خطاب جلالة الملك وبيانه الدولي

نعم ان ما تكلم به الدكتور عبد الله بك الدملوجي هو حقيقة غايتنا في هذه الديار المقدسة، وتلك هي خطتنا التي وطنا النفس على السير عليها، واني أنتهز هذه الفرصة الجميلة لأبدي لضيوفنا الكرام، وعلى الأخص معتمدي الدول وقناصلها المحترمين بعض ما يجول في خاطري من أمالي وتمنياتي.

ان هذا الوطن المقدس يوجب علينا الاجتهاد فيما يصلح أحواله، واننا جادون في هذا السبيل قدر الطاقة، حتى تتم مقاصدنا في هذه الديار ويكمل للمسلمين جميعاً راحتهم وامنهم، وتتم لجميع الوافدين لمنازل الوحي المساواة في الحقوق والعدل.

ان للدول الاجنبية المحترمة علينا حقوقاً، لهم علينا ان نفي لهم بجميع ما يكون بيننا وبينهم من العهود (ان العهد كان مسؤولا) وان المسلم العربي ليشين بدينه وشرفه ان يخفر عهداً او ينقض وعداً. وان الصدق أهم ما نحافظ عليه. ان علينا ان نحافظ على مصالح الأجانب، ومصالح رعاياهم المشروعة محافظتنا على أنفسنا ورعايانا، بشرط ان لا تكون تلك المصالح ماسة باستقلال البلاد الديني او الدنيوي. تلك حقوق يجب علينا مراعاتها واحترامها، وسنحافظ عليها ما حيينا ان شاء الله تعالى.

وأما حقوقنا على الدول ففيما يتعلق بهذه الديار نطلب منهم ان يسهلوا السبل الى هذه الديار المقدسة للحجاج والزوار والتجار والوافدين. ثم ان لنا عليهم حقاً فوق هذا كله، وهو أهم شيء يهمنا مراعاته، وذلك ان لنا في الديار النائية والقصية إخواناً من المسلمين ومن العرب نطلب مراعاتهم وحفظ حقوقهم، فان المسلم أخو المسلم، يحن عليه كما يحن على نفسه في اي مكان كان. واني اؤكد لكم بأن المسلمين عموماً والعرب خصوصاً كالأرض الطيبة كلما نزل عليها المطر انبتت نباتاً حسناً، وان المطر الذي نطلبه هي الأفعال الجميلة المطلوبة من الحكومات التي لها علاقة بالبلاد التي يسكنها اخواننا من العرب ومن المسلمين، وان الارض الطيبة هم المسلمون عامة والعرب خاصة. ولي الأمل الوطيد بأن الحكومات المحترمة ذات العلاقة بالبلاد الاسلامية والعربية لا تدخر وسعاً بأداء ما للعرب والمسلمين من الحقوق المشروعة في بلادهم. وفي الختام أسأل الله ان يجعل أفعالنا أصدق من أقوالنا، وان يوفقنا وإياكم لما فيه الخير والصلاح.

خطاب قنصل ايطاليا الدولي

اني اشكر جلالة الملك بالنيابة عن القناصل، وبالنيابة عن الجالية الأوروبية لما تفضل به علينا من دعوتنا لمائدته الملكية، وللشرف الذي حصل لنا بهذه الليلة السعيدة المسرة.

اني اشكر جلالتكم على ما أبديتموه من مقاصدكم الحسنة نحو هذا القطر وبالأخص عما قصدتموه من راحة البلاد من كل الوجوه، وهذا مما يسر جميع الدول التي نحن نمثلها، والتي يهمها أمور الأماكن المقدسة الاسلامية، ونحن نفتخر بأن نهنىء جلالتكم وندعو لكم بالتوفيق التام في الخطة التي رسمتوها لراحة هذه البلاد.. وبالاختصار فإن ما تفضل به جلالة الملك لا نقصر في إبلاغه لحكوماتنا الذين يعرفون حقيقة نيات جلالتكم بخصوص هذه البلاد. وانه معلوم لدى الجميع بأن حكوماتنا تحترم وتكرم كافة الأديان كما انها ايضاً تميل وتحب العرب، وبالاخص الشعوب الاسلامية من العرب، ونحن واثقون بأن حكوماتنا يبذلون الجهد بقدر الامكان لمساعدة جلالتكم فيما يجلب الخير والراحة لهذه البلاد المقدسة. وانني أكرر آيات الشكر لجلالة الملك على تفضله علينا بهذه الدعوة وهذا اللطف الذي لقيناه من جلالته في هذه الليلة السعيدة.

المأدبة الملكية بمكة
وكلام الملك عبد العزيز في الجامعة الاسلامية

[جاء في جريدة أم القرى ايضاً ان جلالة الملك أقام مأدبة فاخرة في المنزل المعروف (بدار الحكم) دعا اليها من كان في مكة من وفود وعلماء مكة وأشرافها وأعيانها وكبار مطوفيها ورؤساء التجار فكان عددهم ثلاثمائة مدعو وذكرت الجريدة ان جلالة الملك أقبل عليهم يحدثهم كعادته بما يجيش في صدره من الافكار والحكم ثم استطرد الى الكلام في موضوع الجامعة الاسلامية وأهميتها فقال]:

«ان الجامعة الاسلامية هي حياتنا، هي روحنا، هي فخارنا، ولكن كيف تكون هذه الجامعة؟ وما هي تلك الجامعة؟ هي ان يجمع المسلمون على أمر جامع لهم، ولا شيء يجمعهم من غير اختلاف الا التمسك بكلمة التوحيد تمسكاً صادقاً على علم وبصيرة، فلا يجوز للمسلم ان يمضي عليه ربع دقيقة من حياته تمر بدون ان يعرف ربه على بصيرة، فالجامعة الاسلامية هي اجتماع المسلمين على هذه المعرفة الحقيقية لا اجتماعهم في الرتب والوظائف».

«ان الجامعة الاسلامية بالمعنى الذي أفهمه وأقرره هو اجتماع المسلمين عامة على محبة الله تعالى وتوحيده وحده وصرف العبادة كلها اليه».

- ١٦ ز -

بلاغ عام بتأسيس المملكة الحجازية النجدية وملحقاتها

(٦ شوال ١٣٤٥ هـ / ١٩٢٧/١/٢٩).

[الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله وآله وأصحابه، وبعد. فانه بمناسبة تشريف حضرة مولاي صاحب الجلالة ملك الحجاز وسلطان نجد وملحقاتها عبد العزيز بن عبد الرحمن آل فيصل آل سعود الى الرياض عاصمة السلطنة النجدية وملحقاتها، تقاطرت اليها الوفود من سائر انحائها، وعقدت هذه الوفود من أهل الحل والعقد مجلساً حافلاً ضم ممثلي كافة مقاطعات السلطنة النجدية وملحقاتها في ٢٥ رجب

سنة ١٣٤٥ تحت رئاسة الامام الجليل عبد الرحمن آل فيصل والد جلالة الملك المعظم. وقرر المجتمعون، وهم أهل الحل والعقد، جعل السلطنة النجدية وملحقاتها مملكة باسم «المملكة النجدية وملحقاتها» والمناداة بحضرة صاحب الجلالة الملك المعظم ملكاً عليها، ثم رفعوا الامر الى جلالته ملتمسين قبول ما تم القرار عليه، فوافق جلالته على مقرراتهم وأصدر أمره الكريم الآتي:]

بناء على ما عرضه علينا اهل الحل والعقد من رعايانا في سلطنة نجد وملحقاتها، فقد امرنا بأن تكون السلطنة النجدية وملحقاتها «المملكة النجدية وملحقاتها» وان يكون لقبنا من الآن فصاعداً «ملك الحجاز ونجد وملحقاتها» ونسأل الله التوفيق والعون على القيام باعباء العمل انه خير معين.

التوقيع
(عبد العزيز)

- ١٦ ح -
الأمر الملكي رقم ٢٧١٦ بتحويل اسم «المملكة الحجازية النجدية وملحقاتها» الى «المملكة العربية السعودية»

(١٧ جمادى الاولى ١٣٥١هـ/١٨/٩/١٩٣٢).

بعد الاعتماد على الله،
وبناء على ما رفع الينا من كافة رعايانا في مملكتي الحجاز ونجد وملحقاتها، ونزولاً على رغبات الرأي العام في بلادنا.
وحباً في توحيد اجزاء هذه المملكة العربية امرنا بما هو آت:

المادة الأولى - يحوّل اسم «المملكة الحجازية النجدية وملحقاتها» الى اسم: «المملكة العربية السعودية». ويصبح لقبنا بعد الآن:
(ملك المملكة العربية السعودية)

المادة الثانية - يجري مفعول هذا التحويل من تاريخ اعلانه.

المادة الثالثة - لا يكون لهذا التحويل اي تأثير على المعاهدات والاتفاقات والالتزامات.

المادة الرابعة - سائر النظامات والتعليمات والأوامر السابقة والصادرة من قبلنا تظل نافذة المفعول بعد هذا التحويل.

المادة الخامسة - تظل تشكيلات حكومتنا الحاضرة، سواء في الحجاز او في نجد او ملحقاتها، على حالها الحاضر موقتاً الى ان يتم وضع تشكيلات جديدة للمملكة كلها على اساس التوحيد الجديد.

المادة السادسة - على مجلس وكلائنا ان يضع انظمة جديدة للحكم ولوراثة العرش ولأجهزة الحكومة، وان يعرض هذه الانظمة علينا لاصدار اوامرنا بشأنها.

المادة السابعة - على مجلس وكلائنا ان يضم الى اعضاء الوكلاء، اي فرد او افراد من ذوي الرأي، حين وضع الانظمة السالفة الذكر، للاستفادة من آرائهم والاستنارة بمعلوماتهم.

المادة الثامنة - اننا نختار يوم الخميس الواقع في ١٢ جمادى الاولى سنة ١٣٥١ الموافق لليوم الأول من الميزان يوماً لإعلان توحيد هذه المملكة العربية، ونسأل الله التوفيق.

صدر في مقرنا في الرياض في اليوم السابع عشر من شهر جمادى الاولى سنة ١٣٥١ (١٨ ايلول سنة ١٩٣٢).

التوقيع:
«عبد العزيز»

- ١٧ -

«بيان الى العالم العربي»
صادر عن المؤتمر العربي القومي
القدس - ١٩٣١/١٢/١٣

(محمد عزة دروزة. حول الحركة العربية الحديثة: تاريخ ومذكرات وتعليقات. صيدا: المطبعة العصرية، ١٩٥٠. ج ١ ص ٣٠١ - ٣٠٣، الحياة - العدد ١٠٤٠، تاريخ ١٩٤٩/٩/٣٠ ص ١ و٤).

يعرف كل من اشتغل في الحركة العربية او تتبع سيرها على اختلاف ادوارها ما كان من الجهود النبيلة التي شرع رجالات العرب ومفكروهم وشبانهم يقومون بها من عهد طويل ولا سيما بعد اعلان الدستور العثماني لتكوين قضية عربية عامة غايتها تحقيق كيان عربي مستقل يشمل الاقطار العربية المختلفة ويوصل الامة العربية الى الاستقلال الذي تتمتع به امم العالم الحرة. وقد اتخذ العرب لجهادهم السياسي هدفاً مقدساً ظهرت آثاره في اعمال الجمعيات والاندية والمؤتمرات التي عقدوها. ثم كانت الثورة العربية الكبرى وقطعت للعرب عهودٌ املوا من ورائها الوصول الى غايتهم الشريفة. وقد أريقت في سبيل هذه الغاية الاستقلالية المقدسة اثناء الحرب العالمية الكبرى الدماء الزكية وبذلت الضحايا الغالية. ولكن ما كادت تنكشف الحرب حتى اخذ العرب يلقون من المطامع الاستعمارية غمطاً لحقوقهم وجهادهم وجحوداً لضحاياهم، ويرون حلفاءهم ينصبون لهم شر العراقيل الحائلة بينهم وبين درك استقلالهم. وكانت نهاية ذلك ان الحلفاء ظهروا بمؤامراتهم علناً بعد ان تواطئوا عليها سراً لتجزئة بلاد العرب والكيد للقضية العربية وهي من كبريات القضايا القومية في العالم وبها تتعلق حياة امة عظيمة من اعرق امم العالم في المجد والحضارة والتاريخ وهي اليوم بنفوسها التي لا تقل عن سبعين مليوناً تشغل خير بقاع الارض في آسيا وافريقيا.

ولقد كان احد مظاهر هذه المؤامرة المنكرة ووسائل انجاحها اشغال اهل كل قطر من الاقطار العربية عن اخوانهم في الاقطار الاخرى بقضايا اقليمية مصطنعة واوضاع محلية متقلصة، ونكبات متنوعة حصراً للجهود في دوائر ضيقة ومناطق في البلاد محدودة، وصرفاً لها عن الامتداد الى افق اعلى تتلاقى في مستواه العام القضية العربية مترابطة الاجزاء متضافرة الاقسام جرياً مع السنن الكونية في

نهضات الامم وارتقاء الشعوب. وقد استغرقت هذه الشواغل المدسوسة اوقات ابناء كل قطر بل انغمر كل فريق من العرب في بحرانها حتى كاد المستعمرون يدركون مأربهم من مؤامراتهم من جعل العرب اشتاتاً لا قضية كبيرة لهم وهي القضية التي عمل لها رجالاتهم وجمعياتهم وذهبت في سبيلها ضحاياهم وأرواح شهدائهم والتي غاية غاياتها الكيان العربي موحداً مستقلاً يستأنفون فيه ما كان لهم في سالف الايام من حضارة مزدهرة اتسق عمرانها خير اتساق عرفه التاريخ وطأطأ لها العالم رأسه وملأت جنبات الدنيا علماً وخيراً ونوراً.

وذلك ما دعا فريقاً من رجالات العرب الذين سبقت لهم في الحركة العربية في ماضي ادوارها جهود معروفة الى دعوة جمهور من مندوبي البلاد العربية الذين حضروا المؤتمرالاسلامي العام المنعقد في بيت المقدس الى مؤتمر عقدوه في هذه المدينة مساء الاحد ٤ شعبان ١٣٥٠ الموافق ١٣ كانون الأول ١٩٣١ بحثوا فيه ما يجب عمله لدرء النازلات الاستعمارية التي نزلت ببلادهم والقضايا الاقليمية التي غمرهم بها المستعمرون واقروا المواد الآتية ميثاقاً مقدساً يكون للعرب هدفاً ولجهودهم مقصداً وغاية في مختلف اقطارهم فيستأنفون جهادهم في سبيل الاستقلال المنشود على نوره ويجرون على سننه حتى يأذن الله بادراك المحجة والاماني كاملة محققة. وهذا نص الميثاق:

المادة الأولى- ان البلاد العربية وحدة تامة لا تتجزأ وكل ما طرأ عليها من انواع التجزئة لا تقره الامة ولا تعترف به.

المادة الثانية -توجه الجهود في كل قطر من الاقطار العربية الى وجهة واحدة هي استقلالها التام كاملة موحدة ومقاومة كل فكرة ترمي الى الاقتصار على العمل للسياسات المحلية والاقليمية.

المادة الثالثة - لما كان الاستعمار بجميع اشكاله وصيغه يتنافى كل ألتنافي مع كرامة الامة العربية وغايتها العظمى فإن الامة العربية ترفضه وتقاومه بكل قواها.

ثم رأى المجتمعون ضرورة عقد مؤتمر عربي عام في احدى العواصم العربية للبحث في الوسائل المؤدية الى نشر الميثاق ورعايته وفي الخطط التي ينبغي السير عليها لتحقيقه. وقد انتدبنا نحن الموقعين على هذا البيان كلجنة تنفيذية تنشر هذا الميثاق في العالم العربي وتهيء الوسائل لعقد المؤتمر وتكون صلة المراسلة بين الاقطار العربية في الشؤون المتعلقة بهذا الامر.

وقد بدأنا العمل مستعينين بالله عز وجل تشد ازرنا الروح النامية الفياضة التي تجلت في ذلك الاجتماع الخطير والتي تظهر حيناً بعد حين في مختلف الاقطار متذمرة بعنف وقوة من هذا الطاغوت الاستعماري الذي أرهق العرب سيطرة وتسلطاً وفرق مجموعهم بالقضايا المحلية المولدة وعطل سير جهودهم الكبرى، وكاد يصرفهم عن مقصدهم الأسمى. وبعد كل هذا فقد استفاقت الهمم، واستيقظت ثانية الروح العربية النزاعة لتعمل للقضية الكبرى التي يرمي اليها هذا الميثاق المقدس لانجاح هذه القضية على مقتضى هذا العهد والله من وراء القصد.

وقد وقع البيان اعضاء اللجنة التنفيذية: عوني عبد الهادي وخير الدين الزركلي وصبحي الخضراء وعجاج نويهض واسعد داغر وعزة دروزة. اما الذين وقعوا الميثاق فهم: رشيد رضا - محمد بهجة الاثري - ابراهيم الواعظ - خير الدين الزركلي - صبحي الخضراء - ابراهيم الخطيب - علي عبيد - محمد اسحق درويش - علي ناصر الدين - صلاح عثمان بيهم - محمد العفيفي - رياض الصلح - شكري القوتلي - راغب ابو السعود الدجاني - احمد حلمي - سالم الهنداوي - محمد عزة دروزة - عوني عبد الهادي - محمد طاهر الجقة - عمر الطيبي - محمد علي بيهم - معين الماضي - نبيه العظمة - صالح العوران - مصطفى الغلاييني - حسين الطراونه - احمد الامام - محمد علي الطاهر - عوني الكمكي - عجاج نويهض - عبد الله الداود - محمد طارق - خليل التلهوني - سامي السراج - محمد بنونه - سعيد ثابت - بشير السعداوي - سليمان السودي - محمد حسين الدباغ المكي - كامل الدجاني.

- ١٧ أ -
جدول اعمال المؤتمر العربي القومي الذي وضعته اللجنة التنفيذية في القدس وارسلته سراً الى عدد من رجالات العرب بتاريخ ١٩٣٢/٢/٢٦

(بيان نويهض الحوت. القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين. الوثيقة رقم ١٤ ص ٧٣٤، نقلاً عن أوراق خاصة عائدة للسيد نبيه العظمة).

١ - توحيد الأحزاب الاستقلالية في اوضاعها وتشكيلاتها في الاقطار العربية.
٢ - توحيد العالم العربي في شكله مع ملاحظة اضافة بعض العلامات حفظاً لخصائص بعض الأقطار.
٣ - توحيد أسماء الحكومات العربية.
٤ - توحيد شكل الطوابع البريدية وما اليها من الحوالات المالية البريدية.
٥ - ضرب السكة الذهبية والفضية على صورة متماثلة وتوحيد شكل العملة الورقية على قدر الامكان.
٦ - توحيد شكل جوازات السفر ورفع حواجز المرور والاقامة.
٧ - جعل التابعية العربية حقاً لكل عربي في الاقطار العربية الأخرى.
٨ - السعي لرفع الحواجز الجمركية.
٩ - انشاء الارتباط بين الغرف التجارية في الاقطار العربية.
١٠ - العمل للوحدة الاقتصادية.
١١ - تأسيس بنك عربي عام متحد.
١٢ - تغليب مصلحة البلاد العربية على كل مصلحة سواها في مشروعات سكك الحديد وطرق المواصلات.
١٣ - رعاية المصلحة العربية العامة في جميع ما يعقد من معاهدات داخلية وخارجية.

١٤ - توحيد نظام الموازين والمكاييل.
١٥ - توحيد المجامع العلمية ومناهج التعليم وتسهيل القيام بالرحلات العلمية والمدرسية.
١٦ - ارسال بعثات المعلمين والأندية الى الأقطار العربية المحتاجة الى هذا وتسهيل القيام بالسياحة والسفر.
١٧ - تأسيس كشافة عربية عامة متحدة على نظام عربي محض.
١٨ - توحيد شكل لباس الرأس.
١٩ - السعي لحمل ملوك العرب وامرائهم على عقد مؤتمر خاص بهم يجمع بينهم على اختلاف اقطارهم.
٢٠ - تعيين يوم عام عيداً للأمة العربية ويوم عام لذكرى شهداء العرب.
٢١ - وضع كتاب للقضية العربية وكتاب تاريخ العرب (مختصر ومفصل).
٢٢ - اقامة ممثلين للمؤتمر العربي الأول في الأقطار العربية.
٢٣ - وضع نظام مالي للمؤتمر.
٢٤ - اللجنة التنفيذية المقبلة للمؤتمر تكون الهيئة السياسية العليا المثلة للأحزاب الاستقلالية العربية.

- ١٨ -
الى العرب من عصبة العمل القومي

(بيان المؤتمر التأسيسي لعصبة العمل القومي المنعقد في قرنايل (لبنان) بتاريخ ١٩٣٣/٨/٢٤. دمشق المطبعة العصرية، ١٩٣٣. ص ١ - ٢٧).

المقدمة :

ان مؤتمر عصبة العمل القومي التأسيسي المنعقد في قرنايل «جبل لبنان» بتاريخ ٣ - ٨ جمادى الاول سنة ١٣٥٢هـ. و٢٤ - ٢٩ آب سنة ١٩٣٣ م. قرر ان ينشر في الناس من اعماله الكثيرة ما تعلق منها بالمبادىء العامة التي اتخذها قواعد لعمله القومي وان يرجع باختصار كل مبدأ الى علله ومسانده فيقف العرب بذلك على جلية امرهم ويتبين لهم حقيقة موقف المستعمر منهم ويتأملوا اسس طريقة الجهاد القومي التي وضعها المؤتمرون من ابنائهم لبلوغ اهدافهم ثم يقدم المؤمنون بذلك العائفون عيشة الذل والمسكنة الشاعرون بكرامة النفس وحافز الرجولة على خوض معركة الحياة الحرة عالمين بطول الجهاد وعارفين بما يقدم عليه المجاهدون من حرمان وايثار يتناسبان مع سمو الغاية وقدسية الهدف فيتجنبه العاجزون وكان الله للمؤمنين الصابرين ظهيرا.

العرب وبلادهم: بحث المؤتمرون حال العرب في حاضرهم فتبين لهم انهم، سائرون في طريق التدهور بشتى مجالي حياتهم وظهرت لهم آيات الانحلال في كل عنصر من عناصرها: تفسخ خلقي كاد يقضي على الرجولة ويعمم روح التخنث ويخضع الناس لاستعباد الشهوات ويبيح المنكرات ويستهجن المكرمات. وانحلال جسمي كاد يقضي على معالم القوة فما ترى غير هزيل او مريض او موبوء لا يحسن جلاد الحياة ولا يجيد التفكير. وتفكك في الروابط الاجتماعية بانتحال لغات وبتقليد عادات وتقاليد واميال أجنبية أبعدت ما بين العربي وأخيه وما بين قطر وقطر فما يكادان يلتقيان في وسيلة ولا غاية. وجهل شعبي او تعليم وثقافة ناقصة موبوءة جعلت من المستحيل نمو قوى التفكير والانتاج الذهني وتثمر ما في الأمة من قوى معنوية وفكرية. ونضوب في الثروات العامة وفقر شخصي كاد يبلغ درجة الاملاق. واستيلاء الفرنجة على منابع الثروة وانقلاب بلاد العرب الى سوق لهم وحقل لحاجات صناعاتهم الأولية. وتدني في الكرامة القومية حتى يكاد ينظر الى المستعمر بعين التقديس ويقر له بالتفوق والرفعة وللعرب بالعجز والضعة ويصبح التقرب من المستعمر منقبة والاعراض عنه مثلبة.

وانحدار في الاهداف القومية حتى بات طلب الاستقلال الكامل والسيادة التامة خرقا في الراي وطلب وحدة البلاد العربية خيالاً وشعراً يسخر من طلابه ويحسبون من الحالمين. وضلال في المعيار الوطني اصبح من الصعب معه التمييز بين الوطنية والنفعية. ونزع في الحركات القومية كادت القضية الوطنية تلفظ فيه روحها وتنقلب الى استسلام مطلق وخضوع كلي.

ذلك بايجاز شيء مما بسطه المؤتمرون ودرسوه من حال العرب وإننا لنكتفي فيما يلي بتعداد اهم نقاط الضعف في بني قومنا بالنسبة الى الاستعمار وذكر شيء من اسباب القوة فيهم مقتصرين على الالماع لان في طوق كل بصير ان يرى حال قومه وهو بينهم يسمع في كل سانحة ويرى.

نقاط الضعف: آ - كثرة النفعيين.

أ - كثرة النفعيين.
ب - قوة الفردية في العربي.
ج - عدم انتظامه وتغلب روح الأثرة فيه وحب التزعم والتشبث بالرأي الشخصي وعدم خضوعه لسنن العمل المشترك.
د - خوف العربي من الضغط الاجتماعي.
هـ - تقليده الغربي تقليداً اعمى، والاعجاب به، وضعف الثقة بالنفس.
و - تفشي الجهل وفساد طرائق التربية والتعليم.
ز - شلل المرأة الاجتماعي وفساد الحياة العائلية.
ح - فساد حياة العرب الاجتماعية.
ط - تدني فضائل الخلق العربي من كرم ومروءة ونجدة وعزة وشجاعة وجرأة في الحق وكون ما بقي منها فردي لا قومي.
ي - بداوة جزء هام من ابناء العرب.
ك - طبع العربي في استعجال الامور قبل اوانها.
ل - تشبثه في الاعمال الاقتصادية الفردية وابتعاده عن فوائد الشركات وحرمان البلاد بسبب ذلك من المشاريع الكبيرة.
م - عدم استغلال مرافق البلاد وثرواتها الطبيعية.

نقاط القوة:

أ - عظمة التاريخ ورابطة اللغة.
ب - استعداد العرب القومي للتفوق.
ج - تعصب العربي لعقائده واتيانه بالعجائب في سبيل ذلك.

د ـ موقع بلاده ووضعها الجغرافي.

هـ ـ ترامي اطراف البلاد العربية وقابليتها العظمى لتطبيق سياسة اقتصادية قومية شديدة.

الاستعمار والمستعمرون: واما المستعمرون فقد ارتفعت سيطرتهم صاعدا وبنسبة معكوسة مع حال العرب وهذا بعض ما تبينه المؤتمر.

لقد شجع المستعمرون الحركات العربية قبل الحرب ومنذ نشأتها بعد اعلان الدستور العثماني ونفخوا في روح قومية العرب واذكوا من ضرامها واتشحوا عند ذلك لباساً انسانياً وبرداً ملائكياً ومذ اعلنت الحرب الكبرى عملوا على ايقاظ نار ثورة العرب وقطعوا لهم الوعود الجسام باسم الحلفاء وتحت ضمان شرف قومهم وحكوماتهم وحين ظفروا بالترك تقدم اليهم الحلفاء المستعمرون بصبغة المساعد المرشد ولم يمنع رفض هذه المساعدة اسداءها جبراً واقتسم المستعمرون مناطق الارشاد وبدأوا حرب روح القومية الذي اججوه بالامس وارتسموا لكل منطقة خطة افناء وابادة لعناصر المقاومة القومية واخذت سموم هذه الخطط تعمل عملها وبدأ الارشاد يتطور صاعداً نحو الاستعمار بنسبة مفعول تلك الخطط في قوى العرب المقاومة. وحيث كان الاثر غير واحد في المناطق العربية فقد كانت شدة التدخل باسم الارشاد غير واحدة فيها ايضاً فهو في قطر اشد منه في قطر اخر وهو كذلك في نواحي القطر الواحد فبينما تراه استعماراً مباشراً كشر عن انيابه في بعض مناطق سوريا مثلاً تراه غير مباشر في البعض الآخر.

لقد قوي المستعمر في البلاد العربية واشتد وحصن معاقله واكتشف عوراته ويكاد يأمن الانقضاض بفضل سمومه التي نشرها في قوى الامة وبفضل التدهور والانحلال الذي اشرنا اليه سابقاً والذي كان هذا الاستعمار سببه الاول.

وتبسط المؤتمرون في بحث هذه الامور وسردوا الوقائع وثبت لهم ان تدخل الاجانب في البلاد العربية لا يستهدف غير استعمارها واخضاعها نهائياً وابداً لسلطانهم وانهم يعتمدون في ذلك على مفعول الوقت الذي يكسبونه بوعود التفاهم والمعاهدات وتحت ستار بعض مترادفات كلمة الاستعمار الذي يتطور شدة ويزداد تمكنا مع الزمن.

وعكف المؤتمر على درس طبيعة الاستعمار الحديث في منشأه بصورة عامة وتعيين اهدافه بالنسبة لبلاد العرب ووسائله في بلوغ هذه الاهداف ونقاط اعتماده في الامة المستعمرة. فتبين له طبع الاستعمار ومنشأه الاقتصادي ووصل في تاريخه الى الثورة الصناعية التي اشعل الاختراع نارها وما نتج عن ذلك من تجمع رؤوس الاموال الضخمة وتزاحم التجارة الاممية وظهور حاجتها الى مواد اولية واسواق ومستهلكين واماكن لتوظيف ما فاض من رؤوس المال وحاجتها الى السيطرة والتحكم والاذلال بغزو هذه الحقول الاقتصادية وتلك الاسواق التجارية وحمايتها. وظهر له بدلالة الوقائع كيف ان المستعمرين المتجرين لا يقيمون في سبيل ذلك وزناً لاعتبارات الحق او الانسانية او الرحمة وان لا قيمة في نظرهم لاخلاف الوعد وقولهم في ألسنتهم ما ليس في قلوبهم بغية خداع الامم المستعمرة والهائها بحلو الوعد وطيب الأمل.

وقد ظهر للمؤتمرين ان اهداف الاستعمار بالنسبة لبلاد العرب ذات وجهين: وجه يتعلق بالبلاد ذاتها ولا يخرج هدفهم فيه عن اهداف الاستعمار العامة وربما عناهم استعمار العرب الفكري بقدر ما يعنيهم استعمارهم المادي ووجه يتعلق باتخاذها قاعدة لاستعمار الشرق في آسيا وافريقيا ودوام السيطرة عليه وعلى بحوره وبرازخه ومواقع المنعة والعزة فيه والمستعمرون في ذلك سواسية لا يفضل بعضهم من حيث الهدف والغاية بعضاً ولو اختلفوا بالوسائل وفي بعض مظاهر الخلق والعنعنات القومية فسياسة القضاء على القوميات وادغامها بالقومية الفرنسية، وسياسة الافقار والحرمان، وحسن السيطرة والعنجهية والكرامة العسكرية الافرنسية وسياسة الترفع العنصري والاستقلال الاقتصادي لم يمنعا على اختلافهما وتناقضهما ان يتضامن المستعمران ضد العرب وضد الحركات العربية في كل قطر وان يحاولا توحيد طرائق قمع الحركات العربية واخفات صوت الحق حيث ما ارتفع.

وبحث المؤتمر وسائل المستعمرين في تبرير الاستعمار والحصول على تأييده من الرأي العام داخلاً (في بلاد المستعمرين ذاتهم) وخارجاً (في العالم الدولي) وتبين طرائقهم في اعطائه صبغة تمدينية وانسانية زائفة وتبديل مباني الاستعمار واستبقاء معانيه واستعانتهم لاقناع شعوبهم بتأييد الاستعمار مادة ومعنى بدعايات باطلة وتقارير غير صحيحة يصفون بها رخاء البلاد المستعمرة بفضل الاستعمار ويسخرون لهذه الغاية جميع وسائط الدعاية ثم يعززون ذلك بالربح تجنيه صناعاتهم ومتاجرهم على حساب قتل صناعات البلاد ومتاجرها فيسكت الدرهم صرخة الانسانية وتغلب المادة الروح في عصر لا شأن فيه عندهم للمبادىء ولا صوت لغير الفلس.

ثم بحث اساليب المستعمرين في البلاد العربية وطرائقهم في تثبيت قدم الاستعمار فيها فظهر له باستقراء الحوادث كيف انهم استعانوا عليها بالتجزئة المادية والمعنوية فوزعوا قوة المقاومة الى جبهات عديدة وخلقوا بذلك سياسات اقليمية اشغلت كل حي بأمر والهته عن امور فهان عليهم تطبيق خطط الاستعمار حين ضعف الخصم وهانت قواه مادة ومعنى، واستحال عليه ان ينهض اقتصادياً كما استحال عليه ان ينهض اجتماعياً وسياسياً.

ثم ظهر للمؤتمرين كيف ان ألمستعمرين عمدوا الى افساد خلق الشعب وافساد روحه وعقله وتسميمها بسموم المدنية الغربية التي جادوا بالضار منها عن سخاء وبخلوا بالجيد النافع فما دلف الا قطراً. وتبينت للمؤتمرين ايضاً من اساليب المستعمر خطط الافقار المنظم حتى تلهو الامة بتكاليف العيش عن موجبات العزة والكرامة. وخطط الاجلاء وحشد شذاذ الافاق من شتى الشعوب في البلاد العربية امعاناً في تفكيك العرى القومية والروابط الاجتماعية حتى تفسد المزايا القومية ويتخرق الصف الوطني ويفسد في جوفه. كما تبينوا من اساليب المستعمر سياسة التفشيل للاعمال الوطنية وافقاد العرب ثقتهم بأنفسهم وحملهم بذلك على الالتجاء اليهم وعلى الاعتراف بتفوقهم وبالحاجة اليهم وما تورعوا في سبيل ذلك من اختيار المهازيل لاجل الشؤون العامة ومن مقاومة المشاريع الوطنية اجتماعية كانت او

اقتصادية او سياسية واستعانوا لتعزيز ذلك ببعثات التبشير الدينية منها والعلمية والاجتماعية تعمل على اظهار التفوق ألاوروبي والدعوة له وبث روعته الخادعة في نفوس الشعب وتدريس آيات هذا التفوق في دور العلم ثم قطعوا لسان النقد بخنق حرية القول والنشر والاجتماع وهز سيف النقمة على رأسها واشتراع القوانين لوأدها. وعنى المستعمرون خاصة بخلق طبقة نفعية خائنة من ابناء البلاد يركبونها لغاياتهم ويسخرونها لاغراضهم ويتسترون بها في مواقف النقد واللوم خارجاً وداخلاً ويبرزونها مثالاً لارقى طبقة في البلاد فيدللون بذلك على فقرها من الرجال وحاجتها لارشاد او انتداب استعماري طويل.

ولقد كانت مغريات المادة والمنصب واسطتهم لتحقيق هذه الوسيلة والى زيادة قائمة هذه الطبقة يلوحون بها الى ضعاف النفوس صغار الاحلام فيتهافتون عليها كالشرر على اللهب ما تكاد تلمسه حتى تحترق فيكسب المستعمر رماده ويخسر الوطن قوته وفي ذلك للمستعمرين نفع مزدوج.

وغني عن البيان ذكر آخر الوسائل وملجأ المستعمر النهائي **وهو الجيش** وهو الطائرات والزاحفات يعزز بها كل ما فات وكل ما هو آت ...

غير ان هذه الفعالية ومجالي القوة التي يظهرها المستعمرون ما كانت لتخفى عن اعين المؤتمرين ما تستره من ضعف وخور ولقد استطاعوا ان يحصوا على الاستعمار انفاسه ويستبشروا بدنو يومه. يبذل المستعمرون كما اشرنا جهوداً جبارة لتخدير الفكر الاجتماعية والانسانية المناهضة لفكرة الاستعمار في شعوبهم وما تكاد احزاب اليمين والوسط في مجالسهم النيابية تنتزع ميزانيات جيوش الاستعمار الا بشق الانفس وحوادث الحملات النيابية عليهم قريبة العهد يذكرها الناس ولا ينسوها. ففكرة الاستعمار اذن من حيث المبدأ تحتضر ولعل حتفها في العالمين قريب.

ولقد زال في العالم او يكاد ذلك التفوق وذلك السلطان العسكري والبحري الذي كانت تتمتع به بعض دول الاستعمار الكبرى في العالم الدولي وكادت اساليب التقتيل الحديثة تجعل الدول في مستوى واحد فما تستطيع واحدة الاحتفاظ بواسع سلطانها ولا بد للتنافس عند كثرة المتنافسين من ان يحدث اثره وفي ذلك للامم المستعمرة الناشطة فرص مؤاتية وللاستعمار حفيرة وقبر.

وزال كذلك ما للسلطان المالي والتفوق الاقتصادي من شأن فهوت قوة النقد واخذت الازمة الاقتصادية بخناق الدول المستعمرة وجعلتهم على ابواب عهد نظام صناعي جديد ربما ازال علة الاستعمار الكبرى وهذه الازمة في كل حال هونت من جبروت الدول واضعفت من قوتها وفي ذلك للامم المجاهدة خير وبركة.

ولقد عملت فوق كل ذلك روح التحرر في الامم عملها وسادت مبادىء هذا القرن على العالم وتمكنت من النفوس وثارت على الظلم في كل مكان ونادت بسقوط الاستعمار واستهانت الشعوب في سبيل ذلك بالموت. وبات المستعمر ذاته يخجل من ذكر اسمه وراح يتثعلب في التقرب من الامم المستعمرة ويتحرى له عن اسم جديد للاستعمار ولن يدوم مع هذه الثورة العالمية استعمار ولا بد ان تصرعه الحرية ولو بعد حين.

الاهداف العليا:

على نور هذا الدرس التحليلي بحث المؤتمر اهداف العصبة العليا التي يجب عليها ان تعمل لبلوغها وان لا تفتر عن العمل ما زال العرب لم يبلغوها. فرسمت لنفسها هدفين هما من حيث الطبع متمم احدهما الآخر وتحقيق كل واحد شرط لتحقيق الآخر.

أ ـ سيادة العرب واستقلالهم المطلقين.

ب ـ الوحدة العربية الشاملة.

فاما السيادة والاستقلال فحق طبيعي هو للامم كحق الحياة للافراد واغتصابه من امة هو بمثابة قتل الفرد والقاتل للفرد كالغاصب لسيادة الامم كلاهما مجرم. ولكن الانسانية ما تزال محرومة من محكمة عادلة تنزل العقاب بالامم المجرمة. فالدفاع الشخصي اذن مشروع وويل للمستسلمين.

ونعني بالسيادة ممارستها كاملة. وبالاستقلال تمامه وكماله لا نقبل في ذلك ليناً ولا هوادة. وكل تنازل عن جزء منه بعقد او عهد منبوذ مردود غير مشروع ولا واجب الرعاية فكما ان الفرد لا يملك حق التنازل عن حياته وحريته ابدا وكل عقد يعقده في هذا الشأن باطل كذلك الامم لا تملك حق التنازل عن سيادتها واستقلالها، فعقودها ولو اجمعت الامة عليها باطلة لاغية. اما أن الخصم شديد واما انه عنيد فالامم ان شاءت أشد وأعند وصوتها من صوت الله ولن يمل العرب الكفاح في سبيل ذلك ما تعاقبت الاجيال وحسبهم ان يحرموا خصمهم الاستقرار. والنصر بيد الله يعطيه من يشاء.

ولقد رأت العصبة ان النصر في هذا الكفاح المستمر لامم الاستعمار المتضامنة في استعمارها المتألبة على العرب موقوف على تضامن العرب وتألبهم على خصومهم ليحصل التوازن في الكفتين. وتبينت ان نوال السيادة والاحتفاظ بها موقوف «على وحدة البلاد العربية» كما ان ازدهارها الاقتصادي ونهضتها الاجتماعية تتوقفان عليها ويستحيلان بغيرها. لذلك اعتبرت الوحدة العربية جزء غير منفصل عن هدفها في السيادة والاستقلال. وان في وحدة التاريخ والتقاليد والعادات واللغة والغايات والوضع الجغرافي كل عوامل الوحدة التي تشكل الامم وتوحد بلادهم على اختلاف الانظار العلمية في ذلك ورغم المكابرين.

فكل جزء من بلاد العرب هو اذن حق كل عربي ومتى اعتدي عليه فقد اعتدي على العرب ووجب عليهم الذود عنه. ولن ينتهي واجب العصبة في الجهاد ما دام اصغر جزء من اجزاء البلاد العربية خارجاً عن هذه الوحدة.

الوسائل :

تلك هي الاهداف التي عينها المؤتمر لرجال العصبة ومن اخذ بيدهم وساهم في جهادهم من ابناء الامة.

ولقد سهلت دراسة الاستعمار تعيين وسائل المقاومة القومية فكانت روح عملنا القومي تستهدف احداث رد فعل متناسب مع وسائل المستعمرين وهو القيام بنهضة عامة توقف التدهور وتمنع دوام الانحلال القومي ثم تنمي قوى الامة

وتآلفها وتنظمها وتوجهها الى الهدف القومي الاسمى.

هذه النهضة القومية يتوقف نجاحها على اشراك العرب عامة وتعاونهم على القيام بمهامها وتحقيق اغراضها وهي بطبيعتها تتطلب الوقت الطويل والجهود المستمرة لذلك كان من الطبيعي ان تؤسس الحركة على اساس شعبي وتنظم تنظيماً محكماً يضمن لها البقاء والاستمرار والاطراد والنشاط وحسن القيادة.

وبعبارة اخرى: سوف لا تقوم هذه النهضة على اساس فردي او زعامة محلية شأن الحركات السابقة بل انها ستقوم على اساس اشراك الشعب وطبقاته باسرها لان الشعب باق خالد يستطيع اتمام عمل يقوم باعبائه. والفرد فان زائل قاصر المدى ضعيف القوة خاضع لشتى المؤثرات ولا يجوز ان تعلق آمال امة وتناط ثمرة مجهودها وتضاحيها بزائل ومتحول.

السياسة: ولما كان توحيد جهود المستعمرين، في مقاتلة الحركة العربية، رغم التخالف في طبع المستعمرين القومي ورغم تباين مصالحهم، يستلزم بحكم رد الفعل وبحكم منطق الدفاع توحيد جهود العرب في كل صقع لدفع عاديتهم فقد كانت اهم وسائل الظفر الوطني توحيد حركة المقاومة القومية في الاقطار العربية وتضامن العرب وتأليف جهودهم والقضاء على النعرات الاقليمية بمعناها القاصر ووصل ما انقطع من الروابط بين الصفوف المجاهدة في كل قطر.

غير انه لم يكن من مفهوم هذه الخطة ترك الجهاد المحلي بل ان الامر على العكس من ذلك تماماً لان تعدد المستعمرين وتعدد طرائقهم الاستعمارية في مختلف الاقطار العربية جعل لكل قطر ظرف خاص تجب معالجته بوسائل خاصة وتتطلب وضع برامج محلية تراعى فيها الظروف القطرية ضمن نطاق ضوابط محدودة تمنع شذوذ العمل السياسي عن الاهداف العليا توصلاً اليها فالعمل القومي اذن يستهدف تشكيل جهات جهاد مختلفة متصلة العمل موحدة الجهد متساعدة متساندة تابعة لقيادة واحدة تؤلف فيما بينها وتجعل العاملين للقضايا القطرية لا أبناء تلك الاقطار فحسب بل العرب اجمعين.

ومن نتائج هذه المبادىء حق وواجب كل عربي في الدفاع عن اهداف العرب في كل قطر والعمل لها تحت كل سماء باعتبار القضية العربية قضية واحدة والقضايا القطرية او الاقليمية اجزاء للقضية العربية الكبرى ولا يرد على المشتغلين في قضايا الاقطار العربية المختلفة انهم من قطر دون قطر او منطقة او دولة او امة دون امة فلقد آن للعرب ان يبنوا اساس قوميتهم وان يتخلصوا من صغار العمل المحلي الذي يعمل المستعمرون لتوجيه الجهود اليه وصرفها عن القضية الكبرى وان يرسلوا قضيتهم العربية في العالم الدولي كاحدى قضاياه الكبرى ويحتكموا بها الى الرأي العالمي الذي له شأنه في توجيه سياسة الدول. وحسب العرب جهل العالم لقضيتهم وحسبهم فسح المجال لسموم الدعايات الباطلة والصاق التهم الكاذبة بالعرب حتى لا يكاد العربي ان يجد لقضيته في العالم نصيراً.

وحيث ان السيادة التامة والاستقلال المطلق اللذين فرضت العصبة على نفسها العمل على تحقيقهما لا يأتلفان مع اي شكل من اشكال التحكم والسيطرة او التدخل الاجنبي، وحيث ان حقيقة ما أسموه انتداباً او ارشاداً اصبحت معلومة وقد تكشفت معاني الاستعمار فيها فقد أقر المؤتمر مبدأ عدم الاعتراف بالانتداب، والارشاد، والحماية، والالحاق، وكل صيغة من صيغ الاستعمار هذه وكل شكل من اشكال السيطرة والتحكم الاجنبي. وانها تنكر هذه الامور وتقاوم كل عقد او عهد يؤيدانها بصورة مباشرة او غير مباشرة وستعمل على الخلاص منها بكل وسيلة حتى يكتب للسلطان القومي الظفر.

ولما كان المستعمر يقيم الحكومات من المواطنين المطاويع الذين يخضعون لارادته ويعملون لتحقيق اغراضه المناهضة لمصالح العرب العاملة على قتل روحهم القومية وخنق حرياتهم. وكان لا يرفع الى سدة الحكم الا من خضع لسلطانه وكان بوقاً له واداة لتنفيذ رغائبه فقد كان من البديهي ان نحسب هذه الحكومات ملحقاً من ملاحق المستعمر وشكلاً من اشكال تحكمه وان: لا نعترف بكل حكومة او مؤسسة تقوم تحت ظل الاستعمار ونفوذه وان يعلن ان هذه الحكومات ومؤسساتها ما تمتعت ولن تتمتع بشيء من ثقة ولا بأية صفة تمثيلية لها. ومن النتائج البديهية لهذه الحقيقة: عدم الاعتراف بما يصدر عن هذه الحكومات الاستعمارية من عهد او عقد او قانون او نظام لا يحقق اهدافنا ولا يكون للبلاد فيه صالح.

ان مبدأ انكار الانتداب وما نتج عنه وما جره من ويلات على العرب يضع في اول درجة من درجات الاهتمام (القضية الصهيونية) التي ارادها المستعمرون سلاحاً ماضياً لمحاربة العرب والتي لا يقتصر ضررها على الجزء الجنوبي من سوريا فحسب ولكنها خطر عربي عام وداء ينخر في عظام القضية العربية سوف يستفحل امره ويعم بلاد العرب كلها.

وحيث ان الصهيونية او فكرة انشاء الوطن القومي لشذاذ الافاق الذين تطاردهم الامم المستقلة نظراً لخطرهم على عنصرياتها وقومياتها وثرواتها ومبادئها الاجتماعية وقواعدها الخلقية، ان هذه الفكرة هي ادهى مصيبة اورثها الانتداب المفروض للعرب وهي قائمة على اساس اجلاء العرب عن بلادهم واحلال المتشردين محلهم وهو اساس لم يعرف العالم افظع منه وحشية بالنسبة للعرب اصحاب البلاد، واوخم مآلا. لذلك أقر المؤتمر محاربة الصهيونية واغلاق البلاد العربية في وجههم ووجه صناعاتهم ومتاجرهم ورؤوس اموالهم وتحريم بيع الارض لهم واعتبار من يقدم على ذلك من العرب خائناً جانياً اثيماً وعدواً للعرب وقضيتهم.

وحيث ان ذريعة الاقليات كانت وما تزال سلاحاً ماضياً بيد المستعمرين يبررون بها تدخلهم في شؤون الامم المستقلة فيتوصلون بذلك الى استعمارها. وحيث انه لا فرق في الحقوق والوجائب بين مواطن ومواطن اياً كان مذهبه او منبته او لغته فاننا ننكر ولا نعترف بوجود الاقليات، المذهبية او العنصرية، او اللغوية وليس لسكان البلاد العربية غير جنسية واحدة هي الجنسية العربية ولغة رسمية واحدة هي اللغة العربية. وكل اخلال بهذه الوحدة جريمة وطنية تجب مقاومتها.

ولما كان مبدأ انكار الانتداب واشكال التدخل الاخرى تقتضي انكار ما نتج عنها فان العصبة لا تعترف بما نتج عن تجزئة البلاد العربية من فوارق الجنسية وتعتبر ان العربي لا يمكن

ان يعد اجنبياً اينما كان في بلاد العرب وهو متمتع بجنسيتها وحائز على حقوق ابنائها وحامل وجائبهم تامة غير منقوصة.

وحيث ان مبدأ عدم الاعتراف بالمستعمرين والحكومات التي يقيمونها لا يأتلف مع مبدأ التعاون معهم والعمل الى جانبهم في ادارة البلاد ادارة استعمارية او صائرة الى ذلك فقد أقر المؤتمرون مبدأ اللاتعاون مع المستعمرين والحكومات التي يقيمونها.

ولما كان (اللاتعاون) وسيلة لتحقيق الاهداف القومية وطريقة من طرق الدفاع لا غرضاً مقصوداً بذاته وكانت له اشكال ودرجات وكان اختيار الشكل والدرجة يجب ان يكون متناسباً مع الظروف الخاصة في كل قطر ومتناسباً مع استعداد الامة ليمكن تنفيذه بنجاح ويوصل الى الغاية المقصودة منه وكان من المبادىء المقررة وضع برامج اقتصادية وسياسية واجتماعية لكل قطر مستلهمة من ظروفه واستعداده كان من واجب العصبة ان تختار لكل ظرف ولكل قطر شكلا ودرجة من اشكال (اللاتعاون) ودرجاته توصلا الى الغرض المقصود.

وحيث ان عملنا القومي يستهدف نهضة عامة ويتوخى اشراك الشعب وتوحيد جهود العرب في كل قطر وتنظيم هذه الجهود وتثميرها وتسييرها تحت راية الوطن وعلم الحرية والاستقلال الى الهدف الاسمى وجب بحكم الطبع التعاون مع الهيئات العربية المخلصة العاملة في مختلف الاقطار لتحقيق كل او جزء من اغراض هذه النهضة في جميع ميادينها: السياسية منها، والاقتصادية، والاجتماعية، والخلقية، والتعليمية. لقد أقر المؤتمر هذا المبدأ القويم ولكنه لاحظ أن حفظ كيان العصبة وشخصيتها المعنوية مستقلة ضرورة قومية وضمان لاستمرار العمل وصلاحه لذلك أقر مبدأ التعاون مع الهيئات المذكورة دون الاندماج بها.

في الاقتصاد :

لقد لاحظ المؤتمرون الاتجاه العالمي الجديد في ميدان الاقتصاد ورأوا كيف ان الجهود الجبارة التي بذلت لحل الازمة العالمية وتنظيم الانتاج والتبادل على اسس اممية قد اخفقت وانكفأت بعدها كل امة على نفسها تضع البرامج لسياسة اقتصادية قومية بحتة وتحاول القضاء على المزاحمة الخارجية لتحتكر اسواقها القومية احتكاراً يكاد يكون مطلقاً.

ثم درسوا طبيعة البلاد العربية من وجهة قابليتها لتطبيق سياسة اقتصادية قومية فرأوا فيها من الاستعداد الطبيعي ما ليس له نظير في كثير من بلاد الامم القائلة بهذه السياسة العاملة لها، شريطة اتباع قواعد خاصة في دور تكونها الاقتصادي أقر المؤتمر منها: توحيد الجهود الاقتصادية في مختلف الاقطار العربية وضم رؤوس الاموال الصغيرة للقيام بمشاريع كبيرة. وازالة الحواجز الجمركية بين البلاد العربية عن المنتوجات والصناعات العربية، وعدم التقيد بمذهب من المذاهب الاقتصادية المعروفة الا بقدر ما فيها من خير لمصلحة العرب الاقتصادية. وتضحية المصالح الفردية والحرفية في سبيل مصلحة الامة الاقتصادية واعتبارمصلحة المجموع فوق المصالح الخاصة، واعتبار البلاد العربية وحدة اقتصادية لا تقبل الخلل وسوقاً اقتصادية وطنية خالصة لا تروج فيها ولا يجب ان يستهلك غير المنتوجات والمصنوعات العربية، وبذل المستهلكين العرب قصارى الجهد للاستغناء عن استعمال الحاجات الكمالية اذا لم يكن منها ما هو عربي والاقلال مما لا يستغنى عنه من الحاجات الاجنبية وما لا نظير له في المصنوعات العربية، والقيام بنهضة صناعية كبرى يتكاتف العرب اجمعين في سبيل انجاحها.

وحيث ان الثروات الطبيعية في البلاد العربية ما تزال بكراً لم تستفد الامة منها الا القليل وكان من الحق ان تعود فوائدها وفوائد مرافق البلاد العامة الاساسية على العرب وحدهم، وكان تثمير الارضين على احسن حال يتوقف على توزيعها بنسب ونظم تلائم الظروف المحلية في كل قطر فقد اقر المؤتمر: مقاومة الشركات الاجنبية وعدم الاعتراف بما منحت او تمنح من امتيازات خلافاً لمصلحة البلاد، وان تشجع الشركات العربية من كل نوع وان تختار الظروف الملائمة لاستيلاء الامة على مرافقها الاساسية شرط ان لا يكون من ذلك وسيلة لاستفادة المستعمرين منها بطرق مباشرة او غير مباشرة وان تحارب الاقطاعية ويحدد مقدار التملك العقاري بنسب تساعد على النمو الزراعي وحسن الاستثمار.

ولما لم يكن نفع النهضة الاقتصادية قاصراً على نتائجها المادية فحسب بل كانت امضى سلاح لمقاتلة الاستعمار التاجر بطبيعته بطريقة حرمانه من فوائد البلاد الاقتصادية بطرائق مشروعة هذا فضلاً عن ان الامة اذا استبحر غناها تمكنت من الدفاع عن حقوقها السياسية دفاعا مظفراً لذلك اقر المؤتمرون ان كل تجارة او صناعة تؤول بربح على رعايا الدول المستعمرة هي قوة للاستعمار ووسيلة لتخليده وضعف للعرب وامعان في استكانتهم فعلى العرب اذن دفع هذا الخطر وحمل المستعمر على الزهد في بلادهم بعد ان يعلم انه لن يستطيع استثمار هذا الاستعمار في بلاد تاقت الى استقلالها وبين ظهراني امة عزيزة تعرف كيف تحرم نفسها من لذائذ العيش المادية توصلاً لغاياتها النبيلة.

وحيث ان ظروف العرب الاقتصادية غير واحدة وهي خاضعة للظروف السياسية فقد وجب في الاقتصاد ما وجب في السياسة وتحتم ان توضع برامج اقتصادية لكل قطر تستلهم من ظروفه وقابلياته شرط ان لا تخرج على المبادىء العامة المسطورة فيما سبق.

في الاجتماع:

ولقد بحث المؤتمر اهداف نهضتنا الاجتماعية وطرائقها ورأى انها يجب ان تستهدف رفع مستوى الامة العربية، وحفظ خصائصها ومميزاتها القومية، وتثمير كوامن قوى ابنائها جميعاً، وتوطيد الروابط بين افرادها وتوحيد اميالهم وانماء الحس القومي فيهم وتعميم الرفاه وبسطة العيش لسائر طبقاتهم.

ولما كانت القومية العربية روح هذه النهضة ومحورها اقر المؤتمر بانه ليس من الجائز اعتناق اي مذهب من المذاهب الاجتماعية يكون من شأنه اضعاف الحس القومي او الخروج على التقاليد العربية الصالحة. وان من الواجب مقاومة كل عصبية غير العصبية القومية والقضاء على العصبيات العائلية او المذهبية او المحلية التي يجب ان تذوب

وتفنى في سبيل المصلحة القومية وان لا يتخذ من احداها اساساً للحركات الوطنية.

ولما كان رفع مستوى الامة يعني رفع مستوى جميع افرادها وسائر طبقاتها وكان لا يجوز في هذه الحال ان تبقى المرأة وهي في عددها نصف الامة عضواً أشل لا تحسن القيام بما هيأت له بطبيعتها اقر المؤتمر وجوب رفع مستوى المرأة الاجتماعي لتحسن القيام بواجبها الوطني الذي لا يجيد غيرها القيام به.

ولما كان ارتباط الفرد بوطنه وقيامه بواجب القضية في سبيله يتزايد بنسبة ما يجنيه فيه من خير وتربطه اليه الروابط المعنوية، وكان حس الوطنية لفقدان هذا الارتباط يكاد يكون مفقوداً في البدو الرحل، وقد ندر ما استفادت الامة من مؤهلاتهم الفطرية كما قل ما جنوه هم من خير بلادهم، فقد أقر المؤتمر وجوب تحضير البدو وربط مقدراتهم بمقدرات بلادهم وأقر الجميع ما تقدم من العلل وجوب العناية بالطبقة العاملة والعمل على نشر الثقافة فيها وايصال نور العلم اليها بكل وسيلة، ووجوب رفع مستوى (القرية) الاجتماعي والثقافي والصحي بصفتها الاساس الذي يبنى عليه هيكل البلاد العمراني والاجتماعي.

ولما كانت قضية المواليد وطرائق تكثيرها والوفيات ونسبتها من اهم القضايا الاجتماعية التي تشغل الامم ويعنى بها، وكانت مفسدات مدنية المستعمرين قد انتجت في البلاد العربية تقليل عدد المواليد واضحت زيادتهم الطبيعية محدودة قاصرة، ونسبة موت الاطفال كبيرة بسبب انتشار الامراض التناسلية وجهل القواعد الصحية والامتناع عن الزواج لعلة سهولة الفساد الجنسي وانتشاره وكثرة مغرياته، وكانت انواع الامراض الاخرى عظيمة الانتشار بسبب جهل القواعد الصحية وعدم اهتمام المستعمرين وحكوماتهم بنشرها وعدم عنايتهم بصحة العامة في غير المدن الكبيرة خوفاً على انفسهم وحرصاً على سلامة جيوشهم وعوائلهم لا خدمة للشعب ولا حباً بسعادته.

وحيث ان الميسر (القمار) قد تفشى في الامة داؤه وعم ضرره المادي والخلقي سائر طبقاتها وما حاول المستعمرون وحكوماتهم وسيلة جديّة لايقاف ضرره بل هم على العكس من ذلك يشجعونه ويسهلون سبله، عن علم بعظيم ضرره، ويعطون بنواديه وملاجئه الرخص الحكومية بحجة تشجيع الاصطياف واقتناص المصطافين تارة وبحجة تكثير موارد الدولة من هذا المال الحرام الذي يقتطع من ثمن الرغيف والكساء وثمن العلاج لمرضى المقامرين واطفالهم ونسائهم.

وحيث ان تعاطي المسكر قد انتشر حتى عم الامة حضريها وبدويها فلاحها ومدنيها وعمل عمله في تهديم الخلق القومي وشجع على كل منكر وفتك في الاجسام والعقول فتكاً فكثر المدمنون ونسلوا اهزل نسل واضعفه.

وحيث ان الرياضة البدنية بشتى اشكالها علاج ناجع لداء الفراغ ولكثير من الادواء الاجتماعية المذكورة فيما سبق؛ كالسكر والمقامرة والفسق، وكانت الرياضة فوق ذلك حافزاً على نمو حس الرجولة والكرامة، وكان حسن الانتاج الذهني وصحة التفكير وامكان النبوغ والتفوق تتوقف الى مدى بعيد على صحة البنية وجودة التركيب الجسمي.

فقد اقر المؤتمر وجوب تشجيع الزواج وتسهيل سبله، تشجيع النسل وتعليم القواعد الصحية ونشرها في سائر طبقات الامة، مكافحة القمار والمسكر والفجور بكل وسيلة، العمل المستمر وبذل قصارى الجهد لبث روح الرياضة البدنية بانواعها وتشجيع مؤسساتها ومعاضدتها معنوياً ومالياً.

وفي هذا الباب «الاجتماعي» كما فيما سبق سوف ينظر الى مختلف الاقطار العربية نظرة واقعية فتسن لها البرامج تبعاً لاستعدادها وظروفها ويعمل على تحقيق هذه البرامج تبعا لسنن التطور.

في الثقافة والتعليم:

وبحث المؤتمر النهضة العلمية والثقافية فرأى انها تتوخى انماء قوى الامة المادية والمعنوية، وانماء قوى التفكير والانتاج الذهني والتوليد والابتكار وتعميم المعارف على اختلاف انواعها، وتقويم الاخلاق على اسس مستلهمة من تراثنا القومي، ونشر الفضائل العربية، وبث روح التضحية والتعاون في العمل المشترك وحسن الانتظام والرجولة. وبعث فكرة القومية العربية وانمائها، وايجاد نشء منتج عملياً قوي البنية حازم الارادة معتمد على نفسه غير تواكلي عزيز الجانب حمي الانف عظيم الشعور بالواجب ومسؤوليات الضمير منظم النفس ضعيف الانانية خاضع لحكم الكثرة.

لذلك اقر المؤتمر وجوب قيام برامج التعليم على اسس عملية تساعد على تدريب الطلاب على حرية البحث العلمي والاستقلال الفكري. وفسح مجال كاف في برامج التعليم لدرس تاريخ العرب وجغرافية بلادهم وآثارهم في العلم والفن والادب. وصيرورة اللغة العربية وحدها لغة التعليم في شتى فروعه وايجاد التعابير والمصطلحات العلمية والفنية وتوحيدها في البلاد العربية.

ولما كان انتشار العلم والثقافة في طبقة دون طبقة لا يؤدي الى الغرض المقصود وهو يحرم الامة من استعداد النوابغ من ابنائها في سائر الطبقات وجب ان يعم العلم سائرها وتسهل سبله وان لا يكون الفقر حائلاً دون ذلك.

وحيث كان المستعمرون وما زالوا يعملون على تفكيك روابط الوحدة العربية من تقاليد وعادات الى لغة واميال وتاريخ، ويمدون لهذه الغاية المستشرقين والارساليات التبشيرية الدينية والعلمية بالمادة ويعضدونها بشتى الوسائل فتعمل هذه الارساليات في كتاباتها ومحاضراتها وفي مدارسها ومعاهدها الاخرى على اضعاف شأن اللغة العربية ومزاحمتها بلغات الفرنجة وافسادها بشتى الوسائل، ثم تحاول بما لديها من الوسائل افساد العقائد والمبادىء العربية واضلال الاميال والمشاعر ودس السموم في تاريخ العرب المدني والديني تبغيضا بهم وتهوينا من شأنهم وقطعاً لما بين ماضي العربي وحاضره ومستقبله من صلة.

وكانت وحدة اللغة اقوى رابطة ابقت على وحدة العرب القومية وحفظتها وكان من اجل مفاخر العرب لغتهم الفصحى التي احتوت من مزايا الافصاح والسعة والمرونة وكثرة طرائق الاشتقاق ما لم تحوه لغة اخرى، وكان التخاطب بلغات اجنبية مضعفاً لرابطة اللغة في زمن نحن

احوج ما نكون فيه الى متانة الروابط والاعتزاز بتراثنا القومي، وكان ادخال الكلم الاجنبي على اللغة مفسداً لها فقد اقر المؤتمر وجوب قصر اللغات الاجنبية على البحث العلمي والامتناع عن التخاطب بها بين العرب. ومقاومة التبشير الاجنبي باشكاله وشتى مظاهره.

خاتمة :

ان شيئاً من اغراض النهضة لا يمكن ان يحققه المستعمرون ولا حكوماتهم لان في تحقيقه نهوض الامة وفي نهوض الامة خروج المستعمر من هذه البلاد وتسلم ابناءها الصالحين مقدراتها وسيقاوم المستعمرون وعمالهم ذلك الامر ما استطاعوا اليه سبيلاً. فعلى الامة الناهضة اذن ان تعتمد في تحقيق نهضتها على نفسها وان تعلم ان المستعمرين وحكوماتهم لا يكتفون بعدم المساعدة بل انهم سيسمعونها هم واذنابهم من الدعايات انواعاً تحوم حول استحالة تحقيق هذه الاغراض الكبرى وبث روح اليأس من النجاح لها. ولدعايات الاجنبي انواع وطرائق لا تخطر ببال فهي تأتيك من احب الناس اليك او من نواح لا تشك بصدقها وصلاحها وكثيراً ما يكون الدعاة ذاتهم مأخوذين عن اخلاص وقناعة بدعاية الاجنبي واقعين بأحابيله ودسائسه من حيث لا يشعرون.

لقد تبين للمؤتمرين بعد طويل البحث ان التعلق بالمبادىء المسطورة في هذه النشرة ومحاولة تحقيقها بصبر وجلد هما وسيلة الخلاص من ربقة الذل ونير الاستعباد خلاصاً اكيداً ولو طال على العاملين الامد. وما دامت حياة الامم لا تقاس بالسنين فحسب الخطة ان تكون موصلة للغرض وحسب العامل ان يتقدم في عمله والعاقبة للصابرين.

ولقد نذرت عصبة العمل القومي على نفسها وعاهدت الله ان تجاهد في سبيل تحقيق اهدافها على هذه السنن ما بقي منها فرد. وهي ترسل في فاتحة عهد جهادها الى شهداء القضية العربية والى العاملين في الحقل الوطني الصادقين الخالصين لله والامة ازكى التحية واطيب الثناء عارفة فضلهم عالمة انها لا تبتدع في عملها الجهاد ولكنها تتوخى فيه طريقة ناجعة وتضم الى سلسلة الجهود حلقة جديدة ترجو الله ان يكون بها للعرب خير وفلاح.

ونود ان تعلم الامة بهذه المناسبة مرة اخيرة ان عملنا القائم على اساس تنظيم قوى الامة وتثميرها افراداً وجماعات لا يمكن ان يأتلف مع ما اذيع عن العصبة ظلماً من محاولة تفشيل الحركاتِ الوطنية او تهديمها. وهذه مبادؤنا وتلك اهدافنا تذاع في وضح النهار فكل من اعتنقها او شاء ان يساهم في تحقيق جزء منها فنحن منه وهو منا وان في ميدان الجهاد والتضحية متسعاً للعاملين.

تلك هي المبادىء العامة التي قرر المؤتمر نشرها في الناس وقد اختطت العصبة لنفسها طرائق للعمل والتنفيذ رأت من المصلحة ان لا تعلم ضماناً للنجاح غير انها تريد ان يعلم العرب ان قاعدة نظامها في العمل توحيد جهود العرب العاملين في كل قطر وان للعصبة رجالاً في الاقطار العربية مرتبطين بها يعملون معاً ويد الله مع الجماعة وبيده الخير انه على كل شيء قدير.

في السياسة السورية :

بالنظر الى ما للقضية السورية من الاهمية الخاصة وما لها من ارتباط وثيق في نجاح الفكرة العربية وتحقيق الوحدة والسيادة والاستقلال القومي وبالنظر الى ان من الاسس الموضوعة للقضية العربية والمنشورة فيما سبق وجوب مراعاة الظروف المحلية في السياسة والاقتصاد وغيرهما في وضع البرامج القطرية. وبالنظر الى المبدأ العام القائل باللاتعاون مع الاجنبي نظراً للاسباب والعلل المشروحة.

وبالنظر الى ان القضية السورية معر ضة لاحداث خطيرة سريعة فقد بحث مؤتمر عصبة العمل القومي التأسيسي السياسة السورية بحثاً مطولاً نظر خلاله في تطورات القضية السورية من وجهتي النظر؛ السورية والفرنسية، وارجع البصر في اعمال الفرنسيس في الاجزاء المبتورة من الكيان السوري واستقراء مدلول هذه الاعمال، ثم استعاد اقوال رجال الفرنسيس المسؤولين في مواقفهم الرسمية والعادية، وامعن النظر في اهداف الاستعمار الفرنسي التي يسعى لبلوغها وتحقيق اغراضها في هذا الجزء من البلاد العربية من نواحيها العربية والاسلامية والشرقية وناحيتها الادبية والاقتصادية والعسكرية وما يزعم الفرنسيس وجوده من روابط تاريخية وتقليدية تبرر بقاء سلطانهم عليها، فقام لديه الدليل المستند الى جميع ذلك على ان الفرنسيس عازمون على المضي في سياسة التجزئة وتطبيق سياسة الانتداب الاستعماري حتى النهاية. وترجح لديه من الوجهة الفرنسية، ان المعاهدة التي يلوحون بها لن تعقد قطعاً ان كان ما ستحتويه ماساً بجوهر الاستعمار بصورة جدية ومحققاً اهداف الامة الحيوية في الوحدة والاستقلال. وانهم انما يريدونها، ان امكن عقدها، اداة لتنفيذ سياسة انتدابية بحتة ولتخليد سياسة التجزئة بانتزاع اعتراف من الامة باقرارهما وابدال صيغة الانتداب التي لا يستطيعون الدفاع عن مشروعيتها بصيغة عقدية تضعف حجة الامة في انكارها فان لم يمكن عقدها على هذا الشكل فإنما يريدونها واسطة لانقسام الصفوف الوطنية المجاهدة والهية تخدر في الامة حس المقاومة ويتخذونها بذلك سخرياً.

ثم ظهر للمؤتمر، من الوجهة الوطنية، ان ذريعة المعاهدة اخرجت القضية الوطنية عن اهدافها وزجت بالامة في مهمة (سياسة التفاهم) السحيق التي لم يشأ الفرنسيس ان يحددوا مداها وطبيعي ان لا يشاءوا وتنكب الجانب الوطني عن ان يعين لها ضابطاً ولصلاحها معياراً ومن الخطأ ما فعلوا.

لقد كان من نتيجة هذا الاطلاق الخطر في (سياسة التفاهم) ان شلت حركة المقاومة وان سادت الشعور الوطني غشاوة من الحكمة الوطنية الزائفة وان اصبح ضمان تحقيق المبادىء الوطنية ضماناً شخصياً لا ضمان مبادىء جلية معلومة وان تجزأت الاهداف الوطنية التي كانت كتلة واحدة والتي سالت من اجلها الدماء انهاراً وخربت البلاد وبارت،

الى اجزاء واخذوا يتحدثون (بسياسة المراحل) التي عمل الفرنسيس لها طيلة هذه السنين فكان لهم ما يريدون ولو ارادها الجانب الوطني لنالها قبل ان يضحي وقبل ان يموت على مذبح الوطنية زهرة شبابه وخيرة رجاله. وخرج الحديث عن (سياسة المراحل) من الغمغمة الى الصراحة ووجد من ينادي بها جهراً ويعمل لها بكل وسيلة. يقيم على صلاحها برهان العراق وهو يعلم ان القياس على العراق قياس مع الفارق نظراً لاختلاف وجهتي نظر المستعمرين في كلا القطرين واختلاف غايتيهما وطبيعة استعماريهما. ونظراً لاختلاف وضع العراق الجغرافي والاقتصادي والعسكري والسياسي عن نظيره في سوريا. ونظراً لاختلاف وضع العرب الاجتماعي في العراق عنه في سوريا، ونظراً لمدلول احداث الانكليز في العراق عن مدلول احداث الفرنسيس في سوريا ونظراً الى كثير من مثل هذه المقدمات المتباينة التي تجعل النتائج متباينة ايضاً وتصير (سياسة المراحل) التي تمشت بالعراق بفضل ظروف واقعية وشخصية نحو استقلاله، وسيلة لغل عنق سوريا وتكبيلها بقيود هيهات ان تنجو منها ولو بعد حين.

تلك بعض نتائج (سياسة التفاهم) التي قامت على غير ما اساس وهذا مصير القضايا الوطنية ان وقفت على رأس المنحدر وكان خصمها صلباً عنيداً ما يغير ولا يلين فهي لا تقف في انحدارها عند حد.

ولقد رأى المؤتمر كيف ان سياسة التفاهم كادت تنقلب شراً مستطيراً وتتدرج نحو (سياسة الامر الواقع) او (السياسة الماتيسريه) اي الى الخضوع الى ما تريده القوة والاذعان الى مشيئتها وبعبارة اخرى كاد ينتهي الامر بحركة المقاومة الوطنية الى انتفاء علة وجودها الذي هو مقاومة مشيئة المستعمر وتحقيق ارادة الامة ونوال حقها فلا يعود بعد ذلك للحركة الوطنية مبرر.

إزاء هذه الحال وانقاذاً للحركة الوطنية من غمرة الموت وابقاء على الشعور الوطني وهو سلاح الامة الحي الباقي وضمانا لحقوق البلاد في وحدتها وسيادتها واستقلالها، وانتظاراً للساعة المباركة التي تقبض فيها الامة على حقوقها بقوة وسلطان، رأى المؤتمر ان من الواجب وضع اسس سياسة تليق بالكرامة الوطنية وتتناسب مع عظمة التاريخ وشرف الغاية ونبل الضحايا.

وان سياسة المحاسنة لا يجب ان تنقلب الى سياسة انتحار.

وان لا محل للظرف والكياسة السياسية في ميدان العراك بين قوي معتز بقوته هازىء بالامة ساخر بامانيها وضعيف جرد من قواه واختل التوازن المادي بينه وبين خصمه ولم يعد يملك غير قواه المعنوية في عزته وإبائه.

وان التواضع في تقدير هذه القوى لا يجب ان يبلغ درجة حسبانها عدما لا تستطيع حتى الاعراض والتجنب والترفع عن دنية التزلف لقاء غصب حقوقها.

وان التمييز بين الخيانة والاعتدال في المواقف الوطنية غير هين وهو موقع الامة في حيرة وبلبال ومزعزع اركان الثقة بالعاملين وما ذلك من مصلحة الدفاع الوطني في شيء.

وان الامة المغلوبة لا يطلب اليها اقامة البرهان على حسن نيتها بل ان ذلك من واجب الغالب وعليه هو ان يقيم هذا البرهان بارجاع ما اغتصبه من حقوقها كاملاً غير منقوص وبنفس الطريقة التي سلبها اياها. وان سياسة قومية صريحة مثل هذه تتمشى مع اهداف الامة وتراعي مصلحة الدفاع عنها وتحتفظ بالكرامة القومية وتبرز حقيقة الموقف الوطني بعد شرح موقف المستعمر للامة وللخصم وللعالم باسره من غير ما مواربة ولا جمجمة لا يمكن ان تعد سياسة غلو او مغامرة او تصلب.

لذلك اقر المؤتمر الخطوط الكبرى لسياسة الجزء السوري من بلاد العرب كما يلي:

اولا - ترسم العصبة لنفسها خطة سياسة دفاع اجتماعي واقتصادي وسياسي. ويجب ان تعين هذه السياسة سلوك رجال العصبة الاجتماعي والاقتصادي والسياسي حيال المستعمرين.

ثانياً - لا تأتلف هذه السياسة مع الزلفى والقربى من المستعمرين الذين يجب ان يشعروا في كل ظاهرة اجتماعية ان الاستعمار يحفر بينهم وبين العرب هوة سحيقة وان العرب شاعرون باهانتهم حريصون على كرامتهم. وان المستعمرين ورجال الحكومات التي يقيمونها في ذلك سواسية.

ثالثاً - لا يجوز لمن يدين بهذه السياسة ان يتقلد وظيفة حكومية.

رابعاً - لما كان المجلس الذي اسموه «نيابياً» انتخب اعضاؤه بقوة الجيش وبحكم التزييف والتزوير وهو لا يمثل الامة وهو رغم ذلك آلة من اخطر الآلات بيد المستعمرين وجب العمل على حله والاحتكام بمصير الامة اليها. ووجب ان يعلم بان ما يصدر عنه لا يقيد الامة بشيء.

خامساً - لما كانت الحكومة وليدة المجلس وهي مثله لا تتمتع بثقة الامة وانما هي مظهر من مظاهر الاستعمار واداة لتنفيذ اغراضه وستار يمسحون بها كل عيب وينزلون باسمها كل بلاء في البلاد لم يكن من الجائز الاشتراك بها ويجب ان يعلم انها اشد من الاستعمار خطراً ونكاية وان ما يصدر عنها لا يقيد الامة بشيء.

سادساً - يجب ان يعنى بحفظ الشعور الوطني حيا يقظا لا يعتريه التبلد ولا تعمل فيه المخدرات وان تفند مضار الاستعمار ومراميه لسائر طبقات الامة وتشرح الاهداف الوطنية وغاياتها ليتكون من ذلك رأي عام وطني يقظ يحسن الحكم على الامور وبيده فصل الخطاب.

سابعاً - لما كانت قوة البلاد الاقتصادية بلغت درجة العدم وكان من اولى الوجائب حفظ ما بقي من الثروة العامة وابقاؤها في البلاد وجب على من يدين بسياسة العصبة ان يستغني عن الحاجات الافرنجية وان يستهلك المصنوعات العربية على وجه الحصر وان يقصر التعامل الاقتصادي التجاري والصناعي والمالي على المؤسسات العربية دون غيرها.

الخاتمة - وقد ترك المؤتمر للقائمين على العمل القومي من رجال العصبة في سوريا تعيين مدارج هذه السياسة وفروعها ضمن هذه الاسس واسس المبادىء العامة تبعا لاستعداد القائلين بها من الامة ووضع طرق التنفيذ ومن كانت الامة من ورائه وكان عمله خالصاً لله والامة كتب له الظفر انشاء الله.

- ١٩ -

«ميثاق الامة العربية» كما وضعته جمعية الوحدة العربية ١٩٣٦

(اسعد داغر. مذكراتي على هامش القضية العربية. ص ٢٤٢ - ٢٤٥).

جمعية الوحدة العربية

[ظهرت هذه الجمعية أولا بين صفوف طلبة الجامعة في سنة ١٩٣٦. ثم احتضنها عدد من المفكرين العرب، من مصر ومن غير مصر، المؤمنين «بأن لا عروبة بدون مصر، ولا وحدة ولا استقلال الا بعد دخولها معهم» وكان من بين أعضائها العاملين عبد الستار الباسل وعبد الرحمن عزام ومنصور فهمي ومحمد علي علوبة وكاتب هذه السطور الذي عهد اليه بسكرتيرية الجمعية.

وقد ظهرت هذه الجمعية في القاهرة لتحقيق هذا الغرض بعد أن تلاشت الامال التي كانت معقودة على العراق في تحقيق الوحدة العربية، وبعد أن ثبت ان مجال العمل في سوريا ولبنان وفلسطين مستحيل لوجود قوات الاستعمار فيها. وقد تلقت الجمعية عطفاً أدبياً ومادياً من رجالات العرب وخاصة سمو الامير فيصل آل سعود.

وكانت باكورة أعمال الجمعية في توجيه الرأي العام المصري توجيها عربياً قومياً ان دعت الى عقد اجتماعات سياسية، حضرها عدد كبير من المسؤولين والساسة العرب، نوقشت فيها القضية العربية، وان دعت كبار رجال الفكر لالقاء محاضرات عن القومية وتاريخ الامة العربية في اجتماعات عامة كان لها اثر قوي في نشر الفكرة العربية بين المواطنين.

وقد وضعت الجمعية المبادىء التالية واقرت العمل على أساسها وهي]:

أولا : الامة العربية هي التي تسكن الاقطار المتاخمة الممتدة بين المحيطين الاطلسي والهندي، والعرب هم الذين لغتهم العربية يتأدبون بأداب الامة العربية ويستوحون ماضيها ويعتزون بعزتها وعزة الانتساب اليها.

ثانياً : البلاد العربية وطن واحد امتزج سكانه منذ آلاف السنين وتكونت وحدته الثقافية من قرون عديدة. فكل ما طرأ عليه من تجزئة مخالفة لارادة ابنائه لا تقره الامة العربية ولا تعترف به.

ثالثاً : ترفض الأمة العربية الاستعمار بجميع اشكاله من أية جهة جاء والى أي سبب استند، وتناصر مبدأ الحرية للجميع.

رابعاً : الوحدة العربية حاجة طبيعية والنظام الذي تريده الأمة العربية لهذه الوحدة هو النظام الحر الناشىء عن رضى وتعاون بين شعوبها لتحقيق استقلال العرب وعزتهم ورفاهيتهم والمساهمة في حضارة المستقبل والسلام العام.

[وقد فرضت الجمعية على أعضائها ومؤيديها أفراداً وجماعات واجبات مختلفة نذكر منها ما يلي]:

اولا: نشر الفكرة العربية وترسيخها في النفوس ودرس التاريخ العربي والحضارة العربية ورسالة الأمة العربية درساً صحيحاً قائماً على العلم.

ثانيا : السعي للاصلاح القومي من جميع وجوهه باصلاح البيت والمدرسة ونشر التعليم وروح الوطنية والتضحية والفضيلة بين الجماهير واصلاح الحالة الحزبية.

ثالثا : السعي لتأمين العمل والعلاج والتعليم لكل عربي وعربية وتحسين حالة المعيشة في الريف وتحضير البدو ومضاعفة العناية بتعليمهم.

رابعاً : اعتبار البلاد العربية وحدة اقتصادية طبيعية لا تنافس بين اقطارها ولا تضارب واعتبار جميع الصناعات والحرف متساوية في الشرق في الوجهة الاجتماعية والحث على القيام بمشروعات عمرانية للزراعة والري والصناعة وانشاء المعامل والمصانع والمزارع وشركات الثروات الطبيعية.

[ولما كان نشر الفكرة العربية بين المواطنين في مصر لا يقوم الا على أسس قوية في المعرفة بتاريخ العرب ونشأتهم وتحديد وطنهم ومستقبل قضيتهم ودولتهم الخ. فقد عمدت الجمعية الى شرح هذه الاسس التي يقوم عليها كيان العرب في كراس صغير جاء في مقدمته: «هذه كراسة صغيرة تقدمها جمعية الوحدة العربية لكل عربي وعربية في مختلف أقطار العرب، راجية قراءاتها وتفهم معناها، لتكوين فكرة صحيحة عن حقيقة القضية العربية وأهدافها وعن بعض ما يجب ان يعرفه كل عربي عنها وعن واجباته نحوها» الخ].

١ - الوطن العربي - هو البلاد التي يسكنها العرب، ويتكلم أهلها اللغة العربية في آسيا وأفريقيا، وتحدها من الشمال جبال طوروس والبحر المتوسط. ومن الغرب البحر المتوسط والمحيط الاطلسي، ومن الجنوب المحيط الهندي والهضبة الحبشية والصحراء الكبرى ومن الشرق جبال بشتكوه والبختيارية وخليج البصرة. وتؤلف الآن من الأقطار الآتية: العراق وسوريا ولبنان وشرقي الاردن وفلسطين والمملكة العربية السعودية واليمن والامارات الواقعة على شواطىء جزيرة العرب في الشرق والجنوب ومصر والسودان وبرقه وطرابلس الغرب وتونس والجزائر ومراكش والجزر المجاورة التي يقطنها العرب.

٢ - الأمة العربية - هي الجماعة التي تسكن هذا الوطن المتشاكلة والمتحدة في لغتها وثقافتها وتقاليدها وسائر الروابط الاجتماعية وليس لها عصبية تمنعها من الاندماج في القومية العربية.

والفرد العربي هو الشخص الذي ينتمي الى الأمة العربية (مقيماً كان أو مهاجراً) بحيث يكون ولاؤه المطلق ببداهة حسه وتفكيره ولا يكون له ولاء لغيرها.

٣ - القومية العربية - هي مجموعة الصفات والميزات والخصائص والارادات التي الفت بين العرب وكونت منهم أمة متحدة في الوطن واللغة والثقافة والتاريخ والمطامح والآلام والجهاد المستمر والمصلحة المادية والمعنوية المشتركة.

٤ - القضية العربية - هي الحركة التي يقوم بها العرب لتحرير امتهم من الإستعمار والاستبعاد والفقر والجهل

ومختلف ضروب الوهن، بتأليف كتلة أو كتل قومية عربية قوية متحضرة تنهض بكيان العرب المادي والمعنوي وترفع من شأنهم وتشد أزرهم في أداء رسالتهم الانسانية والعمرانية.

٥ ـ الدولة العربية ـ دولة قومية لا دينية، والاديان عندها هي سبيل المرء الى خالقه. أما العبادات فهي مقدسة ومحترمة على الدوام. والحريات العامة حق مقدس للجميع ولكن يسوغ للقانون تقييدها اذا قصد بذلك مصلحة الأمة.

٦ ـ ايمان العربي ـ سبيل كل نهضة محفوف بالصعوبات، فليس غريباً ان تصادف النهضة العربية ما نراه من عقبات. ولكن ايمان العربي بمستقبله لا يتزعزع وعزيمته لا تكل من جراء المصاعب التي تعترضه والمساوىء التي يلحظها والتي واجهت مثلها وأشد منها وتغلبت عليها جميع الأمم التي نهضت واتحدت في التاريخ. ويؤمن العربي ايماناً راسخاً بأن الأمة العربية التي نهضت في الماضي نهضتها الجبارة لا بد لها من أن تستأنف نهضتها وتسترد المكانة اللائقة بماضيها المجيد في العالم الجديد.

٧ ـ وحدة الهدف ـ يؤمن العربي بأن هدفه القومي واحد لا يتجزأ مهما تختلف أساليب الوصول اليه، وبأن جميع الجهود الفردية والجماعية يجب ان توجه الى هذا الهدف. وهو يرى ان المساعي والجهود التي تبذل في هذا القطر العربي أو في ذلك لا يجوز أن تؤدي الا الى التحرر والاتحاد.

٨ ـ الجهاد ـ قعود العربي واحجامه عن الانتظام في مواكب المجاهدين عار وضلال يشبهان الخيانة ومثله الاخلال بالنظام، وفي ميسور كل عربي ان يجاهد بيده أو قلمه أو لسانه أو ماله او قلبه، ولا عذر لمتخلف ولا سيما في ساعات الخطر أو أوقات البعث والنهضة.

٩ ـ العمل القومي ـ ليس في مطامع العرب اعتداء على أحد، فهم انسانيون متعاونون دولياً في حدود النظم العالمية التي لا تؤذي نهضتهم وكيانهم ولا تمس كرامتهم. على انهم يعملون بالطبع على مقاومة كل اعتداء يقع عليهم ويعدون عملهم هذا دفاعاً مشروعاً عن النفس.

١٠ ـ الحقوق المقدسة ـ لا يملك العربي ان يتخلى لاجنبي سواء بالرضى او الارغام، عن كرامته أو حريته أو عن بقعة من وطنه أو عن أي جزء من هذه الثروات جميعاً. ومن باب أولى العرب كجماعات، فكل تنازل أو عقد من هذا القبيل فاسد باطل.

١١ ـ العروبة وسيلة النجاة ـ يؤمن العربي ايماناً لا شك فيه بان ما من قطر عربي يستطيع النجاة العاجلة أو الآجلة من الفقر والجهل والاستعباد والاستعمار الا بعروبته.

١٢ ـ فكرة الوحدة العربية ـ نتيجة طبيعية لوجود الأمة العربية، تستمد نشاطها من حياة اللغة العربية وتاريخ الأمة العربية واتصال البلاد العربية بعضها ببعض.

ـ ٢٠ ـ

الدولة العربية المتحدة

برنامج لإنشاء الدولة العربية المتحدة كما اقترحه السيد امين سعيد ١٩٣٨/٢/١٠

(امين سعيد. **الدولة العربية المتحدة**. القاهرة: مطبعة عيسى البابي الحلبي، ١٩٣٩. ج ٣ ص ٦٣٤ ـ ٦٤٥).

١ ـ لماذا أصدرنا هذا الكتاب:

افتتحنا الجزء الأول من هذا الكتاب ببحث مسهب عن اغراض القضية العربية وما ترمي اليه ووصفنا الأساليب التي توسل بها الانكليز لاستصفاء جانب من بلاد العرب مستغلين فرصة ضعف العرب وانحطاطهم السياسي والاجتماعي. وخصصنا الجزء الثاني لدرس تاريخ الاستعمارين الفرنسوي والايطالي في بلاد العرب وقد اردنا بذلك وصف اعراض الداء الذي أصاب الامة العربية فذهب باستقلالها وبما كان لها من كرامة وعزة.

وخصصنا هذا الجزء لوصف نضال العرب القومي في شتى اقطارهم خلال الفترة الممتدة من سنة ١٩١٤ حتى سنة ١٩٣٧ ولتسجيل حركاتهم القومية ولاثبات ما دار بينهم وبين الدول المسيطرة على بلدانهم. ونحن نتبعه بهذا البحث الموجز في طريقة انشاء الدولة العربية المتحدة باعتبار ان تكوينها هو الغاية المتوخاة من هذا النضال والكفاح القوميين.

الدول العربية الخمس:

لقد كانت الدولة الهاشمية التي اسسها الحسين بن علي في الحجاز سنة ١٩١٦ اول ثمار اليقظة القومية الجديدة. على ان هذه الدولة قد دالت يوم ٨ يناير سنة ١٩٢٦ وحلت محلها الدولة السعودية العربية الجديدة فورثت كل ما كان لها من حقوق.

والدولة العربية الثانية التي تأسست بعد الحرب هي الدولة المتوكلية في اليمن فقد جلا الترك عن هذا القطر العربي عقب عقد الهدنة بينهم وبين الحلفاء في موندروس (شهر اكتوبر سنة ١٩١٨) وعملا بأحكامها تسلم سيادة الامام يحيى اليمن العليا وانشأ الدولة الجديدة ثم ضم اليها جزءاً كبيراً من اراضي الامارة الادريسية التي تأسست قبيل الحرب وانقرضت بعدها بسبب اختلاف ساداتها وكثرة الطامعين فيها.

والدولة العربية الثالثة التي تأسست بعد ذلك هي الدولة العراقية فقد رفعت قواعدها يوم ٢١ اغسطس سنة ١٩٢١

ونودي بالملك فيصل بن الحسين ملكاً عليها، وكان للانكليز انتداب على هذه الدولة في اول الأمر ثم تحررت يوم ٣ اكتوبر سنة ١٩٣٢ بدخولها في جامعة الامم فعدت في مصاف الدول المستقلة وبينها وبين الانكليز معاهدة تحالف وصداقة.

والدولة العربية الرابعة التي استقلت بعد الحرب هي الدولة المصرية فقد أعلنت استقلالها يوم ١٥ مارس سنة ١٩٢٢ وكانت هنالك تحفظات للانكليز سويت بموجب معاهدة ٢٦ اغسطس سنة ١٩٣٦ ثم دخلت جامعة الامم وجلست في مجالس الدول المستقلة.

والدولة العربية الخامسة التي استقلت بعد الحرب هي دولة سوريا ولا يخفى ان هذه الدولة تأسست يوم ٣٠ سبتمبر سنة ١٩١٨ اي حين جلاء الترك ثم جاء المؤتمر السوري فأعلن استقلال سوريا بحدودها الطبيعية يوم ٨ مارس سنة ١٩٢٠ ونادى بفيصل بن الحسين ملكاً عليها، وقضى الفرنسويون على هذه الدولة عقب معركة ميسلون (شهر يوليو سنة ١٩٢٠) على انهم عادوا فاعترفوا بها وعقدوا معها معاهدة صداقة وتحالف يوم ٩ سبتمبر سنة ١٩٣٦ وتعهدوا بادخالها في جامعة الامم سنة ١٩٤٠ وبذلك تستكمل استقلالها من الناحية الحقوقية النظرية.

الحلف العربي:

تلك هي الدول العربية التي نالت استقلالها بعد الحرب وعقب اليقظة القومية الجديدة وصارت ذات شخصية دولية معترف بها. ويسرنا ان نسجل هنا بأن الدول الثلاث الاولى وهي الدولة العربية السعودية والدولة المتوكلية والدولة العراقية عقدت فيما بينها ميثاق تحالف وقع عليه ونشر رسمياً فكان ذلك الخطوة الثانية في سبيل تكوين الدولة العربية الكبرى ـ وقد كانت الخطوة الاولى استقلال هذه الدول وتكونها ـ ويكاد يكون في حكم المقرر انضمام الدولة السورية الى هذا الميثاق عقب دخولها في جامعة الامم ان لم يكن قبله. اما الدولة المصرية فلا يزال موقفها من الميثاق مجهولاً حتى الآن بسبب اضطراب الحالة الداخلية وان كنا نرجح انه لا بد من انضمامها اليه في المستقبل.

دول أخرى:

ولا يزال النضال على أشده في فلسطين وفي الاقطار العربية الاخرى اي في الشمال الافريقي (طرابلس وتونس والجزائر والمغرب) ويرجو الفلسطينيون ان تساعدهم الظروف فينشئوا دولة عربية جديدة في الشرق العربي تندمج فيها امارة شرق الاردن وتدخل في الميثاق العربي وتساهم في النهضة القومية الجديدة. وهذا هو ايضاً امل زعماء الحركة القومية في الشمال الافريقي فهم انما يكافحون لاسترداد حقوق بلادهم المغتصبة تمهيداً لإنشاء جمهورية تنضم الى الاتحاد العربي. وهنالك مساع تبذل لنظم امارات جنوبي اليمن (النواحي التسع) في سمط دولة عربية مستقلة تنضم الى الحلف العربي. ومثل ذلك شأن امارات خليج البصرة (فارس) العربية فهي ايضاً تتوق الى تحقيق هذه الامنية الغالية فتنشأ دولة تدخل في الاتحاد عند انشائه.

فهذا التحول الجديد في حالة العالم العربي وهذه النهضة القومية المتجلية في كل مكان هو الذي بعثنا على وضع هذا الكتاب ودراسة النظم والأساليب التي يجدر بالعرب ان يسيروا عليها في انشاء دولتهم الكبرى.

٢ ـ اي النظم نختار:

لا يخفى ان هنالك اشكالاً شتى للدول: فهنالك الدولة الموحدة وتكون برئاسة ملك او رئيس جمهورية كما هو الحال في مصر والعراق وفرنسا وايطاليا ومنها الدولة المتحدة وتتألف من مجموع حكومات تحتفظ كل منها باستقلالها الداخلي وتتحد برئاسة ملك او رئيس جمهورية او رئيس دولة او امبراطور كما هو الحال في المانيا والولايات المتحدة وهنالك اشكال اخرى لا تدخل في نطاق بحثنا.

لقد نشأت في القرن الماضي ثلاثة اتحادات هي:

١ ـ اتحدت ولايات اميركا الشمالية والجنوبية بعد الحرب الأهلية سنة ١٨٦٢ وكونت الجمهورية الاميركية الحاضرة (حكومة الولايات المتحدة) اعظم دول العالم شأناً.

٢ ـ واتحدت الامارات الايطالية سنة ١٨٦٩ بزعامة بيت سافواي فكونت الدولة الايطالية الحاضرة التي رفعت شأن ايطاليا وانالتها من المقام ما لم تكن تبلغ عشر معشاره لو بقيت متفرقة مفككة.

٣ ـ وانشأ الالمان اتحادهم في باريس سنة ١٨٧٠ اي بعد سنة من انشاء الوحدة الايطالية وبعد ٩ سنوات من انشاء الاتحاد الاميركي فانتج افضل النتائج لمصلحة الشعب الالماني وكان من ثماره هذه الدولة العظمى التي بزت الدول الكبرى في الاكتشافات والاختراعات وتفوقت على الجميع. وفي هذا النجاح الباهر الذي ادركته هذه الشعوب الثلاثة بعد اتحادها ما يجب ان يغري الشعب العربي بالاتحاد والاتفاق ليبلغ ما بلغته وينال ما نالته فالطريق ممهد والوسائط والاساليب معروفة وكل من سار على الدرب وصل.

لقد كانت الولايات المتحدة قبل اتحادها مستعمرة لانكلترا فلم يطق سكانها واصلهم انكليز هجروا بلادهم هرباً من الاضطهاد الديني، تحكم ابناء عمومتهم فثاروا عليهم وقاتلوهم وتغلبوا عليهم في حديث طويل وانشأوا هذه الدولة الضخمة التي لا تكاد تعادلها اليوم دولة في ضخامة الثروة وكثرة السكان.

وكانت المانيا قبل اتحادها مقسمة بين فرنسا والنمسا والدانمرك وكان الطامعون من الأجانب يستعينون على الالمان بالالمان ويضربون الالمان بالالمان لتوطيد سلطانهم ونفوذهم فقد حمل نابليون بالسكسونيين على بروسيا ودخل برلين فاتحاً منصوراً.

وكانت ايطاليا قبل الاتحاد مقسمة الى ولايات وامارات فكان النمسويون يسيطرون على قسم كبير منها وكذلك الفرنسويون وكانت هنالك ولايات خاصة بالباباوات فألف بينها دعاة الوحدة الايطالية وجمعوها تحت لواء ايطاليا فنمت وأتت

اكلها مضاعفاً وكان هنالك جانب من الايطاليين في التيرول ظل حتى الحرب العظمى تابعاً للنمسا فاسترده الايطاليون وبذلك حققت ايطاليا وحدتها الكبرى وحررت جميع الايطاليين بعكس ما جرى مع المانيا فإن هنالك كثيرين من الالمان لا يزالون خارج الوطن الالماني ومن جملتهم مملكة النمسا على انها ضمت اخيراً الى المانيا.

النظام الالماني:

ويلوح لنا ان نظام الاتحاد الالماني هو افضل الانظمة واكثرها ملاءمة للشعب العربي لما هنالك من التشابه بين حالة الشعبين فالمانيا كانت ولا تزال مؤلفة من ٢٦ مملكة وامارة ومقاطعة انضوت تحت علم القومية متناسية ما بينها من خلافات داخلية فنمت وفازت وهكذا يجب ان يكون شأن الشعوب العربية وهي مؤلفة من ممالك وحكومات وامارات متعددة.

ومن البديهيات ان انقاذ العالم العربي واحياء المجد العربي القديم وجعل العرب عنصراً من عناصر الحضارة والتمدن لا يكون إلا في ظل دولة عربية متحدة تضم جميع الاقطار التي ينطق ابناؤها بالضاد ويدرسون اللغة العربية والآداب العربية ويتذوقون ثقافة عربية مشتركة.

ورب مشير يشير الى وجود كثير من العقبات والمصاعب التي تعترض اتحاد الدول والشعوب العربية وفي الجواب على ذلك نقول اننا في مقدمة من يسلم بذلك ولكنها في نظرنا ليست مما يحول دون الاهتمام للمشروع وتهيئة الاسباب والوسائل التي تساعد على تنفيذه عندما يؤون الأوان ويصبح الجو ملائماً.

الحلف نواة الاتحاد:

ولا ريب ان الحلف العربي وهو يضم في الوقت الحاضر الدول العربية الثلاث المستقلة وهي العراق والمملكة السعودية [واليمن] خير نواة للدولة العربية المتحدة والمأمول ان يزداد قوة ونفوذاً بانضمام سوريا اليه بعد دخولها جامعة الامم في سنة ١٩٤٠ طبقاً لمعاهدة التحالف المعقودة بينها وبين فرنسا، وبدخول مصر ايضاً.

فاشتراك هذه الدول العربية الخمس في حلف عربي دفاعي ثقافي يعزز حركة الاتحاد العربي ويقرب يومه فيجني العرب منه اطيب النتائج ويعودون كما كانوا سادة بلادهم وأصحاب الكلمة العليا فيها.

٣ ـ وسائل اخرى:

وبديهي ان الاعتماد على الحلف وحده في تكوين الاتحاد العربي لا يكفي بل لا بد من التوسل لذلك بوسائل اخرى وتنفيذ طائفة من المشروعات تشترك الحكومات والهيئات العربية في تنفيذها وهي:

١ ـ السعي لتوحيد برامج التعليمين الثانوي والعالي في جميع البلدان العربية واعداد طبقة خاصة من المدرسين في كل قطر من الاقطار العربية تكون مشبعة بالروح القومية، فتنشر فكرة الاتحاد العربي بين الطلاب عن طريق الاقناع وإقامة الدليل على جزيل فوائده للمجموع العربي، فقد كان للمدرسين الالمان فضل كبير في تكوين الاتحاد الالماني باعتراف بسمارك وشهادته.

٢ ـ تأسيس جمعيات قومية في كل قطر من اقطار العروبة تأخذ على عاتقها مهمة نشر الدعوة للاتحاد العربي واستمالة الناس اليه عن طريق الاقناع والتدليل ايضاً وذلك بإقامة الحفلات واذاعة الخطب والمحاضرات والقصائد ويجب ان تستعين بالراديو في نشر دعايتها.

٣ ـ عقد مؤتمرات دورية منظمة للطلاب والاساتذة العرب في العواصم العربية لنشر فكرة الاتحاد فيعقد مرة في كل عاصمة.

٤ ـ عقد مؤتمرات دورية للجمعيات القومية العربية في العواصم العربية كل مرة في عاصمة واصدار الصحف والكتب الداعية الى هذه الفكرة.

٥ ـ تنشيط حركة التزاور بين الاقطار العربية ويكون ذلك بواسطة جمعيات تنشأ لهذه الغاية فيزور ابناء مصر مثلاً الشام والعراق وتونس ويزور التونسيون مصر والعراق والحجاز فيتعارفوا ويتآلفوا ويتفاهموا الخ.

٦ ـ العمل على تعزيز العلاقات والروابط الاقتصادية بين بلاد العرب وعلى تشجيع الانتاج القومي وترويجه فلا يبتاع العربي الا من نتاج بلاد العرب، ولا يشجع الا المصنوعات العربية.

٧ ـ السعي لعقد اتفاقات اقتصادية وتجارية على قاعدة إلغاء الحواجز الجمركية بين الممالك والامارات العربية فتدخل المصنوعات المصرية الى الشام والعراق والحجاز واليمن بدون ضريبة جمركية، وتدخل مصنوعات هذه الاقطار ومنتوجاتها الى مصر ايضاً بدون ضريبة.

٨ ـ إلغاء جوازات السفر بين الاقطار العربية تسهيلاً للسياحة فيدخل المصري بلاد الشام والعراق والحجاز بدون جواز ويدخل ابناء هذه الاقطار مصر بهذه الطريقة نفسها، فجوازات السفر تعرقل الاسفار وتكلف المسافرين كثيراً من النفقات والوقت.

٩ ـ تنشيء كل حكومة من الحكومات العربية مكتباً خاصاً يديره كفؤ لمتابعة سير الحركة العربية والنظر في الاسباب التي تؤدي الى تعزيزها ونجاحها وخصوصا الشؤون السياسية المتعلقة بالاتحاد. وينشأ ايضاً مثل هذا المكتب في وزارة المعارف للعناية بالشؤون الثقافية ولتأسيس صلات بين المعاهد العلمية في شتى الاقطار العربية وللاهتمام بقضية برامج التعليم. ويكون في وزارة تجارة كل قطر مثل هذا المكتب ايضاً للعناية بالشؤون الاقتصادية والتجارية والجمركية وتقديم تقارير مفصلة عنها.

هذا ما يلوح لنا ان الاخذ به يساعد على تحقيق فكرة الاتحاد العربي على ان يترك لمندوبي الحكومات العربية الذين سيجتمعون عندما يؤون الأوان تقرير قواعده ونظمه واختيار رئيسه وتحديد سلطات هذا الرئيس.

الاتحاد ضرورة اجتماعية:

ان الاتحاد العربي ضرورة اجتماعية مبرمة لا غنى للاقطار العربية عنها فالاتحاد هو الحصن الحصين الذي يعصمها من كل خطر خارجي ويضمن لها الاستقرار والهدوء ويساعدها على تحقيق كثير من المشروعات الاصلاحية والعمرانية التي تحتاج اليها وينيلها مقاماً رفيعاً في السياسة الدولية.

ان هنالك كثيراً من الاقطار العربية لا يدرأ ما يهددها من الخطر سوى الاتحاد العربي نعرض لها بايجاز فالايرانيون يؤلفون خطراً على خليج البصرة وعلى الامارات العربية في هذا الخليج ولا يكتمون ما يجول في صدورهم من هذه الناحية ومطامع الترك في بلاد العرب صارت معروفة.

وحالة سوريا من هذه الناحية معروفة فالترك جاثمون على حدودها الشمالية يعملون على نشر نفوذهم ويسعون لاقتطاع اجزائها الشمالية وهذا عملهم في لواء الاسكندرونة يؤيد ما نقوله. وهنالك خطران آخران داخليان يهددانها: الخطر الماروني والخطر اليهودي فقد جعل الموارنة في لبنان ـ والمقصود هنا الاكثرية ـ انفسهم اداة في يد الاستعمار الفرنسوي فحارب بهم حركة الوحدة السورية في داخل سوريا واتكأ عليهم في تنفيذ سياسته القائمة على امتلاك الساحل السوري ومحاربة الروح العربية ومعنى ذلك ان هنالك خطراً فرنسوياً يهدد ساحل سوريا نتج عن تحالف المارونية مع فرنسا واتفاقهما في مناوأة الحركة العربية العامة والحركة السورية بوجه خاص.

ويهدد الخطر الصهيوني فلسطين (سوريا الجنوبية) بالاكتساح ويسعى لإنشاء دولة يهودية مستقلة في تل أبيب كالدولة المارونية في بيروت.

ومما يستوقف النظر ان هنالك تعاوناً ظاهراً وعطفاً متبادلاً بين الصهيونية والمارونية فموارنة لبنان يأبون الاشتراك في اي عمل ايجابي يعمل ضد الصهيونية وقد أيد كثيرون منهم الصهيونية وساعدها في بعض مشروعاتها لاتحاد الغاية وهي مقاومة الحركة العربية فهي في عرفهم خطر عليهما وكلاهما يعمل في دائرته الخاصة لمقاومتها بكل ما في استطاعته من جهد.

وبالطبع فانه لا ينقذ سوريا الشمالية وسوريا الجنوبية وسوريا الساحلية من الاخطار الثلاثة المحيقة بها وهي الخطر التركي والخطر الماروني ـ الفرنسوي والخطر الصهيوني ـ الانكليزي ـ وقد رأيت ان كل حركة من هاتين الحركتين تعتمد على دولة اوروبية كبرى وتعمل تحت لوائها ـ سوى الاتحاد العربي.

ومصر مهددة من حدودها الغربية بغارة يشنها عليها الايطاليون الطامعون في امتلاكها لربط اجزاء امبراطوريتهم وللسيطرة على البحرين الابيض والاحمر. وبديهي انها لا تستطيع الوقوف بقواها الخاصة في وجه هذه الغارة بل لا بد لها من البحث عن حليف يشد أزرها وينصرها في السراء والضراء، ولن تجد هذا الحليف عند الانكليز الذين لهم من مشاكلهم ومشاغلهم ما يحول بينهم وبين نجدة مصر في زمن الشدة فضلاً عن انهم يتقاضون ثمن هذه النجدة باهظاً، بل ستجده في بلاد العرب وعند الشعوب العربية التي تحدق بمصر من الشرق والغرب والجنوب. فمصلحة مصر القومية والوطنية تقضي عليها بالسعي لتكوين الاتحاد العربي وتعزيزه فانه فضلاً عن الفائدة العسكرية التي اشرنا اليها بايجاز تستفيد منه اقتصادياً وتجارياً فتجد في بلاد العرب اسواقاً واسعة لتصريف منتوجاتها ونشر ثقافتها، واستيراد ما هي في حاجة اليه من المواد الأولية لتحسين صناعاتها التي لا تزال في دور التكوين والنمو. ومطامع ايطاليا في امتلاك اليمن والسواحل العربية في البحر الاحمر صارت مشهورة معروفة.

وتستفيد الاقطار العربية الاربعة في الشمال الافريقي وهي: طرابلس وتونس والجزائر والمغرب فوائد كبرى من انشاء هذا الاتحاد ولئن فاتها الانضمام اليه في أول عهد انشائه لما هنالك من عقبات تحول في الوقت الحاضر دون انضمامها فان التغلب على هذه العقبات مستطاع مع الزمن فهو الكفيل بحل كل مشكلة وتذليل كل عقبة، ومن المحال دوام الحال في افريقيا الشمالية على ما هو عليه بعد هذا التحول العظيم الذي طرأ على العالم العربي يضاف الى ذلك تكوين الاتحاد نفسه من الدول الخمس المستقلة الآن يعزز الحركة القومية في الشمال الافريقي ويدفعها مراحل الى الامام فنحن من القائلين باتباع سياسة المراحل في تكوين الاتحاد فهي اسلم من العجلة ومراقبة الفرص واغتنامها.

ومجال القول واسع في هذا الموضوع فنكتفي بهذا الآن فان فيه الغنى مناشدين رجال العرب وشبانهم ان ينهضوا للعمل في كل مكان فالطريق واضح ومعبد ولهم بشباب الاميركان والطليان والالمان قدوة فقد سعوا فنجحوا وفازوا فيما املوا فلنعمل نكن من الفائزين.

القاهرة يوم وقفة عيد الاضحى سنة ١٣٥٦
و١٠ فبراير سنة ١٩٣٨
أمين سعيد

ـ ٢١ ـ

مشروع سوريا الكبرى او وحدة سوريا الطبيعية

٢١ أ ـ قرار مجلس الوزراء الاردني رقم ٣٣٧ لتحقيق الوحدة السورية ١٩٤١/٧/١
٢١ ب ـ رد الحكومة البريطانية على قرار مجلس الوزراء الاردني ١٩٤١/٧/١٤
٢١ ج ـ مذكرة سياسية في حل المسألة السورية بوجه خاص والمسألة العربية بوجه عام مقدمة من قبل عدد من المجاهدين القدماء الى الأمير عبد الله بن الحسين ١٩٤٣/٣/٦
٢١ د ـ مشروع الامير عبد الله بن الحسين لوحدة او اتحاد سوري شامل ١٩٤٣/٤/٨
٢١ هـ ـ تصريح السيد سمير الرفاعي رئيس الوزراء الاردني حول مشروع سوريا الكبرى ١٩٤٦/١١/٨

٢١ و ـ خطاب العرش الاردني الذي ألقاه الملك عبد الله بن الحسين وتطرق فيه الى الدعوة الى وحدة سوريا الطبيعية — ١٩٤٦/١١/١١
٢١ ز ـ رد المجلس التشريعي الاردني على خطاب العرش
٢١ ح ـ فقرة من بيان السيد فيليب تقلا، وزير الخارجية اللبناني، المتعلقة بمشروع سوريا الكبرى — ١٩٤٦/١١/١٣
٢١ ط ـ السؤال الذي وجهه عدد من اعضاء المجلس التشريعي الاردني الى وزير الخارجية الاردسي — ١٩٤٦/١١/١٨
٢١ ي ـ جواب السيد محمد الشريقي وزير الخارجية الاردني على سؤال اعضاء المجلس التشريعي — ١٩٤٦/١١/١٨
٢١ ك ـ رد السيد فيليب تقلا، وزير الخارجية اللبناني، على بيان السيد محمد الشريقي — ١٩٤٦/١١/٢٠
٢١ ل ـ اراء النواب السوريين في موضوع مشروع سورياالكبرى — ١٩٤٦/١١/٢٣
٢١ م ـ تصريح السيد فيليب تقلا، وزير الخارجية اللبناني حول مشروع سوريا الكبرى — ١٩٤٦/١١/٢٥
٢١ ن ـ مشروع سوريا الكبرى في مجلس النواب اللبناني — ١٩٤٦/١١/٢٦
٢١ س ـ مشروع سوريا الكبرى لعميد الاذاعة في الحزب القومي فايز صايغ — ١٩٤٦/١٢/٦
٢١ ع ـ مذكرة السيد حسن الحكيم، رئيس الوزراء السوري السابق، المتعلقة بإنشاء دولة سوريا الكبرى — ١٩٤٧/٣/٢٥
٢١ ف ـ مشروع الملك عبد الله بن الحسين لسوريا الكبرى والاتحاد العربي — ١٩٤٧/٨/٤
٢١ ص ـ خطاب الرئيس السوري شكري القوتلي الذي تطرق فيه الى مشروع سوريا الكبرى — ١٩٤٧/٩/١٥

ـ ٢١ أ ـ
قرار مجلس الوزراء الاردني رقم ٣٣٧ لتحقيق الوحدة السورية
١٩٤١/٧/١

(الكتاب الاردني الابيض: الوثائق القومية في الوحدة السورية الطبيعية. عمان: المطبعة الوطنية، ١٩٤٧. ص ٣٣ ـ ٣٥).

نظر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٤١/٧/١ في الوضع السياسي الحاضر وقرر باتفاق الآراء عرض ما يأتي على حضرة صاحب السمو الملكي امير البلاد المعظم:

ان التصريح البريطاني الاخير على لسان المستر ايدن اولاً، ولسان السير مايلز لمبسون ثانياً وكذلك تصريح فرنسا الحرة على لسان الجنرال كاترو قد قوبلا بالاغتباط والشكر من حكومة سموكم وأتاحا لها، على ضوئهما، ان تدرس الموقف السياسي الحاضر في البلاد العربية التي تتألف من سوريا ولبنان وشرقي الاردن وفلسطين، وتمثل المجموعة السورية العربية التاريخية، وانها لترحب اجمل الترحيب بهذين التصريحين وتسجلهما، وتعتبرهما اعترافاً بجدارة البلاد السورية بالاستقلال والوحدة، ودليلاً على تقدير بريطانيا العظمى وفرنسا الحرة للمنافع المشتركة التي يمكن ان يضمنها استقلال البلاد العربية السورية ووحدتها للدولتين الحليفتين وللعرب أنفسهم سواء أكان ايام السلم ام ايام الحرب.

وعلى اعتبار ان البلاد الاردنية جزء من مجموعة البلاد السورية، منذ اقدم الازمان التاريخية، واعتبار ان سموكم كنتم في طليعة من حارب تحت امرة والدكم المرحوم جلالة الملك حسين ايام الحرب العظمى في سبيل الاستقلال العربي ونصرة الحلفاء، وحافظ على ولائه ووفائه للمبادىء الديمقراطية، تتقدم حكومة سموكم على اساس هذين الاعتبارين ببسط وجهة نظرها في ان الظروف الحاضرة تتطلب معالجة حكيمة عاجلة للقضاء على دسائس دول المحور وجمع الكلمة في البلاد السورية على الولاء التام للحلفاء وتقديم المعونة لهم. وتطمين الرأي العام، ومضاعفة الثقة بالوضع الجديد والاستعداد للاضطلاع بمسؤوليات الاستقلال وترى ان تحقيق هذه الغايات وتيسيرها لا يمكن ان يتم الا بالتعاون المشترك وتوحيد المساعي والاتصال المباشر فيما بين الحكومات الوطنية في البلاد السورية. وبناء على هذا الراي ترى ان تتفضلوا وتسمحوا لها بالاتصال بالحكومات المشار اليها والتعاون واياها على العمل لتحقيق الغايات الآنفة وجمع الكلمة وتوحيد الرأي العام وانها تستند في اقتراحها هذا الى الامور الآتية:

١ ـ تضمن تصريح المستر ايدن ان الحكومة البريطانية عظيمة العطف على قضية الاستقلال السوري وانها مستعدة لتأييد السعي الذي يبذله فريق من زعماء العرب لايجاد نوع من الوحدة العربية. وجاء التصريحان الاخيران على لساني المستر مايلز لمبسون والجنرال كاترو معززين هذا التصريح. وان ذلك ليعد اكبر تأييد من الحكومة البريطانية وأعظم عطف منها على القضية العربية.

٢ ـ لقد سلكت البلاد الاردنية حكومة وشعباً تحت امرة سموكم مسلكاً حافظت به على ولائها في جميع الظروف لحكومة جلالته وبرهنت على انها تتحلى بمزية الاخلاص للمبادىء الديمقراطية. وتملك القدرة على جعل الامور تسير في الطريق الصالح المستقيم. وهي بمسلكها هذا يمكن ان ييسر لها الاتصال المقترح ان تكون قدوة حسنة للبلاد السورية الاخرى وخير مؤثر في توجيه الرأي العربي العام توجيهاً صالحاً بحيث يثق بأن تحقيق امانيه القومية منوط باطراد الاخلاص والولاء للحلفاء.

٣ ـ ان البلاد السورية بحكم وضعها الجغرافي ومواردها الطبيعية لا تتحمل، وعلى الاخص من الناحية الاقتصادية، ان تعيش الا كياناً واحداً تتساند اجزاؤه معاً، ولقد دلت الحوادث السابقة على ان اي حاجز يفصل بين هذه الاجزاء من شأنه ان يسبب قلقاً واضطراباً في الحياة السياسية ويؤثر في الناحية الاقتصادية تأثيراً سيئاً يساعد على بث الدسائس من جانب الدول المعادية.

٤ ـ ان الرأي العربي السوري جد تواق الى وضع جديد يشعره بانه قادم على مستقبل يحفظ كيانه السياسي

والاقتصادي فاذا لم ير بعد التصريح الاخير جديداً في الاوضاع السياسية يبشر بامكان تحقيق امانيه فإنه يرتد الى حال روحية سيئة وهذا ما لا يرضي حكومة جلالته ولا يكون في مصلحتها وحلفائها.

وأخيراً يأمل مجلس الوزراء ان يكون قد قام بواجبه بما عرض على سموكم في هذا الصدد وان تلاقي وجهة نظره المعروضة تقديراً يجعلها خليقة بالاهتمام والاجابة.

ـ ٢١ ب ـ
رد الحكومة البريطانية على قرار مجلس الوزراء الاردني
١٩٤١/٧/١٤

(الكتاب الاردني الابيض: الوثائق القومية في الوحدة السورية الطبيعية. ص ٣٦).

حضرة صاحب السمو الامير عبد الله المعظم ـ عمان.

يا صاحب السمو.

اتشرف بأن اشير الى كتابي رقم ٣٩٠ مكت الذي وجهته الى سموكم يوم ٧ تموز سنة ١٩٤١ في صدد القرار الذي اتخذه مجلس الوزراء والذي أراني سموكم اياه يوم ٢ تموز سنة ١٩٤١.

ان فخامة المندوب السامي قد أحال الامر الى حكومة جلالته كما جاء في كتابي السابق وقد أوعز اليَّ الآن بأن أبلغ سموكم رد حكومة جلالته بالنص التالي:

«ان المثل الاعلى للوحدة العربية والاستقلال هو مستحوذ على عطف حكومة جلالته التام على ان القضية يرجع امرها الى تبصر العرب انفسهم عندما يكون الميدان اكثر جلاء مما هو عليه في الوقت الحاضر.

أما ما يتعلق بالقرار الموجود قيد النظر فان حكومة جلالته تلزم رأيها التأكيدي ان كل تقرب من الحكومة السورية او من اية حكومة اخرى من الحكومات كالتي تضعها حكومة شرق الاردن نصب عينيها ينبغي ارجاؤه ريثما تغدو الحالة اكثر استقراراً.

ان صاحب السمو الامير المعظم وحكومة شرق الاردن وهما اللذان لا تشعر حكومة جلالته نحوهما بغير شعور الشكر والوئام بالوسع تطمينهما ان حكومة جلالته سوف تصون مصالحهما المشروعة في الوقت المناسب».

أتشرف بأن أكون صديق فخامتكم المخلص

المعتمد البريطاني

ـ ٢١ ج ـ
مذكرة سياسية في حل المسالة السورية بوجه خاص والمسالة العربية بوجه عام مقدم من قبل عدد من المجاهدين القدماء الى الأمير عبدالله بن الحسين على شكل مشروعين
عمان ـ ١٩٤٣/٣/٦

(الكتاب الاردني الابيض: الوثائق القومية في الوحدة السورية الطبيعية. ص ٦٤ ـ ٧٠).

[اجتمع عدد من المجاهدين القدماء في ٥ و٦ أذار سنة ١٩٤٣ بعمان وتبادلوا المشورة في موقف فرنسا الحرة من سوريا ولبنان وما يبدو من نكولها عن تنفيذ الوعد المعلن باستقلال البلاد مع استئثار الافرنسيين بالسلطة واستبقاء الدستور معطلاً والادعاء باستمرار الانتداب. فأجمع الرأي على وجوب الاحتفال بذكرى ٨ أذار احتفالاً شعبياً مع المطالبة بتحقيق ميثاق البلاد المشترك في الوحدة والاستقلال التام وقد عهدوا الى لجنة منهم بوضع مشروعين عمليين يحققان مرامي الميثاق القومي وقيام الاتحاد السوري او الدولة السورية الكبرى في نطاق الاتحاد العربي العام وقد احتفل فعلاً يوم ٨ أذار بهذه الذكرى القومية العظيمة في عمان احتفالاً كبيراً ألقيت فيه خطب حماسية رائعة ثم وضع تصميم مشروعي الوحدة والاتحاد ورفعا في مذكرة سياسية الى جلالة الملك (عبد الله بن الحسين) (سمو الامير يومئذ) رجاء توحيد الجبهة الوطنية وبذل الجهود الرسمية لانقاذ البلادمن السيطرة الافرنسية وتحقيق ميثاقها القومي في الوحدة والاستقلال التام.

وفيما يلي نص المشروعين المذكورين]:

الموضوع ـ الوحدة السورية والاتحاد العربي

بناء على وعود بريطانيا العظمى للعرب سابقاً ولاحقاً، ونظراً لعجز الحكومة الافرنسية الشرعية عن القيام بوكالتها الموقتة عن جمعية الامم في سوريا وزوال تلك الوكالة حكماً بسقوط اهليتها القانونية ونظراً لتمتع سوريا باستقلال ودستور شرعيين، و «بالاشارة الى ما صرح به وزير الخارجية البريطانية المستر انطوني ايدن اخيراً بشأن الوحدة العربية».

نرى من مقتضيات ذلك بل من مقتضيات تسهيل مهمة الديمقراطيات في الشرق الادنى واعادة توثيق الصداقة العربية ـ البريطانية التقليدية وضمان الثقة والاستقرار الحقيقي في البلاد العربية المحررة منذ الحرب الماضية ان يصار حالاً الى تنفيذ احد المشروعين الآتيين:

المشروع الأول:

أ ـ مشروع الوحدة السورية (الدولة السورية الموحدة) والاتحاد العربي.

١ ـ اعلان الحلفاء تأييد استقلال سوريا بحدودها الطبيعية

واعتبار وحدتها القومية والجغرافية اساساً لنظام الحكم فيها.
٢ ـ يكون هذا الاعلان تأييداً في الواقع لمصلحة البلاد ولرغبة الشعب السوري التي ابداها عقب الحرب العامة الماضية وفي جميع المناسبات وسجلتها لجنة الاستفتاء الاميركية (لجنة المستر كراين) في حينه كما ان المؤتمر السوري الذي انعقد بدمشق ممثلا سوريا المحررة بجميع اقاليمها اي (سوريا الشمالية، لبنان، شرقي الاردن، فلسطين) قد اعلن ذلك في قرار ٨ آذار ـ ١٩٢٠ المبلغ الى الدول وجامعة الامم في حينه معبراً في قراره التاريخي هذا عن ارادة الشعب السوري الحقيقية ذلك القرار الذي ما زال هو الميثاق القومي لجميع السوريين والحكومة السورية الحاضرة ما زالت تعتبر يوم اعلانه عيداً رسمياً كما ان العلم الرسمي الذي انشأه لسوريا ما زال هو العلم الذي يظلل حكومة شرقي الاردن.
٣ ـ ان مشروع الدولة السورية الموحدة يتضمن:
أ ـ الاعتراف بدولة سورية مستقلة وذات سيادة يكون نظام الحكم فيها ملكياً دستورياً.
ب ـ تضم الدولة السورية الموحدة (سوريا الشمالية وشرقي الاردن وفلسطين ولبنان).
ج ـ يكون لكل من فلسطين في بعض مناطقها ولبنان القديم ادارة خاصة بمقتضى الدستور يلاحظ في الاولى منهما حفظ حقوق الاقلية اليهودية ومركز الاماكن المقدسة الخاص وفي الثانية صيانة اماني اللبنانيين الوطنية.
د ـ يلغى وعد بلفور لعدم موافقة العرب عليه وهم اصحاب البلاد الشرعيين او يفسر تفسيراً نهائياً يزيل مخاوف العالمين العربي والاسلامي فيكتفي بالوضع الراهن وهو نسبة الثلث الى الثلثين وتمنع الهجرة اليهودية منعاً باتاً.
٤ ـ رئاسة الدولة السورية:
يدعى سمو الامير عبد الله بن الحسين لرئاسة الدولة السورية بالاستناد الى الاعتبارات المشروعة الآتية:
أ ـ حقوقه الشرعية الثابتة في الامارة الاردنية وهي جزء مهم من اجزاء سوريا الكبرى.
ب ـ مساهمته سابقاً ولاحقاً بمعونة الحلفاء معونة فعلية وقد اشتملت هذه المعونة على الساحة السورية في الحرب الحاضرة.
ج ـ كونه الوريث الاول لحقوق والده المغفور له جلالة الملك حسين في رعاية الحقوق السورية بوجه خاص والحقوق العربية بوجه عام.
د ـ وعد الحكومة البريطانية له برئاسة الدولة السورية بلسان رئيس وزرائها الحالي المستر تشرشل منذ عام ١٩٢١ وزوال موانع تنفيذ ذلك الوعد بعد انهيار الدولة الافرنسية وسقوط وكالتها القانونية عن جمعية الامم وبعد ان اصبحت بريطانيا العظمى تملك حرية العمل في الاراضي السورية على اختلاف اقاليمها.
هـ ـ رغبة السوريين بالحكم الملكي الدستوري في حالة تحقيق وحدة البلاد العامة او اتحادها المركزي.
٥ ـ الاتحاد العربي:
حال اعلان تأسيس الدولة السورية الموحدة يصار الى تأسيس اتحاد عربي تعاهدي مؤلف من الدولتين السورية والعراقية (الهلال الخصيب) ينتظم التنسيق السياسي والدفاع والثقافة العامة والاقتصاد الوطني وليس ثمة ما يمنع انضمام الدول العربية الاخرى الى هذا الاتحاد على ان تكون رئاسة مجلس الاتحاد العربي دورية او ان تعطى عند الاقتضاء عهدياً الى اوسع الدول العربية ثروة ونفوذاً ونفوساً.

المشروع الثانـي:

ب ـ مشروع عملي في تأسيس دولة سورية اتحادية وقيام اتحاد عربي تعاهدي.
في حالة عدم تأسيس الدولة السورية الموحدة حالاً فانه لا يكون متعذراً ان يصار الى تأسيس اتحاد سوري مركزي (اي دولة سورية اتحادية) ضمن القواعد الآتية الموضوعة في ضوء المصلحة الحقيقية للبلاد السورية مع تقدير اوضاعها الراهنة بالاضافة الى مصلحة الحلفاء الحقيقية بالنسبة الى اكتساب الثقة العامة وتسهيل مهمة الدفاع في الشرق الادنى.
١ ـ تقوم في الاراضي السورية بحدودها الطبيعية دولة سورية اتحادية مركزية تنتظم حكومات شرقي الاردن وسوريا الشمالية ولبنان وفلسطين عاصمتها دمشق.
٢ ـ ينتظم الاتحاد السوري المركزي شؤون الدفاع والمواصلات والاقتصاد الوطني والسياسة الخارجية والثقافة العامة والقضاء الاتحادي مع بقاء الاستقلال الذاتي لكل من الحكومات الاقليمية الاربع باستثناء ما يصبح من اختصاص حكومة الاتحاد السوري العامة.
٣ ـ يكون للاتحاد السوري (مجلس اشتراعي عام منتخب) ممثل للاقاليم المتحدة اتحاداً مركزياً ومنه يكون انتخاب رئيس وزراء الاتحاد واختيار اعضاء السلطة التنفيذية الاتحادية وفق احكام الدستور.
٤ ـ يتم الاتحاد السوري بنتيجة مفاوضات واتفاق بين الحكومات الاربع الاقليمية وتكون الخطوة الاولى في تحقيقه مفاوضات واتفاق حكومتي شرقي الاردن وسوريا الشمالية.
٥ ـ تصاغ قواعد وأسس الاتحاد في مشروع دستور اتحادي تضعه لجنة مختصة تمثل الاقاليم المشتركة فيه يتفق على عددها وصلاحيتها.
٦ ـ يسمى سمو الامير عبد الله بن الحسين رئيساً للدولة السورية الاتحادية لعين الاسباب والاعتبارات المبينة في البند (٤) من المشروع السابق ويعهد بادارة شرقي الاردن الخاصة الى نائب عن سموه.
٧ ـ يناقش ويصدق مشروع دستور الاتحاد السوري من قبل المجالس التمثيلية للحكومات الاقليمية في هيئة مؤتمر او من قبل جمعية وطنية عامة تمثل مناطق الاتحاد تنتخب لهذه الغاية.
٨ ـ يعلن دستور الاتحاد رسمياً ويعمل به من تاريخ اليوم المعين للتنفيذ وفق المراسم التي تقرر.
٩ ـ في حالة وقوع انضمام حكومة لبنان او فلسطين الى الاتحاد السوري متأخراً او على أساس تعاهدي فقط يصار الى تصديق شروط وحدود ذلك الانضمام من قبل مجلس الاتحاد الاشتراعي ومجلس نواب الحكومة المنضمة الاقليمي كلاً على حدة ثم يعلن تنفيذ ذلك.
١٠ ـ اذا تخلفت حكومة لبنان عن الانضمام الى الاتحاد السوري المركزي لأسباب خاصة بها يجب ان تعاد الاراضي السورية الملحقة بلبنان دون رغبة من السكان بالاستفتاء الحر الى سوريا.
١١ ـ يشترط في انضمام فلسطين الى الاتحاد السوري وبالنتيجة الى الاتحاد العربي العام تحقق الامور الآتية:
أ ـ تقوم حكومة وطنية دستورية في فلسطين بحدودها الحاضرة.
ب ـ يبقى العمل بالكتاب الابيض موقتاً على ان يحل محله تفسير رسمي نهائي لوعد بلفور من الجانب البريطاني خلال مدة معينة وهذا التفسير يشترط فيه ازالة مخاوف العالمين العربي والاسلامي بتأكيد حقوق عرب فلسطين القومية والسياسية في وطنهم الخاص الموروث عن الآباء والاجداد بحيث يظل مركزهم القومي مضموناً في فلسطين لا يصار الى انتقاصه عن طريق اية هجرة يهودية او اية اجراءات اخرى مع وقف الهجرة اليهودية الاجنبية منذ الآن والاحتفاظ بالحالة الراهنة اي بما انتهت اليه نسبة السكان الحاضرة وهي نسبة ثلث من اليهود الى ثلثين من العرب. تلك النسبة التي اوجدتها منذ نهاية الحرب الماضية حتى الآن هجرة اجنبية متواصلة لم يعترف بمشروعيتها العرب قط.
ان مثل هذه النسبة اليهودية الطارئة على فلسطين دون موافقة السكان العرب يجب ان تعتبر كافية في نظر الحكومة البريطانية لتبرير الادعاء بأنها قد انجزت ما وعدت به اليهود لا سيما وهي مرتبطة في ذات الوقت بالتزامات مقطوعة للعرب تتعارض مع وعد بلفور يضاف الى ذلك ما للعرب من حقوق قومية شرعية ثابتة في وطنهم الموروث.
ج ـ يراعى في ادارة فلسطين الوطنية المركز الخاص للأماكن المقدسة.
د ـ تعطى المناطق ذات الاكثرية اليهودية ادارة لامركزية توكيداً لحفظ حقوق الاقلية اليهودية.
هـ ـ يبادل الاتحاد العربي العام المواطنين الفلسطينيين من اليهود تعاوناً اقتصادياً نافعاً.
و ـ يشترط لإقرار العرب هذه المزايا للأقلية اليهودية في فلسطين اعلان الهيئة اليهودية المسؤولة موافقة اليهود نهائياً على هذا الحل بإشعار الحكومة البريطانية ذلك.
١٢ ـ في حالة عدم حل المشكلة الفلسطينية على هذا الاساس من الجانب البريطاني تظل فلسطين خارج نطاق الاتحاد السوري كما يظل العرب كأمة ذات ميثاق قومي وحقوق وطنية مشروعة غير معترفين بمشروعية الوضع الراهن لفلسطين ومثابرين على المطالبة بالغاء وعد بلفور مع العلم ان المشكلة الفلسطينية هي المصدر الرئيسي لتسميم العلاقات البريطانية مع العالمين العربي والاسلامي ومع العلم ان فلسطين ليست هي المكان الذي يتسع لحل المشكلة اليهودية العالمية. وانه لفي صالح الجميع في رأي اصدقاء بريطانيا العظمى ان تحل المسألة الفلسطينية كما أوضحنا وهو أوفى ما يمكن ان يرضى به العرب ويكفي انه في مصلحة السلام والاستقرار والعدل الدولي حاضراً ومستقبلاً كما انه يقطع دابر الفتنة والشكوك والدعاية المعادية للديمقراطيات في الشرق الاردني.
١٣ ـ حال قيام الدولة السورية الاتحادية وفق الأسس المبينة في البنود السابقة يصار الى تأسيس الاتحاد العربي التعاهدي وفق ما ذكر في البند (٥) من المشروع الأول.

ـ ٢١ د ـ
مشروع الأمير عبد الله بن الحسين لوحدة او اتحاد سوري شامل ومراسلته مع السيد فارس الخوري رئيس مجلس النواب السوري
عمان ـ ١٩٤٣/٤/٨

(حقبة من تاريخ الاردن: الآثار الكاملة للملك عبد الله بن الحسين. ص ٢١٢ ـ ٢١٤ و٢٢٢ ـ ٢٢٧: مذكراتي. للملك عبد الله بن الحسين. ص ٢٠٨ ـ ٢١٠ و٢١٨ ـ ٢٢٤).

(وهذا بلاغ للناس... الى الشعب السوري والعالم العربي.. اطلقته لوجه الوطن ولوجه الله والتاريخ):
يا أهل الشام: حاضرة وبادية ومن خليج العقبة الى البحر الابيض المتوسط الى اعالي الفرات.
لقد علم الناس جميعاً ان العرب لم يكونوا في نهضتهم المثلى وثورتهم الكبرى دعاة فتنة او طماعية، بل دعاة حق وحرية وسيادة قومية، آمنوا بحقهم في الحياة الحرة، فامتشقوا الحسام ذياداً عن منهج العروبة والاسلام، وجعل اولو الرأي منهم مخطط بلادهم من جزيرة العرب الى اقصى بلاد الشام والعراق هدف الثورة التحررية ومحط الأماني القومية، مؤمنين بأمجادهم وميراث آبائهم وأجدادهم، وبما وعد به الحلفاء، وفي مقدمتهم بريطانيا العظمى، من تأييد حقهم واحترام ارادتهم ودعم استقلالهم. وقد انتهت الحرب السابقة، وللعرب حق جلي كتب بدم الشهداء، تحت اعلام البطولة والوفاء.
ولقد اكبر ساسة الحلفاء وقوادهم اثر الثورة في نتائج الحرب، فأثنوا على قيادتها الثناء المستطاب. وكان من نتائج هذا ان استقلت المملكة العراقية واستقل الحجاز الشريف ونجد وكذلك اليمن، ولم يبق على وضع ممزق وشمل مفرق سوى الديار الشامية، تفكر بجمع شملها ورأب صدعها وتحقيق مثلها وتجهر ابداً انها ـ بحدودها الطبيعية ـ وطن واحد، تجمعه الوحدة القومية والجغرافية والتاريخية؛ ويرويه الفرات والعاصي والاردن شراباً سائغاً لذة لأبنائه ونزلائه.
وانه اذا كان تباين المصالح الخارجية قد افضى الى تجزئتها وتمزيق وحدتها، فإن مبادىء العدل الدولي وحق الحياة الطبيعي، وما وعد به السوريون خاصة، والعرب عامة، ليحول دون تجزئة البيت الواحد والارض الواحدة والاسرة الواحدة.
يا أهل الشام: حاضرة وبادية ومن خليج العقبة الى البحر الابيض المتوسط الى أعالي الفرات.
اما الدعوة الى اتحاد الاقطار العربية هي اليوم قول فصل فإن من طلب هذه الدعوة المباركة ان تجهر بوجوب اتحاد الاقاليم السورية وان يرد الامر في ذلك الى ارادة الامة المعلنة منذ الحرب الماضية والى مصالحها الحيوية وحقوقها الطبيعية والشرعية.
ها نحن اولاء نذود بالطرق السياسية ولما يبدو من بوارق الرجاء في وعود الحلفاء بحكم جهادنا الماضي وقيامنا الحاضر

على امر سوريا الجنوبية عن ارادتكم المعلنة في قرار المؤتمر السوري العام يوم ٨ آذار عام ١٩٢٠ وعما حمل هذا القرار التاريخي ورسائل مكماهون بيتنا الهاشمي من امانة.

لا جرم أن ميثاق الامة العربية السورية هو منذ البدء ميثاقنا ودعوتها الى اتحاد شامل هي منذ البدء دعوتنا، واذا آلت بنا الظروف العارضة الى التريث في جزء من اجزاء سوريا الكبرى، فانا لعاملون اليوم في ضوء ميثاق الديمقراطية الجديد، معززاً بالوعود السابقة واللاحقة، على تنفيذ الارادة القومية في امر اتحادنا مع الاجزاء السورية الاخرى، مؤمنين بحق بلادنا وتأييد قومنا، مترسمين في كل ذلك اثر تاريخنا وجهادنا واضواء دموعنا ودمائنا، غير ناسين صداقة حلفائنا وما لبريطانيا العظمى من اثر بارز في تأييد القضية العربية، مقدرين مع الشكر ما أعلنه مندوب الفرنسيين الاحرار عام اول، عملاً بالتقاليد الفرنسية المجيدة من انتهاء الانتداب عن سوريا ولبنان، واعلان استقلالهما وسيادتهما بضمانة الحكومة البريطانية واعتراف دول اخرى.

يا أهل الشام: حاضرة وبادية ومن خليج العقبة الى البحر الابيض المتوسط الى اعالي الفرات.

لقد لبت مصر الشقيقة نداء المبادىء التي اعلنتها الثورة العربية الكبرى، داعية بلسان رفعة رئيس وزرائها الى عقد مؤتمر عربي رسمي، يذلل الصعاب ويهيء الاقتراب، فشكراً لمصر الشقيقة شكراً، وان العراق الشقيق لمبادر، وهو محيط بوجهة نظرنا الخاصة، الى المشاركة في هذه الدعوة الرسمية، وهي الدعوة التي نحبذها ونتوسم ان تؤيد ميثاق اتحاد بلاد الشام، لتتمكن سوريا الكبرى من وقوف امثل الى جانب اتحاد عربي عام.

إلا واننا لداعون في الوقت نفسه جملة اهل الحل والعقد في بلاد الشام الى مشروع وحدة او اتحاد سوري شامل، ووطن كامل، يناقشون امره في مؤتمر سوري خاص، نرحب بعقده في عاصمة بلادنا عندما يختارون وقته وزمانه، او يؤيدونه بعد امعان النظر في مراميه هيئات وفئات؛ زعماء وعلماء.

إلا ان الحق ابلج، وان الامر لجد، وان المستقبل لمشرئب الى عمل الناطقين بالضاد في استعادة الامجاد، وتحقيق الاتحاد، وان لله عباداً اذا أرادوا أراد، وعليه الاعتماد. وصلى الله على سيد العرب والعجم وآله وصحبه وسلم.

عمان ٣ ربيع الآخر ١٣٦٢ ـ ٨ نيسان ١٩٤٣

عبد الله

(وكان الاتصال بالهيئات الوطنية والمجاهدين القدماء والزعماء السياسيين في سوريا لتوحيد الجبهة القومية، فكتبت الى دولة فارس بك الخوري الرسالة التالية):

عزيزي فارس بك:

جزى الله الأسباب خيراً، ولا بأس ان انا كتبت اليك مبتدئاً في ما أراه من الواجب الوطني، ولم اتأخر عن هذا الى الآن الا لعدم حصول التعارف الشخصي بيننا. وقد ظفر بهذا الكتاب الصديق الذي تعرفه، فسلامي عليك وشكراً له.

الموقف السوري اليوم هو موقف قومي وليس بموقف شخصي، وهو مع هذا يخص المجموعة السورية دون غيرها. والمجموعة لسورية هي فلسطين وشرقي الاردن، ولبنان وسوريا. فاذا لا سمح الله تغلبت الاثرة وحب الجاه على التضحية الشخصية من اجل البلاد، فالعفا على كل مسعى والى اجل بعيد. وهنا يجب عليَّ ان أبدي حزني لعقيدة البعض في انني اسعى من اجل نفسي، وهذا ليس بصحَيح، وانه ليعلم هذه الحقيقة مني امثالكم.

الموقف اليوم موقف تسجيل ثم قبول. وعدت فرنسا الحرة البلاد باستقلالها وسيادتها، وجعلت خيارها في يدها، وألغت الانتداب، وأشارت الى ان الموقف سيبقى هكذا حتى تنتهي الاجراءات المقتضية للوصول الى المرحلة الاخيرة من هذا الوعد، وانه الى حين ذلك ستكون فرنسا الحرة مع سوريا ولبنان كند لند، وحليف مع حليف، على ان تربط علائق فرنسا وسوريا بمعاهدة خاصة، وقد كفلت هذا بريطانيا العظمى.

انه عند اعلان هذا قالت شرقي الاردن كلمتها ورغبتها في الانضمام الى سوريا او ضم سوريا اليها. وقد اجزت هذا الطلب لأساس سلامة الوطن ووحدته، وانا لا ادري عن الشكل في المستقبل يتكيف بصفة جمهورية او ملكية، وهذه مني تضحية.

وعليه فعلى سوريا اليوم ان تثبت انها في الكفاءة والندادة كفرنسا الحرة، تفهم الواقع وتقبله وتطالب في تحقيقه واعلانه. والمتبادر الى الذهن وجوب ايجاد مجلس تأسيسي يعمل على اتمام الغرض، فاذا كان البرلمان الحاضر، تعتقد الامة انه سيقوم بإلغاء الدستور السابق الذي جعل الدولة خاضعة لانتداب فرنسا وانه سيقوم بايجاد دستور جديد لدولة مستقلة ذات سيادة لا يخضع لانتداب، وان يجعل شكل الدولة وفق مرامي الامة وتقاليدها السابقة، فلا مانع من اجتماعه في محل ما بسوريا، وتبليغ امانيه الى المفوض السامي، مع التأكيد لفخامته بأنه سيعمل بحرية المجلس المستقل للدولة المستقلة ذات السيادة. الشاكر لفرنسا الحرة إلغاء الانتداب والوعد بالاستقلال، وانه سيعمل على ربط علاقات البلاد بفرنسا ضمن اطار شرف الطرفين.

هذا الذي أراه، وامثالكم من الرجال يعرفون من اين تؤكل الكتف. وفقنا الله جميعاً لخدمة اوطاننا والوصول بها الى ساحل السلامة، عزيزي.

عبد الله

سيدي صاحب السمو الامير المعظم.

اتشرف بأن أرفع الى مقام الامير السامي وجائب التعظيم والاجلال واسجل عندي له يداً ما كان ليمن بها الا عميد الفضل وسليل الكرامة والنبل؛ فقد تلطف سيدي بالسبق الى العطف، والتحلي بالنبالة واللطف، وهو الذي جمع القلوب على حبه، وتمزى بالحمد في قومه وصحبه، فله مني الشكر الجزيل، وعرفان الجميل.

اما بعد فانني أشكر لسيدي صاحب السمو تفضله بالنصائح القيمة التي أبداها في كتابه الطلي، مدفوعاً بحبه الصميم لهذا الوطن المهضومة حقوقه، والمحال بينه وبين امانيه العادلة؛ وأخلق بالامير الجليل ان يكون شديد الغيرة على عروبته، كثير الحرص على انتشال ابناء قومه من الوهدة التي ما زالوا يعانون ضيقها، ويتألمون بمآزقها، وهو المعروف بجهاده الدائم في هذا السبيل المبرور، وبتضحياته الغالية حيال التغلب والعدوان.

أعلن البريطانيون والفرنسيون الأحرار انهم يلغون الانتداب

المفروض على سوريا ويمنحونها استقلالها حالما يتم لهم احتلال البلاد كلها، واخلاؤها من خصومهم. وها قد تم ذلك، ولم يبق امامهم ما يعوق تنفيذ هذا الوعد الذي ما زالت الامة تطالب به وتنتظره منذ قمتم بحركتكم المباركة سنة ١٩١٦، فأخذوا منذ ايام يشاوروننا بالأمر لنتفق معهم على الاسلوب الصالح لممارسة الاستقلال. فقلنا لهم ان الدستور السوري ـ ما عدا المادة الأخيرة منه ـ يحتوي جميع عناصر الاستقلال، وقد عطله المفوض الأسبق، وحل مجلس النواب منذ تموز سنة ١٩٣٩؛ وعمد الى الحكم المباشر، غير عابىء بحقوق الشعب وبالاستياء العام من هذا العمل الجائر المحظور عليه اتيانه، حتى بنفس صك الانتداب.

وبما ان المادة الأخيرة من الدستور قد ألحقت به يوم نشره سنة ١٩٣٠ بمثابة تحفظات يعمل بها ما دام الانتداب قائماً، فهي اليوم تسقط حتماً بسقوط الانتداب، ويبقى الدستور سليماً من قيود الاستقلال. فما عليهم الا ان يعيدوا هذا الدستور الى النفوذ بقرار واحد، يبطلون به قرار التعطيل، وعندها يعود رئيس الجمهورية الى مقامه، وان أبى ينتخب غيره ويؤلف وزارة قومية تمارس الاستقلال، وتعمل ضمن اطار الدستور، وتدعو الشعب الى انتخاب نوابه بالحرية التامة؛ فيقوم مجلس النواب عند الاقتضاء بتعديل الدستور، وبسائر الأمور الداخلة في اختصاصه، وتعرض عليه المعاهدة التي قد تتفق عليها الوزارة مع الدولة الحليفة لأجل تصديقها. وهذه الوزارة الحاصلة على الثقة من البرلمان تسعى بالطرق السياسية مع الاقطار الاخرى التي تؤلف المجموعة السورية، لأجل توحيدها او اتحادها، فيكون لنا حكومة شعبية دستورية مشتقة من الشعب، ومعتمدة على تأييده. واذا استصعبوا اجراء الانتخاب لايجاد مجلس نواب جديد بسبب حالة الحرب، فلهم ان يسمحوا للمجلس السابق بالانعقاد وفاقاً لأحكام المادة ٧٧ من الدستور الناصة على انه اذا انقضت أربعة اشهر على حل مجلس النواب ولم يجتمع المجلس الجديد، فالمجلس المنحل يجتمع حكماً، ويقوم بنيابته الى ان ينتخب المجلس الجديد.

وهكذا تتألف دولة سوريا بكيان سياسي دستوري ديمقراطي؛ وعندها تستطيع ان تعدل الدستور الحالي او تضع دستوراً جديداً بعد اتفاقها مع المناطق الأخرى من المجموعة السورية، تبدل فيه شكل الحكم اذا وجدت ذلك أوفق لمصلحة البلاد والاحتفاظ بتقاليدها. لا ريب ان المخلصين كافة في هذه البلاد يعرفون مناقبكم أهل البيت، وانفرادكم بين أمراء العرب بالتضحيات الثمينة لخدمة العرب، ويعقدون الامل المحبوب على مثابرتكم في هذه الخطة النبيلة التي أصبحت مثلكم الأعلى وشعاركم الأسمى.

وتلحظون مما تقدم اننا نرمي في اقتراحنا هذا لرجال السلطة الى انشاء وضعية شرعية قانونية تبقى بنجوة عن اعتراض المعترضين. فاذا لجأنا الى طريقة التعيين لمناصب قوتي الاجراء والاشتراع، نفقد قوة التمثيل الشعبي وتضيع قيمة المقررات والعقود التي يتخذها المنصوبون نصباً لهذه الآمال الخطيرة، فلا يستقيم امر الدولة امام الناقدين في داخل البلاد وخارجها. فاذا حظيت آراؤنا هذه بالقبول لدى سيدي صاحب السمو لا يعدم الوسيلة الناجعة لدعمها عند المراجع ذات القدرة على وضع الامور في مواضعها، ورد الاحكام الى نصابها.

واما وجود من يعتقد ان السيد الامير يسعى لنفسه، فلا تخلو الارض من الاغبياء وسيئي الظنون، ولكن سيدي الشريف يأخذ بالعفو ويأمر بالمعروف ويعرض عن الجاهلين.

ويجدر بي ان اشير هنا الى ان وجود الانتداب كان من أهم العوامل لاختيار الشكل الجمهوري يوم وضع الدستور سنة ١٩٢٨ لأن الواضعين ارادوا ان يربأوا بعرش سوريا وينزهوه عن الوجود تحت سلطة اجنبية؛ اما الآن وقد صحت عزيمة اولي الامر على إلغاء الانتداب ومنح الاستقلال، فلم يعد مانع من اعادة النظر بالموضوع واختيار الحكم الملكي الذي ارجو له النجاح بما له من المزايا العالية في هذا القطر، وله بيننا كثيرون من المناصرين الأوفياء.

واما ما يحذوه سيدي الامير من تغلب الاثرة وحب الجاه على التضحية الشخصية، فأستطيع ان أؤكد ان رفقائي بالرأي المسرود آنفاً يشاطرون سموكم خلوص النية، وتوطين النفس على التضحية البريئة وراء الهدف الأعلى الذي تسعون اليه، وكل الذين اطلعتهم على كتابكم المحكم اكبروا ما فيه من سمو المرمى ونبل السجية ودعوا معي لسموكم بالتوفيق في رعاية المولى عز وجل، لتبلغوا ساحل السلامة سفينة الوطن التائهة؛ وفقكم الله وإيانا الى انتهاج سبل السداد في ما يرضاه لنا من الخير ويسبغه علينا من الرحمة.

فارس الخوري

عزيزي فارس بك

سبحان الله فانه يؤتي الحكمة من يشاء ومن يؤت الحكمة فقد اوتي خيراً كثيراً. وجزى الله الوسيط فقد قادني الى من له محل الرضى لدى كل من يعمل لخير بلاده في سوريا.

اما جوابكم فجواب حول قلب، رمى فأصاب ونادى ليجاب، وانعم بك واجمل بتطوافك بالكتاب السابق على من شكر ودعا بالتوفيق وذكر. وملاحظاتكم فقد حلت لدينا محل الاعتبار، ولدينا من يريد دعم كتابكم الكريم بجواب على كتابنا هذا اليكم يحوي ما يدل على رضى الرهط أجمعين.

ولقد اطلعتم على البيان المذاع بعد مقابلة وزير الدولة البريطاني لرئيس الوزراء هنا وبعد مقابلتهما لنا، وانني لأشعر بأن رأس العقدة أصبح في اليد والامر بيد العرب فقد تأكدت ذلك. واني نظرت في موقفي فرأيت انه لا يسعني الا ان اكون للكل، اسمع الرأي فأسعى لجمع امر الناس على خير مستقبلهم.

وكخطوة اولى ارى ان تتفق الاحزاب في هذا الخصوص وان يجمعوا على ما سيتقدمون به الى الجهات المعلومة هناك وهنا، ثم يعرض ذلك على ما يبقى من المجموعة السورية ـ الاردن وفلسطين ولبنان ـ كي يجري الامر ويصدر عن رغبة فعلية غير متجزئة. اما شرقي الاردن فتعلمون انها قد خطت الخطوة الاولى غير وجلة ولا هيابة، وقد كان لخطوتها اثرها لدى الجانب الأهم.

ويا حبذا لو رأيتكم او من تعتمدون، كي أتمكن من ان اسمع فأصغي فأحيط فأجيب. وانني جاعل نفسي قربان القضية العربية والقطر السوري المجموع، راضياً بذلك كل الرضى. وانني اعتقد ان ما رأيته في كتابكم عن اصحابكم هو حقيقة

لا مرية فيها، تلزمني نسيان ما قبلها وتلزمكم الضمانة على الجهتين، واني أقرئهم السلام جميعاً، عزيزي.

عبد الله

ـ ٢١ هـ ـ
تصريح السيد سمير الرفاعي، رئيس وزراء الاردن حول مشروع سوريا الكبرى ١٩٤٦/١١/٨

(وثائق سوريا الكبرى. دار احياء الكتب العربية. ص ٢٢ ـ ٢٤).

[أدلى دولة سمير باشا الرفاعي رئيس الوفد الاردني لمؤتمر لندن ورئيس وزراء شرق الاردن سابقاً بحديث للزميل الاستاذ جورج بيطار ممثل الصحافة المتحدة أعرب فيه عن رايه في قضايا الساعة أهمها قضيتا سوريا الكبرى وفلسطين. ونحن نلخص هنا الحديث فيما يلي. قال دولته]:
يلاحظ المراقبون السياسيون ان هنالك شبه إجماع في الرأي العام العربي فيما يختص بتأييد مشروع سوريا الكبرى (سوريا وفلسطين وشرق الاردن) وبعد ان أصبح العالم اليوم صغيراً جداً بسبب تطور سرعة المواصلات (اذ يمكن قطع المسافة بين هنالولو ومصر مثلاً في اثنتين وأربعين ساعة) فإن من الطبيعي ان تشعر الدول الصغيرة بضرورة الاتحاد مع بعضها لا سيما ما كان منها مثل شرق الاردن وسوريا وفلسطين التي لا يتجاوز مجموع سكانها معاً ستة ملايين والتي كانت حتى سنة ١٩١٩ بلاداً واحدة تجمعها ـ ولا تزال ـ أواصر اللغة والعنصر والتاريخ والمصالح المشتركة.

شكل الحكم بسوريا الكبرى:

على ان هذا الاجماع حول وحدة هذه الاقطار كان يعترضه احياناً بعض الجدل حول شكل الحكم في سوريا المتحدة حين يرى بعضهم ان تكون سوريا الكبرى جمهورية عاصمتها دمشق بينما يرى آخرون ان تكون ملكية يرأسها جلالة الملك عبد الله بن الحسين فهذه مسألة لا تستدعي المناقشة ولا تستوجب الخلاف ما دامت الأسس والمبادىء الديمقراطية تقتضي ان يكون هذا الامر من حق الشعب الذي له وحده ان يقرر شكل الحكم الذي يرتضيه لنفسه.
وإنني اقول هذا لا لانه يعرب عن عقيدتي الخاصة فحسب بل لأن هذه هي إرادة مليكي المعظم التي صرح بها في مختلف المناسبات.

المشروع لا يتناول لبنان:

ورداً على سؤال المراسل أجاب دولته: ان مشروع سوريا الكبرى لا يتناول لبنان لأن هذه الجمهورية العزيزة على قلوب العرب أجمعين يجب ان تبقى مستقلة طالما شعبها يريد ذلك لأسباب خاصة عنده نقدرها حق قدرها. وانني أعتقد ان مشروع الوحدة السورية سيأتي كنتيجة طبيعية لإرادة الشعب ما دام هذا الشعب يدرك الفوائد الجمة التي ستجنيها الأمة من الاتحاد والتضامن.

فلسطين ومحادثات لندن:

وسأل المراسل دولته عن رأيه في مصير محادثات لندن بشأن القضية الفلسطينية فأجاب انه غير متشائم من النتيجة وان الحكومة البريطانية قد أدركت عدالة المطالب العربية وهي مصممة على حل مشكلة فلسطين التي لا يمكن ان تبقى على حالتها الحاضرة الشاذة. وقد تضمن المشروع الذي عرضته الوفود العربية لحل هذه القضية اقتراحاً، لعقد معاهدة صداقة وتحالف بين بريطانيا العظمى والدولة الفلسطينية المستقلة.
وختم دولته حديثه قائلاً: ان الوفود العربية لم تقرر حتى الآن إحالة القضية الفلسطينية الى هيئة الامم المتحدة لأنها رأت انه اذا أمكن الوصول بالمفاوضات المباشرة بينها وبين بريطانيا العظمى الى حل يضمن حقوق العرب فإن ذلك أفضل من الالتجاء الى وسائل اخرى ربما لا تكون في مصلحة فلسطين.
(ملاحظة المراسل) يفهم من عقد معاهدة تحالف ان بريطانيا سيكون في استطاعتها الاحتفاظ بقواعدها العسكرية في فلسطين.

ـ ٢١ و ـ
خطاب العرش الاردني الذي القاه الملك عبد الله بن الحسين والذي دعا فيه الى وحدة سوريا الطبيعية ١٩٤٦/١١/١١

(وثائق سوريا الكبرى. ص ٩ ـ ١٣؛ الكتاب الاردني الابيض. ص ٢٣٨ ـ ٢٤٦).

وانه لمن الواجب علينا ان نوجز خلاصة من تاريخ عصرنا الجديد حتى هذه الساعة وما انتاب البلاد العربية من تطورات وما بلغته من نتائج مبهجة في الاستقلال العربي الذي كان فكرة في الشام واصبح قوة في الحجاز متصلة بالعراق متجهة كلها بعزم صارم قاده خير قائد في حينه لإيصال العرب الى المركز الأعلى الذي خصهم الله به فأخرج منهم خير أمة تأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء والله ذو الفضل العظيم.
تلك ايها السادة هي امتكم العربية التي رفعت ألويتها في مشارق الارض ومغاربها ونشرت رسالتها في المعمور، لا نريد بهذا تفاخراً او تباهياً بالماضي المجيد ولكنها الحقيقة الناصعة نجعلها رمزاً ونتخذها مثلاً وخير سبيل واجب الاتباع، ومع العرب أمم أخرى اتحدت بعقيدتهم الاسلامية وسارت على مناهجهم المحمدية وضربت بنصيبها في الخدمة العامة يوم ان كان لها ذلك، وجاهدت في الله حق جهاده، فإنا لا نذكر اولئك إلا بالخير ولا نغمطهم حقاً كما لا نريد ان يغتصب لنا حق، فلكل على كل واجب وللجميع هدف واحد هو السلامة والشرف.
يا حضرات النواب.
لقد كان للخمس والعشرين عاما الماضيات منذ أن وطئت قدماي هذه البلاد العزيزة حوادث وعبر نذكرها حامدين الله على نتائجها مؤمنين بالقدرة التي هيأت لنا أسباب التوفيق، ولقد قدمت كما تذكرون في وقت كان فيه منقذ البلاد العربية علا مقامه وجلاله يجاهد بيده وقلبه بما صدق من عزم وشرف من غاية، فما ونى ساعة عن واجبه ولا فَتّ في عضده، فلما ان فقدت الشام مُلكها وملكها وأظهرت الرغبة في استئناف جهادها ومتابعة جلادها كنا من السابقين الى القيام بالواجب فجئنا لنقود الناس الى نجاح يرجونه وظفر يرمقونه وحدث ما ليس تجهلونه، من اقبال منكم ودعوة لنا ورجاحة في حليفتنا التي كنا معها هنا على تفاهم كاد ان يتم ما جئنا من اجله لولا تلكؤ رؤي في البلاد الشامية وحركات غير مجدية أخرت ما كان يرتجى من رجوع الى وحدة وحل للمعضلة ولله في عباده شؤون، على ان بلادنا قد ظلت مركز معونة فعلية وتأييد دائم لكل حركة قومية ودعوة وطنية، واليوم ونحن نقف هنا بعد استقلال قد أعلن، واستقرار قد حصل، وعهد قد أحدث، نقول اننا قد قُمنا بما وجب علينا لنيل استقلال ناجز وسلامة للمستقبل محكمة الأطراف غير مهلهلة ولا مرسلة، راجين مع كل ما تقدم وحدة عاجلة تمليها رغبة من البلاد وأبنائها البررة الذين لا يتطرق الينا شك في حميتهم العربية ونياتهم السليمة وجهادهم القديم.
إننا يا حضرات النواب لنعلن في موقفنا هذا من مقامنا هذا إنا لا نسعى الى ملك نبغيه او عرش نبنيه، ولكن غايتنا هي الاستقرار في هذا الجزء الغربي من بلاد العرب، المطل على بحر الروم، والمنفذ الى عالم الغرب، والباب الذي يدخل الى بلادنا منه، فسلامته في وحدته، والخطر عليه من فرقته، والمشيئة لله والرغبة للأمة التي وطدنا النفس على خدمتها، لا نخدعها ولا نطوح بحياتها ولا ننظر إلا الى عزها ومجدها وصون كرامتها وإعلاء شأنها وسلامتها في أمور دينها ودنياها، معاهدين الله على خدمة الايمان ورفع لوائه وجمع كلمة العرب مسلمهم ومسيحيهم تحت ظل رايتهم وفي وطنهم، لا فرق بين هذا وذاك، ويد الله مع الجماعة، هذه هي غايتنا وتلك هي حدودنا، وقانا الله شرور الأعداء.
واعلموا يا حضرات النواب الكرام اننا على عزم قائم لاتحاد وثيق بيننا وبين العراق الشقيق يستهدف غرضاً موحداً هو تضافر الجهود والاتجاهات في البلدين الشقيقين، وليس الباب بالموصد بيننا وبين دول الجامعة العربية في اي تعاون عهدي او حلف أخوي او اتحاد من هذا القبيل، فنحن ان شاء الله اهل النصح للجميع في السابق واللاحق.
وقد علمتم أيها السادة إنا لبينا دعوة حضرة صاحب الجلالة ملك مصر المعظم للنظر في أمور تتعلق بمصير فلسطين العزيزة، فنشكر جلالته على هذه الدعوة الكريمة والغاية النبيلة إذ بذل ما ينبغي، ولم نأل جهداً في الوصول الى ما كان يرمي اليه جلالته كما نمحض أصحاب الجلالة والفخامة الملوك والرؤساء من حضر منهم ومن أوفد عنه خالص الثناء، آملين إتمام ما كان تقرر لأن فيه العلاج الناجع لخدمة ذلك البلد الأمين العزيز الصابر على ما ينتابه من تسويف وتأخير، وعلمتم عن مؤتمر لندن وتأخيره الى اجل محدود، ولا ضير في ذلك، فان نتيجة إعادة النظر في الأمور المختلف عليها بين الدول المتحابة هي الطريق الموصلة الى خير النتائج ومع ذلك فقد أشرنا بما رأينا من اعداد الاموال لتصان بها الأرض عن ان تباع ولتعتلي بها السوية العربية وتستعد لخدمة الوطن، وإنا لنرجو ان تروج الطوابع التي هيئت لهذا الغرض للتداول في شرق الاردن كما نرجو ان تروج في فلسطين وفاقاً لما أوصينا به الهيئة العربية العليا.
أيها السادة: ليس لنا في هذا الخطاب ما نزيد سوى الرغبة الأكيدة في ان نعيش بسلام ومودة وإخاء نحن وإخواننا وأشقاؤنا الدول العربية وان تزداد رابطة الجامعة قوة واحكاماً، ويسرنا ان نقول بأن التعاون بيننا وبين حليفتنا بريطانيا العظمى سيزداد ان شاء الله قوة وثباتاً في عهد الاستقلال التام.

ـ ٢١ ز ـ
رد المجلس التشريعي الاردني على خطاب العرش

(وثائق سوريا الكبرى. ص ١٨ ـ ٢٠).

يا صاحب الجلالة،
لقد أعز الله الأمة بما اعلنتموه على نوابها وللناس كافة من أنكم ـ وانتم من أنتم ـ لا تستهدفون في الدعوة الى الوحدة السورية مُلْكاً او عرشاً بل مثل الأمة ومواثيقها وتحقيق استقرار شامل ووحدة قومية عامة تمحق الفرقة وتذهب بالتجزئة وتضمن سلامة الوطن الواحد من عبث الأغيار وممن يجوسون خلال الديار، وتدعم جبهته الامامية ليصان من كل خطر.
وان العرب عامة وأهل السابقة منهم خاصة لن يدينوا لغير هذه الدعوة المباركة وما اليها من زعامة موفقة مع إدراكهم جميعاً ان حظ جلالتكم من الجهاد القومي في الميادين الحربية والسياسية قد كان وما زال ألمع من التاج وأعز من الملك والسلطان.
وان ما استعرضتموه من تطورات القضية العربية وما كان من أثر الثورة التحريرية بقيادة المنقذ الأعظم (رضي الله عنه وأرضاه) ومن سبق جلالتكم الى هذه الديار لاستئناف الجهاد بعد النكبة الشامية، ومن اتخاذ هذه البقعة الوفية قاعدة معونة فعلية ومدد لكل حركة قومية ودعوة وطنية، كل أولئك لما لن تنساه الأمة العربية وهي التي حمّلت بيتكم امانتها ليحقق رسالتها فجاهد في الله حق الجهاد وجدد من عهدها دارس الامجاد.
يا صاحب الجلالة،
انه لمن دواعي اغتباط المملكة الاردنية الهاشمية، بل اغتباط العرب جميعاً ان يتم في القريب العاجل مشروع الاتحاد الاردني ـ العراقي تحقيقاً لما تفضلتم فنوهتم به من رغائب البلدين الشقيقين، وان تتم رسالة الوحدة العربية في حدود المواثيق الدولية وميثاق الجامعة العربية على يد البيت الهاشمي العظيم لتعود كما بدأت زخّارة بالعمل فياضة بالأمل، وان يظل تضامن الدول العربية منهاجها ومقياسها

ومنارها ونبراسها.
وانه لمظهر عظيم من مظاهر هذا التضامن ما تفضلتم فأشرتم اليه ايضاً من مقررات مؤتمر (انشاص) العتيد وما أجمع عليه أصحاب الجلالة والفخامة ملوك العرب ورؤساؤهم في اجتماعهم التاريخي من مقررات سامية وتوجيهات حكيمة ما زال العرب يترقبون ان تبرىء كلوم فلسطين الدامية وتكفل حقوقها المشروعة وتحقق أملها المنشود وترد استقلالها المفقود.

ـ ٢١ ح ـ
من بيان السيد فيليب تقلا،
وزير الخارجية اللبناني،
في مجلس النواب بتاريخ ١٣ تشرين الثاني ١٩٤٦،
نص الفقرة من البيان المتعلقة بسوريا الكبرى
التي استدعت رد وزير خارجية الاردن

(كلمة السوريين والعرب في مشروع سوريا الكبرى. ص ١٣، وثائق سوريا الكبرى. ص ١٣ وص ٢٥).
(الجلسة الرابعة، تاريخ ١٣/١١/١٩٤٦. ص ٦٩ ـ ٧٠).

«... قد دخل لبنان الجامعة العربية على أساس استقلاله التام الناجز بحدوده الحاضرة واستقلال كل من دول الجامعة، فلا ريب إذن بأن القضية التي تثار من وقت الى آخر تحت اسم «سوريا الكبرى» لا يمكن ان تكون موضع بحث، فنحن لا نريد سوريا الكبرى ولا نقبل بها على أي وجه من الوجوه».

ـ ٢١ ط ـ
السؤال الذي وجهه عدد من
اعضاء المجلس التشريعي الاردني
إلى معالي وزير الخارجية
في جلسة يوم الاثنين ١٨/١١/١٩٤٦
في صدد تصريح وزير خارجية لبنان عن
الوحدة السورية في مجلس النواب اللبناني

(وثائق سوريا الكبرى. ص٢٦).

نشرت صحف لبنان تصريحاً لوزير الخارجية اللبنانية أدلى به أمام مجلس النواب اللبناني بتاريخ ١٣/١١/١٩٤٦ جاء فيه:
«ان لبنان قد دخل الجامعة على أساس استقلاله التام الناجز بحدوده الحاضرة واستقلال كل من دول الجامعة، وعلى ذلك فان القضية التي تثار من وقت إلى آخر تحت اسم (سوريا الكبرى) لا يمكن أن تكون موضع بحث فنحن لا نريد سوريا الكبرى ولا نقبل بها على أي وجه من الوجوه».
ونظراً لأن هذا التصريح يتعلق بحقوق اا دول السورية الأقليمية ـ ومنها المملكة الأردنية الهاشمية ـ فإننا نرجو من معالي وزير الخارجية ان ينير المجلس برأي الحكومة في هذا التصريح مع العلم أن نواب الأمة جميعاً غير مرتاحين لهذا البيان لمعارضته حقوق البلاد الطبيعية والقومية.
عبد القادر التل، عضوب الزبن، سلامة الطول، عيسى عوض، حسين يوسف سالم الهنداوي، محمد صبري، نوفان السعود، معارك المجالية، يوسف العكشة.

ـ ٢١ ي ـ
جواب السيد محمد الشريقي
وزير خارجية المملكة الأردنية الهاشمية

(وثائق سوريا الكبرى. ص ٢٧ ـ ٢٩).

أشكر النواب المحترمين لاهتمامهم بكل ما يتعلق بالحقوق القومية وارجو أن أحدد راي الحكومة في صدد التصريح المبحوث عنه على الوجه الآتي:
«ان المملكة الأردنية الهاشمية مع استمساكها التام بميثاق جامعة الدول العربية لن تتخلى قط عن ميثاق الوحدة أو الاتحاد السوري ليس بصفتها دولة سورية فحسب بل ليقينها أن نقض هذا الميثاق هو نقض لحقوق سوريا الطبيعية وإنكار لجهادها الوطني ووجودها الجغرافي ومصالحها الإقليمية المشتركة أيضاً وهو ما لا يقره سوري يؤمن بوطنه.
لقد أقر الجميع للبنان الشقيق منذ البدء باستقلاله مع التسليم بحريته التامة في أمر الوحدة أو الاتحاد لأن إرادة الشعب اللبناني يجب أن تظل فوق كل اعتبار. وقد كنا نرجو من الزميل المحترم معالي وزير الخارجية اللبنانية أن يحب للأقاليم السورية ما يحب للبنان وما نحب له نحن أيضاً فلا يتعرض لما هو من شأن الأقاليم السورية وحدها اللهم إلا إذا كان يرى في لبنان إقليماً سورياً وهو ما لا نظن انه يراه.
اننا لا نشك في أنه ليس ثمة من لا يعلم بأن السوريين جميعاً ومن صميمهم الأردنيون لن يرضوا عن وحدة بلادهم أو اتحادها بديلاً، وأنه ليس في مقدور أحد أن ينسيهم بأنهم قد ضحوا وجاهدوا من أجل تحقيق هذه الغاية المقدسة زهاء ثلاثين عاماً.
وانه لمن حقنا أن نتساءل لماذا أباحوا للبنان الشقيق أن يكبر على حساب سوريا ومن غير اختيارها في وقته ثم هم لا يجيزون لسوريا المجزأة بل المقطعة الأوصال والأرحام أن تتحد بمحض اختيارها لتكبر على حساب حقوقها الطبيعية والقومية وفي نطاق أقاليمها.
لقد أشير أحياناً إلى عقبة التباين في شكل الحكم مع العلم أن الأمة قد أجمعت أمرها على أن (الوحدة الوطنية) لا تضحى من أجل شكل الحكم عدا عن أنه إذا ترك اختيار هذا الشكل للأمة نفسها وهو ما دعونا إليه دائماً لا يبقى ثمة أي مجال لمزاعم من يعارضون مبدأ الوحدة السورية الشاملة أضف إلى هذا أن النظام الاتحادي هو في ذاته لا يتعارض مع تباين شكل الحكم. وإذا جاز للدول العربية أن تجتمع في مجلس جامعتها العتيد على اختلاف نظمها فلماذا لا يجوز للدول السورية الأقليمية أن تجتمع في مجلس اتحادي أيضاً وأن تنفذ إرادة الشعب السوري في تقرير مصالحه المشتركة وحقوقه الطبيعية لا سيما إذا كانت هذه الخطوة العملية الرشيدة قد أصبحت من الوجهة الدولية حقاً من حقوقنا الخاصة. ولقد أشير أحياناً إلى الصهيونية أيضاً فزعم من زعم أن الدعوة إلى الوحدة أو الاتحاد ان هي الا توسعة على حساب فلسطين وفي هذا تضليل عجيب لأن الصهيونية لن ترتاح إلى أي تكتل عربي يحيط بها ويأخذ بخناقها بل ان في الوحدة أو الاتحاد السوري قدرة دفاعية جديدة لدرء الخطر الصهيوني عن فلسطين والمجموعة السورية بكاملها. وان (الاردن) لفخور بنضاله وجهاده في سبيل تحقيق الأماني القومية في فلسطين، ثم إذا كانت الوحدة أو الاتحاد إنما تتم بعملنا واتفاقنا جميعاً فأي محل يبقى إذن لإثارة الريب.
ولقد أشير أيضاً إلى المعاهدة الأردنية البريطانية ووجود محالفة عسكرية بين بريطانيا العظمى و (شرق الأردن) مع العلم أن المعاهدة الجديدة قد اعترفت لنا بالاستقلال التام واقتصر التحالف على أن يكون دفاعياً وفي نطاق مجلس الامن الدولي مع عدم استبقاء جنود إلا باتفاق الطرفين وفي حالة الضرورات الدفاعية وهو ما تأخذ به جميع الدول المستقلة إذا أوجبته مصالحها المتقابلة وضرورات أمنها الخارجي. ولو سلمنا جدلاً بأن هناك منزلة خير من التحالف في نطاق النظام الدولي الجديد فهل يوجب ذلك أن نتخلى عن وحدتنا الوطنية وتحقيق اتحادنا بعد أن حصلنا جميعاً على امكانيات تحقيقه من غير أي انتقاص من حقوقنا السياسية والدولية المكتسبة.
وزيادة في توضيح ذلك أريد أن نتساءل هل كانت سوريا الشمالية مثلا عندما ارتضت معاهدة ١٩٣٦ وما إليها من حلف عسكري، هل كانت ترفض وحدتها أو اتحادها مع أقاليمها ومدنها الساحلية ذات الوضع الخاص يومئذٍ أم انها تأخذ بكل توسعة على وحدتها الوطنية كلما امكنها ذلك إلى أن تحقق ميثاقها الوطني كاملاً. اعتقد أنه ما من سوري يؤمن بوطنه إلا ويرى استمرار القطيعة بين أقاليمنا في صالح غيرنا. وان السياسة الأردنية ستظل تعتبر (الوحدة السورية) الشاملة أساساً وأصلاً في منهاجها القومي وهي لا تستلهم ذلك إلا من المواثيق الوطنية والمثل العربية العليا.
ولقد أوضح خطاب العرش السامي في الأسبوع الماضي هذه القضية بجلاء مما لا حاجة بعده لمزيد. والذي نتمناه بعد كل هذا أن لا يكون معالي وزير الخارجية اللبنانية المحترم قد حُمل على تصريحه في مجلس النواب اللبناني من قبل بعض أولئك الذين لا يريدون أن يجهروا بنقض ما تم من جهتهم.

ـ ٢١ ك ـ
رد السيد فيليب تقلا، وزير الخارجية
اللبناني، بواسطة الصحافة (وكالة الصحافة
الفرنسية)
على بيان السيد الشريقي في المجلس التشريعي
[وكان السيد تقلا في القاهرة
لحضور جلسات جامعة الدول العربية]
في ٢٠ تشرين الثاني ١٩٤٦

(وثائق سوريا الكبرى. ص ٣٠ ـ ٣١).

لقد كان موقف لبنان من هذه المسألة صريحاً دائماً فلا نريد سوريا الكبرى مع لبنان أو بدونه ولا ينطبق موقفنا على مطامح الشعب اللبناني فقط ولكن أيضاً على التعهدات التي قطعتها على نفسها كل من البلدان العربية عند التوقيع على ميثاق القاهرة.
إني أكرر ما قلته في المجلس النيابي اللبناني: لقد اشترك لبنان في الجامعة العربية على أساس استقلاله فقط ضمن حدوده الحالية وعلى أساس استقلال كل من الدول الأخرى في حدودها الخاصة. فإني أعجب إذن أن أرى قضية سوريا الكبرى تثار كل مرة في آجال معينة كما يظهر، ولا أعتقد أن الدول المقصودة توافق على رأى الشريقي باشا فقد نسي معاليه توقيع ممثلي بلاده ومصلحة العرب الحقيقية. وفي حظيرة الأمم، ان عدة أصوات أفضل قيمة من صوت واحد فمن المؤسف إذن بعد أن دفنت هذه المسألة من مدة طويلة بموافقة الشعوب العربية الإجماعية؛ أن تبعث من جديد الى حيز الوجود في الوقت الذي يجتمع فيه المندوبون العرب من اجل تنسيق جهودهم كي يتوصلوا إلى تحقيق أهداف الجامعة العربية ولا أرى في تصريحات الشريقي باشا إلا عقيدة شخصية ليس لها أية قيمة سياسية، والغرض منها خدمة لدعاية محلية بحتة.

ـ ٢١ ل ـ
آراء النواب السوريين في موضوع مشروع
سوريا الكبرى رداً على خطاب العرش الاردني
الذي القاه الملك عبد الله بن الحسين
بتاريخ ١١/١١/١٩٤٦ وتصريح السيد خالد
العظم،
وزير الخارجية السورية بالوكالة

(الجريدة الرسمية للجمهورية السورية ـ مجلس النواب ـ الدور الاشتراعي الثالث ـ الجلسة السابعة ـ بتاريخ ٢٣/١١/١٩٤٦. ص ٦٠ ـ ٦٦).

السيد حامد الخوجه ـ اريد ان اقول كلمة في موضوع اطلعنا عليه مراراً في الصحف فقد نشر منذ ايام نص خطاب العرش في شرق الاردن وعقب ذلك قرأنا تصريحات لوزير خارجية هذه المملكة، تتعلق بمطامع ببلادنا فلا بد لي تجاه ذلك من ان اسال الحكومة عن موقفها من هذا التجاوز الفاضح وعما قامت او تنوي القيام به في هذا الشأن.
السيد محمد سليمان الاحمد (بدوي الجبل) ـ جزع العرب ايها السادة فوق كل صعيد وتحت كل كوكب، يوم اذيعت نصوص المعاهدة الانكليزية الاردنية، وعجبوا كيف قبل فرد باسم امة، ان يكبل شعبه بقيود الاحتلال والاستعمار، في الزمن الذي تعمل شعوب العرب بقيودها تكسيراً وتحطيماً وتهشيماً.
وجزع العرب ايها السادة يوم اذيعت هذه النصوص، فاحاطها المسؤولون في شرق الاردن بالتهليل والتكبير، والاعجاب والمفاخرة والدعاية الطويلة العريضة، والخطب المستفيضة، وتساءل المتسائلون أفي دنيا العرب من يجرأ على الترحيب بالاحتلال والتمكين له والمفاخرة به. وحالت ارادة

الفرد المتأله بين الشعب الاردني الحر وبين كلمته، بل وبين نقمته على هذه المعاهدة المشؤومة.

وما هدات دهشة الناس لهذا العجب العجاب حتى فاجأهم دستور شرق الاردن وما ادراك ما هذا الدستور: خيلاء وغرور وامتهان للحريات وخنق للكرامات واحكام مرهقة وسلطة مطلقة. وامتهان لحق الامة. فيا لها من نكسة اجتماعية وردة نازية، ويا له من دستور يعود باهله المظلومين المقهورين الى نوع من الحكم يخلق من الفرد الهاً معصوماً، فلعل الوهية الملك التي اندثرت في اليابان تريد ان تتجدد في عمان.

وفي ظل هذا الاحتلال الذي يسيطر على محافظة شرق الاردن، وفي ظل هذا الدستور العجيب الغريب يدعو المسؤولون في عمان الى نظام اتحادي بينهم وبين سوريا لا يبالون بذلك تهديم الجامعة العربية ولا تمزيق الوحدة القومية.

ان سوريا يا سادة لا تؤمن بوحدة سورية كبرى يكمن وراءها نفوذ الصهيونيين وارادة المحتلين، بل تريد وحدة عربية شاملة لا تقتصر على الشام وعمان بل تنتظم جميع ديار العرب. وان سوريا لتفخر انها اول قطر عربي صارح الدنيا كلها ان هذه الوحدة كل هواه وغاية مناه وانه لا يشترط فيها شرطاً، ولا يفرض جاها ولا مجداً، ولا يعوقه عنها حكم موروث ولا تاج لماع.

اما أن تمسخ هذه الوحدة النبيلة وحدة هزيلة، يضم بها من سوريا الجزء الاكبر الذي تحرر، الى الجزء الصغير المحتل المستعمر، توسيعاً للاحتلال وتهديماً للاستقلال، كل ذلك ليرتفع على اشلاء الضحايا وغرق الشهداء، تاج وصولجان وهيل وهيلمان، فهذا ما لا يكون وشرف قحطان، ولو غضب سادة عمان! وما أهون غضب الدنيا كلها لا غضبهم وحدهم في سبيل ما بنيناه من استقلال واكدناه من آمال.

ايها السادة - قد نختلف في هذا المجلس العالي على امور عديدة ولكننا لا نختلف قطعاً على التمسك بحرية هذا الوطن وكرامته ودستوره الديمقراطي ونظامه الجمهوري، ولا على التعلق برئيسه الزعيم الاعلى، الذي تعود أن يقول لا كلما اريد بالامة شراً وأذى، فيردد الشعب كله وراء زعيمه لا، فاذا بالشر المبيت ظهر منه ما ظهر واستتر ما استتر، فيتضاءل امام هذه الارادة الاجماعية، ثم يتلاشى ثم يفنى.

ان سوريا لتتقدم امام تاريخ العرب وفي يمين زعيمها الرئيس الحرية الكريمة والسيادة الكاملة والجلاء التام والكرامة الموفورة والهيمنة على شؤون العالم في مجلس الامن، فماذا يتقدم المسؤولون في عمان وبشمالهم قيود واغلال، وعبودية واحتلال، وصدق الله العظيم:

فاما من اوتي كتابه في يمينه فيقول هاكم اقرأوا كتابيه. اني ظننت اني ملاق حسابيه، فهو في عيشة راضية، في جنة عاليه، قطوفها دانيه، كلوا واشربوا هنيئاً بما اسلفتم في الايام الخاليه. وأما من اوتي كتابه بشماله فيقول يا ليتني لم أوت كتابيه. ولم ادر ما حسابيه، يا ليتها كانت القاضية، ما اغنى عني ماليه، هلك عني سلطانيه. (تصفيق).

السيد هاني السباعي - تذكرون ايها السادة اننا حينما بحثنا ميثاق الجامعة العربية قلنا اننا نقبل به على اعتبار انه جزء من كل ما نتطلبه وان ما لا يدرك كله لا يترك اقله، فنحن لم نكن لنقنع بميثاق الجامعة العربية لاننا ننشد وحدة عربية كبرى شاملة وما دمنا كذلك فنحن بلا شك طلاب وحدة سورية صغيرة ونحن دائماً وفي كل حين نرغب بأن تكون سوريا وحدة متحدة ولكننا نرغبها طليقة حرة غير مقيدة باي قيد.

نسمع احياناً اصواتاً تتردد من ناحية لواء شرق الاردن تطالب بسوريا الكبرى ولا أدري ايطلبون الالتحاق بسوريا أم يريدون أن تلتحق سوريا بهم فاذا كانت الاولى فليس اسهل من أن يكونوا احراراً طليقين من كل قيد ثم يعلنون رغبتهم في ان يكونوا قطعة من سوريا أما أن تلتحق سوريا بهم او تنضم اليهم فإن الفارق بين سوريا الحالية وبين جزئها الصغير لهو كبير جداً ويجب ان ننظر الى هذه القضية من نواح شتى اولها أننا حكومة او بالاحرى دولة ديمقراطية حرة بينما شرق الاردن يشكل الان دولة لا يمكن ان يقال عنها بانها دولة ديمقراطية بالمعني الصحيح فدستورنا ينص على ان حكم البلاد للشعب بواسطة مجلسه النيابي وان السلطة العليا له وحده، أما دستور شرق الاردن فهو يجعل السلطة العليا للملك وحده.

نحن لم نرض في وقت من الاوقات ان تداس حرياتنا او تهان او تخترق ولو في جزء يسير منها، ولما ناقشنا الحكومة ودعيناها لان تسير سيراً ديمقراطياً صحيحاً فلاننا لا نرضى عن حريتنا بديلاً ولا نقبل الا تحكيم الشعب وحده الممثل في هذا المجلس. وهناك في شرق الاردن الوزراء مسؤولون امام الملك وحده اما المجلس فلا سلطة له على الوزراء بينما هنا نحن الحاكمون والمجلس هو الحاكم والامة هي الحاكمة فيتقدم الوزراء الى هذا المجلس ليناقشهم الحساب في كل ما يعملون ويدعوهم الى الاخذ بارائه والعمل بقراراته والدليل على ذلك هذا القرار الذي اتخذ اليوم واضطرت فيه الحكومة الى عدم تنفيذ تلك المواد التي ضج منها الشعب السوري باسره لانه شعر ان فيها شيئاً قليلاً او كثيراً من حجز الحريات التي يتطلبها ان تكون سالمة خالية من كل قيد. نعم ايها السادة يجب ان ننظر الى الامور على ضوء هذه الاعتبارات لان دستورنا قد كفل لنا الحريات العامة وجعل صوتنا عالياً في الدفاع عنها اما الدستور الاردني فلا يكفل تلك الحريات مطلقاً، واذا كان الامر كذلك فهل نسير من الاحسن متجهين نحو الاسوأ فنرجع القهقرى ام نعمل على التقدم الى احسن وافضل مما نحن فيه؟ كلا ايها السادة نحن لا يمكننا ان نسير الا الى الامام نحو الحرية المطلقة لنجاري الامم الحرة الراقية في احوالها واعمالها، كل هذه الاعتبارات تدفعنا الى أن لا نفكر ولا نأبه لمثل هذه الاقوال التي نسمعها في بعض الاحيان والظروف ولكن هناك ناحية اخرى يجب ان نجعلها مدار البحث وهي نظام الحكم الجمهوري ذلك النظام الذي اقره دستورنا الذي اقسمنا اليمين على احترامه والمحافظة عليه هذا فضلاً عن ان النظام الجمهوري افضل نظام وجد في هذا الكون وهو يمثل الحرية باجلى مظاهرها واظهر معانيها والدليل على ذلك ان بلاد العالم كلها تسير نحو الحكم الجمهوري الديمقراطي ولم يبق الا بعض دول تتمشى على نظام الحكم الملكي ونحن نريد ان نكون دائماً مثاليين سواء في دستورنا او في جمهوريتنا وسائر اعمالنا فهل يجوز لنا بعد ذلك أن نترك حكماً جمهورياً حراً

لنرجع الى حكم ملكي مطلق يتصرف فيه الملك كيف يشاء وليس للمجلس فيه شيء؟؟

ان حق التشريع في شرق الاردن من حق الملك وحده لا من حق المجلس التشريعي الذي يطلقون عليه هذا الاسم فكيف يسوغ لنا - ونحن نحاسب الحكومة على كل صغيرة وكبيرة ونناقشها في جميع الامور ونحاسبها اذا هي اخطأت - أن نعود القهقرى؟

هناك امر آخر جدير بالاعتبار بل هو فوق كل اعتبار وهو اننا احرار لا تقيدنا معاهدة وليس لاجنبي علينا أي نفوذ بل لا يحتمل ان يكون لاجنبي علينا أي نفوذ بينما ان في شرق الاردن معاهدة تقيده باحتلال عسكري وتقيده بمسائل اخرى مختلفة فهل نرضى ان نترك الحرية ونعاف الاستقلال لنلجأ الى الاستعباد وهل يمكن أن نشتري الضلالة بالهدى؟ هذا لا يجوز ولا يمكن أن يكون مطلقاً. على هذا أرى ان مثل هذه الاقوال لا يؤبه لها ولا يمكن للشعب السوري ان ينصت اليها أو يفكر فيها لاننا جمهوريون احرار وديمقراطيون دستوريون ولا نرضى عن ذلك بديلاً. (تصفيق).

السيد حسن عامر - سيدي الرئيس لما كان تصريح وزير خارجية شرق الاردن مخالفاً لنصوص دستورنا وروحه وكنا دولة مستقلة حرة ذات سيادة فانني باسم جبل العرب استنكر هذا التصريح وأؤيد زملائي النواب في كل ما قالوا (تصفيق).

السيد سعيد الغزي - سيدي الرئيس امامنا دستور اقسمنا اليمين على احترامه وصيانته وهذه هي المادة الاولى منه تقول: «سوريا دولة مستقلة ذات سيادة». من الغريب اننا في نفس الوقت الذي نسمع فيه صوت مندوب سوريا في منظمة الامم المتحدة يرتفع ليدافع عن نقطة هامة تمس الوحدة العربية وكان يعارض ويناقش من عارض دخول شرق الاردن وانضمامها الى منظمة الامم المتحدة وبينما كنا نبدي هذا التقدير والعطف إذا بنا نسمع تصريحاً من وزير الخارجية الاردنية يعقبه تصريح آخر يرد في خطاب العرش وفي الرد عليه في المجلس التشريعي الاردني.

ونحن اذ لا نريد ان نناقش الامور الداخلية في بلد شقيق مجاور نريد أن نقول ان من واجب حكومتنا أن تقوم بما يجب للمحافظة على ميثاق جامعة الدول العربية ذلك الميثاق الذي اقرته جميع الدول العربية بما فيها شرق الاردن وهو الذي يوجب على كل دولة منتظمة في الجامعة ان تحترم استقلال الدولة الاخرى، ونحن اذا كنا صدقنا هذا الميثاق فيما مضى كخطوة في سبيل الوحدة العربية فاننا لا نتأخر في اي وقت عن العمل في سبيل الوحدة العربية ونضحي بكل شيء في سبيل هذه الوحدة. ولكننا نريد ان تكون وحدة سالمة من كل ما يشوبها او يتعرض لها او ينتقص منها. وانا لنرجو من لجنة الشؤون الخارجية ان تضع صيغة تعرب عن رغبتنا وحقيقة شعورنا وان تتولى الحكومة العمل السياسي في هذا الشأن مستمداً من نصوص وروح ميثاق منظمة الامم المتحدة وميثاق جامعة الدول العربية. (تصفيق).

السيد محمد خير الحريري - ان البلاد التي حرصت على الحرية وحاربت الاستعمار لا تريد أن تعود اليه مرة اخرى واعتقد ان ليس من احد يريد ان يستبدل الخير بالشر ويبدل النعمة بالنقمة واذا كانوا يريدون العودة الى الاستعمار فنحن نحاربه ونريد الحرية، اقول وانا من الذين لهم اتصال بشرق الاردن ان ذلك البلد يرسف بقيود الاستعمار بشكل لم تعرفه بلادنا في ايام محنتها وفضلاً عن ذلك فالاحكام هناك كيفية، من حكم الفرد والتحكم والتعسف مما يجعل الانسان يحارب هذه الفكرة بكل ما يستطيع وبكل ما يملك وان كلمة واحدة تصدر هناك من اي فرد من افراد الشعب ينتقد فيها قراراً او مرسوماً او ارادة سنية تكفي لابعاده واقصائه وتشريده وتعذيبه في السجن، نحن لا نريد هذا بل نأباه ونحن جمهوريون اقسمنا اليمين على دستور البلاد وقوانينها ومستعدون لان نحافظ على هذا القسم وعلى نظام بلادنا وعلى وضعنا الحاضر بكل ما نستطيع وان نفدي دستورنا ونظامنا وجمهوريتنا بكل ما نملك من ارواح واموال ودماء (تصفيق).

السيد مظهر رسلان - ايها السادة: بعدما سمعنا الخطاب الرائع الذي القاه الاخ الكريم بدوي الجبل والكلمات التي تفضل بها الاخوان الزملاء لم يبق لي مجال واسع للكلام وانما احببت ان اقول كلمة مختصرة. عندما كانت هذه البلاد مستقلة استقلالاً تاماً تحت ظل عرش المغفور له جلالة الملك فيصل كانت شرق الاردن عبارة عن محافظتين أو لوائين مرتبطين بسوريا وأنا أحد أولئك الذين كانوا في شرق الاردن وكنت متصرفاً مرسلاً من قبل الحكومة السورية ولكن السياسة والظروف التي احاطت بسوريا حينذاك دعت لفصل شرق الاردن عن سوريا ابان الاحتلال الفرنسي وكان الواجب على شرق الاردن اذا كانت حقيقة تعتبر ان ليس هناك قضية عرش كما يدعون وليس هناك ما يتعلق بشكل الحكم فكان من الواجب وقد وضعت معاهدة شرق الاردن بعد الجلاء عن سوريا أقول كان من الواجب على دولة شرق الاردن ان تنضم الى سوريا وتعود اليها كما كانت قبل الاحتلال، وفي اعتقادي ان من واجب الحكومة ورجال السياسة في هذه البلاد أن يتقدموا بمذكرة رسمية لهذه الغاية بعد الجلاء وكان على الحكومة أن تتقدم بهذه المذكرة الى جامعة الامم او غيرها لالحاق شرق الاردن بسوريا باعتبارها قطعة منها. اما وان هذا لم يتم ونسمع الآن بين آونة وأخرى ان وزير شرق الاردن يطالب بسوريا الكبرى فانا لا أدري على اي اساس يبني هذه الفكرة ولكننا نحن الذين وضعنا الدستور عام ١٩٢٨ بعد استقراء دقيق وبعد ان رأينا ما رأينا في البلاد التي تحت الحكم الملكي ورأينا استبداد حكم الفرد وضعنا هذا الدستور الذي بين ايدينا بملء ارادتنا وقبلنا النظام الجمهوري باختيارنا وقد اقسمنا جميعاً اليمين على هذا الدستور وعلى شكل الحكم ايضاً، لذلك لا يمكننا أن نقبل باي شكل آخر غير النظام الجمهوري وهذا ما يجعلنا منسجمين مع قسمنا وعقيدتنا وايماننا، وان سوريا اول البلاد العربية التي تود الاتحاد بل ترغب بالوحدة العربية الكبرى ولكنها ترى لهذه الوحدة شروطاً وأول ما بدأنا به هو ميثاق الجامعة العربية الذي صدقناه هنا بالاجماع ونحن نرغب بل نرجو ان تتسع المعاملات ويتسع الاتحاد ويزداد التوثق بين الدول العربية لتصبح امة كبرى ذات شأن واهمية في المستقبل (تصفيق).

السيد عبد الحكيم الدعاس - اخواني، منذ ايام بل منذ

اسابيع وجدت هذه البلاد نفسها أمام موجة عجيبة من التصريحات السياسية الصادرة على ألسنة واقلام رجال السياسة في بلاد الاردن حتى ان تواتر التصريحات ليدعونا الى العجب والدهشة، والاسف ايضاً، ان موضوع هذه التصريحات واحد لا غير، وحبذا لو اعتنى رجال السياسة بحاجات أهل الاردن الاعزاء، وحاجاتهم اكثر من ان تحصى أو تعد هذا اذا فرضنا ان في بلاد الاردن شيئاً غير حاجات رجال السياسة أنفسهم.

ان موضوع هذه التصريحات واحد: كأن هناك سياسة مدبرة مكتوبة يحاول هؤلاء السادة الساسة تنفيذها بلا غموض ولا ابهام، هذا الموضوع هو (سوريا الكبرى). وقد ترامى الى اسماع اخواني النواب بلا شك الكثير منها. في تصريحات السيدسميرالرفاعي عندما مر بلبنان. ومن تصريحات معالي السيد الشريقي وزير الخارجية الاردنية الى كتاب الصحف التابعة للسياسة الاردنية. الى خطاب العرش الاخير.. والى الرد الذي وضعه المجلس التشريعي على خطاب العرش، وهو رد موافقة... مطلقة.. لا رد بحث ولا رد تنقيب ولا رد مناقشة.

يفهم من كل هذا ان اصرار سياسة الاردن على مشروع سوريا الكبرى هو اصرار تحد وتحرش. وانني لآسف كل الاسف ان تتحرش المملكة الاردنية باحوال جيرانها وهي عضو في جامعة الامم العربية التي الزمت الاعضاء بالتعاون واحترام انظمة بعضهم بعضاً.

واننا ازاء هذا التحرش بشؤون جمهوريتنا الحرة المستقلة العزيزة لنسأل أنفسنا: هل اصبحت مملكة الاردن في وضع سياسي قوي يصرفها عن شؤونها الى شؤون سواها؟

اننا لا ننسى الملحق العسكري لمعاهدة شرق الاردن الذي يبيح ابقاء قوات اجنبية في الاماكن التي توجد فيها قوات حال عقد المعاهدة واستقدام قوات أخرى ايضاً عندما يريد، وانزالها في البقعة التي يريد وما على صاحب السمو الا أن يقدم لها جميع التسهيلات.. بل يتعهد بصيانتها ايضاً. بل تتمتع هذه القوات بحصانة تامة ضد قوانين الدولة الاردنية ولا تدفع الضرائب ولا المكوس.. ولا، ولا. الى آخره. ان نص الملحق العسكري صريح لا يحتاج الى تأكيدات معالي الشريقي باشا بان استقلال الاردن استقلال تام ناجز.

وعجيب اذن أن يدعي اسياد السياسة في الاردن انهم وحدهم ابطال (سوريا الكبرى) وانهم وحدهم محققو المشروع، وعجيب ان يذهبوا مذاهب شتى في الدعاية لمشروعهم وتصوير سواهم من رجال سوريا الاحرار اصحاب الجهاد والماضي الناصع بأنهم اعداء فكرة الوحدة. وما علموا أن رجال سوريا الاحرار يريدون (وحدة سورية) لا يعتريها الخلل ولا يتسرب اليها الضعف ولا تؤخذ بالغدر عن طريق تجزئة فلسطين العربية، ولا عن طريق الاردن صاحب المعاهدة المذكورة والملحق العسكري المعروف انهم يريدون وحدة سورية حرة، مستقلة، منزهة عن الاغراض، طليقة من قيود الاستعمار ومقاصد الاجانب، وانهم لا يستعجلون اتمام هذه الوحدة، طالما هناك مساومات تقوم دون الشعب السوري وتحول دون اعرابه عن رأيه بكل صراحة وقوة.

ان رجال سوريا الاحرار والعاملين في حقل العروبة في وضح النهار ان عارضوا مشروع سوريا الكبرى فانهم يعارضون في حق... ويريدونه بعيداً عن المطامع الصغيرة التي لاتحقق رغبات الشعب تحقيقاً كاملاً.

واننا لنأسف أن تكون تأكيدات رجال السياسة الاردنيين بان لا مطامع لهم غير مطمئنة... ونأسف ايضاً أن تتصدى لمشروع جليل كمشروع الوحدة دولة قيدت نفسها بالامس بمعاهدة اجلها خمسة وعشرون عاماً. بينما تسعى البلاد العربية قاطبة الى انقاذ نفسها من قيود الخمسة والعشرين عاماً التي مضت. ونعيذ دولة الاردن التي يكمن مرضها في جنبها أن تحاول وضع المرض في جنب اختها سوريا الجمهورية الحرة.

ان لرجال سوريا الاحرار الذين يعتمد عليهم ذات يوم في تحقيق الوحدة السورية الحق الاول في تقدير المشاريع وازمانها وامكنتها ومن ورائهم الشعب السوري برمته. واذا كانوا يريدون دليلاً على صدق رجال سوريا واخلاصهم فدونهم تصريحات سامية القيت في هذا المجلس في شباط عام ١٩٤٥ على لسان صاحب الفخامة رئيس الجمهورية السورية حيث قال: نريدها سوريا كبرى، جمهورية عاصمتها دمشق، لا يتسرب اليها الطغيان الصهيوني... على ان يتم مشروع سوريا الجمهورية باختيار ابناء الجمهورية السورية الكبرى انفسهم.

في هذه الكلمات صراحة ما بعدها صراحة، وهي لا تحتاج الى غمغمة وابهام في سبيل اعلان رأي أو تنفيذه.

وقد قال فخامة الرئيس هذا القول عندما لم تظهر بعد من افواه رجال السياسة في شرق الاردن اية كلمة في شكل الحكم، وشكل الرئاسة. وقد تسابقوا من بعد الى اعلان براءتهم، ونزاهتهم عن المطامع والخطط المرسومة باساليب ليس بوسعنا الا ان نرى فيها التحدي والتحرش وعدم النزاهة بالمقصد.

انني استنكر هذه السياسة في تصريحات الرجال المسؤولين في حكومة شرق الاردن، وادعو حكومة الجمهورية السورية الى الوقوف موقفاً حازماً ازاء هذا الامر وان تقرر موقفها بشكل نهائي وجدي وتصرح لنا عما عملت ازاء هذه التصريحات (تصفيق).

الدكتور عبد الرحمن الكيالي ـ ايها السادة: إن العرب منذ ثلاثين عاماً وهم في نضالهم المستمر لانقاذ بلادهم من سلطان التسلط الاجنبي الذي استدام ستة قرون عملوا فيها على تحرير امتهم ليستقلوا حيثما كانوا، ضحوا بابنائهم وأموالهم ليكونوا اسياداً في بلادهم فينهضوا ويتبوأوا مكانتهم بين الدول ويؤدوا رسالتهم على اكمل وجه ويعيدوا حضارتهم التي كانت مفخرة الاجيال. وحدة العرب قضية لا يختلف فيها اثنان وتحرير العرب من كل انتداب أو استعمار أو تسلط أو استعباد هو غاية كل عربي له شعوره وايمانه وعقله وادراكه ومن يقل بخلاف هذا لا يستطيع أن يتمتع بشروط الحياة ولا بشروط البقاء، ولكن يا سادتي ما هي الوحدة التي ننشدها ومتى تكون وكيف تكون؟ مسائل نبحثها بوعي القومية وحاجة الدفاع وضرورة التثبت في ميادين الاقتصاد واجابة لتطور العصر وقانون الطبيعة ووفقاً لميثاق جامعتنا العربية التي هي خير قوة عاقلة مدركة اوجدناها لتحقيق

آمالنا، فلماذا نتكلم عن الوحدة في خطابات العرش وفي تصريحات وزارة الخارجية الاردنية حيث تقول هذه التصريحات ان المملكة الاردنية الهاشمية لن تتخلى مطلقاً عن ميثاق الوحدة والاتحاد السوري ليقينها ان نقض الميثاق هو نقض لميثاق الجامعة العربية، يا أيها الوزير الشاعر ما الذي اردته بالوحدة والاتحاد ولماذا اردت وحدة سوريا ولم ترد وحدة العرب ولماذا لم تقل ان الامة العربية قد اجمعت أمرها على الوحدة ان الوطنية لا تضحى من اجل شكل الحكم واذا ترك اختيار شكل هذا الحكم للامة نفسها فلا يبقى أي مجال لمزاعم من يعارضون مبدأ الوحدة السورية.

يا أيها المصرح المسؤول بمثل هذه التصريحات في هذا الوقت الحرج لقد اثرتها في جامعة الدول العربية وبحثت الوحدة والاطماع والمرامي التي ارادها المصرحون ثم اتفق الامر على النقاط التي تمكن البلاد العربية المحررة من ان تعمل للوحدة الشاملة في حدود الزمن والامكانيات ووقعت انت باسم مليكك وباسم حكومتك على ميثاق لا نزال نحن نتمسك به ونعمل في سبيل تحقيق آماله واهدافه فلماذا في هذا الظرف العصيب بينما القضية الفلسطينية تثار ويقف العرب صفاً واحداً للنضال ضد من يريد بها شراً لدفع الخطر وتأمين استقلالها وتحرير شعبها العربي بينما العرب صفاً واحداً يجاهدون في سبيل هذه القضية الخطرة وكان على كل بلد ومليك وحكومة ورئيس أن يبذل قوته لتأييد الجامعة ولتأكيد هذه القضية اذ تثير قضية قد بت في امرها ويجب أن لا تصدر في خطاب العرش ولا من وزير وقع بالامس على الميثاق فاذن نحن نعتبر أن ليس مقصود هذا الوزير الوحدة العربية التي ينشدها كل عربي ولكن هناك وراء هذه التصريحات مرام خفية تثير الشكوك والشبهات والاستغراب. ان سوريا تعلم ما هي الوحدة وماذا يجب ان يعمل للوحدة وما هي الطرق المؤدية اليها وما هي الامكانيات والاهداف وهي منذ سنة ١٩٢٨ قد وضعت دستورها وحددت آمالها وخطت اهدافها واقسم الجميع على احترام ما جاء بالدستور وفي سنة ١٩٣٦ استفتيت الامة فعاد نوابها وممثلوها واقسموا اليمين على هذا الدستور خلاف المادة (١١٦) التي كانت تقيد الامة في سيادتها واستقلالها وفي سنة ١٩٤٣ اجتمع نواب الامة أيضاً واقسموا اليمين على دستورها وعلى شكل حكمها، فاثارة هذه المسائل في هذه الظروف بينما العالم يتنازع في ميادين الاقتصاد وفي ميادين الدفاع عن كيانه وحياته وبينما العرب في جامعة الدول العربية يقفون صفاً واحدا يدافعون عن حقوق العرب وعن بلادهم وعن سيادتهم ويعملون على تحرير بقية البلاد العربية التي لا تزال فيها جيوش المستعمرين والتي لا تزال ايضاً في شبه استعمار ويعملون جميعاً لتحريرها وتأمين سيادتها واستقلالها يقوم هذا الوزير العاطفي ويثير هذه القضية فكان عليه أن يسكت ويلجأ الى الجامعة التي وحدها لها الحق ببحث امر الوحدة وفي بحث ما يلزم لتحقيق الوحدة وفي بحث ما جاء في ميثاق الجامعة لتقوية هذه الوحدة. فلهذا السبب ايها الاخوان من المستغرب جداً ان يصدر هذا الامر في هذه الظروف الحرجة وصدور مثل هذه التصريحات يدعو الى الاستغراب والى الشك فالسوريون أجمعهم يؤيدون دستورهم ويؤيدون جمهوريتهم ويعملون للعرب جميعاً وللوحدة التي يفهمها كل عربي مثقف يعرف واجبه وكل مجاهد ضحى في سبيل امته لا الوحدة التي يقول عنها الشريقي ولا الآمال التي يرغبها من وراء تصريحاته.

السيد نسيب الكيلاني ـ سيدي بعد ان تفضل الزملاء وبحثوا الموضوع من وجهته الدستورية والقانونية والنظامية وما نص عليه نظام جامعة الدول العربية لا أريد ان اطيل البحث في هذا الموضوع انما أريد ان اقول ان شرق الاردن والمسئولين في شرق الاردن اذا ارادوا أن يتحدوا مع سوريا فنحن نرحب بهم بشرط ان يكسروا قيودهم التي وضعوها في اعناقهم ويلتحقوا بنا فيكون هذا أجدى وأنفع كما انهم يجب ان يترسموا خطى الملك حسين الذي ضحى بنفسه في سبيل العرب وأن يضحوا بانانيتهم أيضاً. (تصفيق).

السيد نصوحي البخاري ـ ايها الاخوان طلاب الوحدة نحن قبل كل شيء طلاب الوحدة السورية وطلاب الوحدة العربية نمد يدنا بكل ترحاب الى كل من يمد الينا يدا طاهرة للاتحاد لا نظهر جفاء ولا قسوة ولا رفضاً فشرقي الاردن بحالتها الحاضرة لا أقول بأن تنضم الينا بهذا الشكل الذي هي عليه بل نريدها كما تفضل الاخ الكيالي أن تنفض عنها هذه القيود وتتحرر من قيود الاستعمار وتصبح مستقلة بكل ترحاب ونصفق لها ونضمها لصدرنا هذا كل ما أريد ان اقوله (تصفيق).

السيد احمد عودة ـ سيدي الرئيس، حضرات الزملاء ما كنت أريد أن أتكلم حرصاً على وحدة العرب ولكن رأيت ان هناك تصريحات صدرت عن إحدى الدول العربية الشقيقة سواء في خطاب عرشها او في تصريح رئيس وزارة سابقة او في تصريح وزير خارجيتها وهو وزير مسؤول قائم على العمل رأيت أمرا دبر بليل كأنه رأى قوة العرب جميعاً اليوم فاراد ان يمزقها بهذا الشكل، العرب مجتمعون اليوم وكلمتهم واحدة وقد أثار هذا الاجتماع سخط بعض الجهات التي لا ترضى عن هذا الاجتماع، راحت تدبر هذا الامر بليل كما قلت وراحت تمزق هذه الوحدة التي لا يسمح الله ان تمزق وفي دنيا العرب عربي مخلص واحد فلو أريدت النية الحسنة من قبل الدولة الاردنية الشقيقة لكان هناك مجال واسع لهذه النية الحسنة، فهناك الاصلاح الداخلي كما تفضل وذكر اكثر الزملاء وهناك مفاوضات ديبلوماسية يمكن ان تتقدم بها بواسطة وزارة الخارجية الاردنية الى وزارة الخارجية السورية بدون ان تتحدى بهذا الشكل شعور قوم اجمعوا على حب الحكم الجمهوري فنحن نحب الوحدة العربية كاملة ونصفق لها وبالاحرى نحب الوحدة السورية فيما لو كانت اجزاء الدولة السورية متقاربة في الثقافة وفي التقدم وان يكون ذلك بالشكل الذي يريده الشعب لا بشكل تحد غريب يرسل من فوق المنابر لاجل اثارة عواطف من احب الحكم الجمهوري والحكم الديموقراطي وصوتوا عليه واقسموا الايمان على الدستور والا فتنطبق علينا الآية الكريمة (اتستبدلون الذي هو ادنى بالذي هو خير) فاذا كانوا يريدون ان نأخذ افكارهم بما يجب ان تؤخذ بعين الاعتبار فليبدلوا ما هم فيه من الادنى الى ما هو خير.

الشيخ ميرزا عبد المحسن ـ انني احب ان ابين شعوري

بمناسبة تصريحات وزير خارجية شرق الاردن فان الشعب السوري لا يريد ان يرجع للوراء بعد ان تخلص من الاجنبي ولا نريد ان نرجع القهقرى فنحن طلقاء لا تربطنا معاهدة بدولة اخرى ونظامنا جمهوري لا يمكن ان نقبل بديلاً عنه باي شكل كان (تصفيق).

الرئيس [فارس الخوري] - هل من طالب كلام ايضاً في هذا الموضوع؟ (سكوت) اذن الكلمة لوزير الخارجية اذا شاء ان يدلي ببيان في هذا الموضوع نستمع اليه.

وزير الخارجية بالوكالة السيد **خالد العظم** - لقد اطلعت الحكومة على بيانات وخطب صادرة عن وزير خارجية المملكة الاردنية ومقامات عالية رسمية فيها تردد صراحة ما كان يذاع وينشر بصورة غير رسمية في الصحف والاحاديث بموضوع يتصل بكيان هذه البلاد.

وجواباً على سؤال حضرة النائب المحترم فاني ادلي اليكم براي الحكومة في هذا الشأن.

ان في موقف المسؤولين في المملكة الاردنية الماثل في خططهم وتصريحاتهم ما يخالف المبادىء العامة للحقوق الدولية ويناقض القواعد المتبعة بين الدول وميثاق جامعة الدول العربية من وجوب احترام كل دولة لنظام الحكم القائم في الدول الاخرى وعدم التعرض الى شؤونها ويخل بروح التعاون والوئام التي يقوم عليها ميثاق الجامعة.

ولا نحب ان نقف في كلمتنا بهذا الشأن عند مخالفة القواعد والمواثيق الدولية بالمبدأ والشكل بل نود ان نبحث جوهر هذه القضية.

ان سوريا ما زالت منذ فجر الفكرة العربية تعمل للتقريب والاتحاد بين الاقطار العربية ولم تكن تفرق في جهادها بين استقلالها وبين هذه الفكرة العزيزة على كل عربي. ونستطيع ان نقول بكل فخر ان بلادنا كانت سباقة في هذا الميدان وما برحت الفكرة العربية رائدنا ومثلنا الاعلى ولكننا كنا وما زلنا نريد ان تقوم فكرة الاتحاد او الوحدة على اساس من العز والسيادة ونأبى ان تستغل هذه الفكرة السامية للانتقاص من استقلال وسيادة اي قطر من الاقطار.

لقد تعاقبت الاعوام منذ ان انفصل شرقي الاردن عن هذه البلاد اثر نكبة الاحتلال عام ١٩٢٠ ونحن نحتمل النكبات ونقدم الاضاحي في سبيل الحرية الى ان أذن الله بالفرج وتمتعت سوريا بالاستقلال والسيادة الكاملين وتحررت من كل قيد ودخلت في هيئة الامم المتحدة واصبحت مع الدول العظمى تشترك على قدم المساواة في المؤتمرات الدولية.

وكان آخر ما احرزته في الميدان العالمي الدولي دخولها في مجلس الامن واعتلاءها مكانا مرموقاً في تلك المنظمة بفضل مؤازرة الدول العربية وتأييد سائر الدول.

وعلى ذلك فان سوريا لا ترغب في اتحاد يكون غير مجرد من كل شائبة او يكون منقصاً مما حصلت عليه من الحقوق والميزات التي تتمتع بها الدول صاحبة السيادة وعلى غير الاساس الذي اختارته البلاد لها شرعة ومنهاجاً إذ أقرت الجمهورية دستوراً لها عن طريق مجلسها التأسيسي منذ زهاء عشرين عاما وهي ما زالت حريصة على نظامها الجمهوري لا ترضى عنه بديلاً.

ولا نشك في ان مجلس الامة السورية يؤيد سياستنا هذه المستوحاة من خطاب فخامة رئيس الجمهورية بهذا المجلس في العام الماضي والقائمة على التمسك بالنظام الجمهوري وتوثيق صلات الود والتعاون بين الدول العربية ودفع كل ما يمكن ان يحمل بين طياته من طغيان صهيوني (تصفيق).

الرئيس [فارس الخوري] - سمعتم بيان وزير الخارجية فهل المجلس موافق على سياسة الحكومة في هذا الموضوع (أصوات موافق) هل من مخالف (سكوت) اذن اعتبر الموافقة بالاجماع.

- ٢١ م -
تصريح السيد فيليب تقلا، وزير الخارجية اللبناني، حول مشروع سوريا الكبرى القاهرة - ١٩٤٦/١١/٢٥

(كلمة السوريين والعرب في مشروع سوريا الكبرى. ص ١٣ وص ٢٠).

«ان لقضية «سوريا الكبرى» آجالاً معينة يثار فيها كما يظهر وانه من المؤسف ان تثار مجدداً بينما الدول العربية تنسق جهدها لتحقيق اهداف الجامعة العربية، لانني لا أرى في تصريحات الشريقي [وزير الخارجية الاردني] باشا إلا عقيدة شخصية ليس لها اي قيمة سياسية والغرض منها خدمة لدعاية محلية بحتة».

- ٢١ ن -
مشروع سوريا الكبرى في مجلس النواب اللبناني

(الجريدة الرسمية للجمهورية اللبنانية - مجلس النواب - جلسة ٢٦ تشرين الثاني ١٩٤٦. ص ١١٧ - ١٢١).

الرئيس - الكلمة للسيد عبد الله اليافي.

عبد الله اليافي - سيدي الرئيس، ايها السادة، اريد ان انتهز الفرصة التي يجتمع فيها المجلس اليوم بينما تثار في خارج الحدود اللبنانية مسألة «سوريا الكبرى». أريد ان انتهز هذه الفرصة لاقول كلمة في هذا الموضوع، لقد اطلعت في الصحف مع من اطلع على تصريحات لوزير الخارجية الاردنية، جاء فيها فيما جاء. ان لبنان في حالته الحاضرة قد ارغمت بعض المناطق او الاقاليم منه على الانضمام اليه وعلى قبول شكل حكم معين. فانا بصفتي نائباً لبنانياً، ونائباً مسلماً سنياً عن لبنان، ونائباً عن بيروت التي قد تعني فيما تعني بالاقاليم التي ضمت قسراً الى لبنان اعلن باننا في لبنان نصارى ومسلمين قد ارتضينا حالة لبنان الحاضرة بملء رضانا واختيارنا واننا لا نبغي عن هذا الوضع بديلاً، وان تصريحي هذا يعبر عن رغبة اللبنانيين جميعهم سواء أكانوا نصارى او مسلمين. وهذه السياسة التي ارتضاها لبنان لنفسه قد تمشت عليها الحكومات اللبنانية جميعها بدون لبس او ابهام واختطت لنفسها ان تعلن عنها في كل مناسبة حتى اصبحت

دستورها في برامجها الحكومية.

ولا ازال اذكر - ولعل من الحكمة ان اذكر - كلمة دولة رياض بك الصلح التي قال فيها: «ان لبنان في وضعه الحاضر هو من صنع ايدينا واننا سندافع عنه ضد الشرق والغرب». (تصفيق).

وقد لمست الدول العربية هذه الرغبة فعمدت جميعها الى الاعتراف بكيان لبنان السياسي بحدوده الحاضرة وايدته في ميثاق الجامعة العربية. وقالت بصراحة ما بعدها صراحة ان ميثاق الجامعة العربية انما يقوم على احترام الوضع الحاضر في كل الحكومات العربية المنضمة اليه اذن يجب الا يكون اي لبس او ابهام حول رغبات اللبنانيين وامانيهم الوطنية.

وبمناسبة ما يصدر في الجرائد من تصريحات سواء أكانت صادرة عن وزير مسؤول او اي شخص، أرى انه ليس من الحكمة ولا من مصلحة احد ان تثار هذه القضية، الفينة بعد الفينة، وان من مصلحة الجميع الذين ارتضوا لانفسهم ميثاق القاهرة، ان يعملوا بموجبه وبروحه واذا كان هناك خطر ما يشعر بتزعزع هذه الاساسات التي بني عليها الكيان العربي، فانا اعتقد انه ليست هي التصريحات على صفحات الجرائد التي يمكنها ان تعالج مثل هذا الموضوع الخطير.

واريد ان استنتج اننا كلبنانيين تهمنا في الدرجة الاولى المصلحة اللبنانية، فنحن نمد يد الصداقة لكل من يصادقنا ونتنكر لكل من يعادينا وليست لنا مصلحة خاصة سوى مصلحة الاحتفاظ بمكانتنا بين الامم العربية كدولة مستقلة وبين هيئة الامم المتحدة كدولة مستقلة ايضاً. لذلك واني ارى ان مثل هذه المسائل استطيع ان اصفها بانها عاصفة في فنجان لا يجب ان تعالج على صفحات الجرائد وان هذه المناقشات انما هي عقيمة تضر الجميع وتضر بنوع خاص الذين تصدر منهم.

نحن لبنانيون نصادق من يريدنا على الصداقة اللبنانية ونتنكر لمن يتنكر لهذه الصداقة فمن تمشى على قاعدة احترام استقلال لبنان صادقناه والا عاديناه. (تصفيق).

الرئيس - اعلنت في اول جلسة ان التصفيق من قبل الحضور ممنوع واعطيت التعليمات لافراد القوة باخراج كل من يخالف، والآن اكرر القول لافراد القوة بأن يخرجوا من القاعة كل من يصفق او يحدث تشويشاً واعتقد ان الاوامر ستنفذ هذه المرة. الكلمة لمعالي وزير الداخلية.

وزير الداخلية - الاحظ ان فريقاً من الزملاء يود ان يتكلم بالموضوع نفسه لذا التمس من الرئاسة السماح لهم بالكلام والحكومة تجيب عليهم جميعهم مرة واحدة.

الرئيس - ان الموضوع خطير وانا مستعد لان افسح المجال للبحث به فمن يرد الكلام بالموضوع فليعلمني. الكلمة للسيد جورج عقل.

جورج عقل - عندما تناقش مجلسكم الكريم بالسياسة الخارجية اشرت، عندما تكلمت عن بعض نواحي هذه السياسة الى ان للبنان الفائدة والمصلحة في تبادل التمثيل بينه وبين سوريا وما الذي حصل من اختلاف في وجهة النظر بين وزير خارجية لبنان ووزير خارجية شرق الاردن سوى الدليل الذي يؤيد وجهة نظري في هذا التمثيل وقد تساءل وزير خارجية شرق الاردن. «لماذا يتنطح لبنان» وسمعنا وزير خارجيتنا مؤكداً في هذا المجلس ان لبنان يرفض رفضاً باتاً مشروع سوريا الكبرى وأعلن مثل ذلك في مصر وعبر عن رفضه المشروع سواء تناول لبنان او غير لبنان. وهنا ظهرت الفائدة من ان ارجع واذكر معالي وزير الخارجية بوجهة نظري في تبادل التمثيل بانها صائبة. ان لبنان وسوريا دولتان مستقلتان فتصور يا معالي وزير الخارجية بالوكالة لو كان رأيك في تبادل التمثيل مثل رأينا وكان هذا التمثيل قائما لما كان ثمة سبيل لمثل هذه التصريحات ولما كان لوزير شرق الاردن اية حجة للتعرض لمشروع سوريا الكبرى، لانه يقول ان لبنان لا دخل له بهذا المشروع.

واني اصر على وجهة نظري بضرورة تبادل التمثيل بيننا وبين سوريا، لانها اصبحت تؤكد ان للبنان المصلحة كل المصلحة في هذا التبادل في التمثيل.

اما فيما يتعلق باساس الموضوع فاني اؤيد كل التأييد ما صرح به حضرة الزميل عبدالله اليافي. ان هذ القضية اصبحت قضية مفروغاً منها وان ميثاق القاهرة هو وحده الذي يجب ان يسود العلاقات بين دول الجامعة العربية واعتقد ان معالي وزير الخارجية بالوكالة سيلمح الى ذلك في هذه الجلسة اما اذا سكتت الحكومة عن تزويد المجلس بجميع المعلومات التي لديها بهذا الصدد فاني اعتقد ان ما تخوف منه حضرة الزميل عبد الله اليافي واقع حتماً لانه لا يمكنا ان نمنع الجرائد وبعض الشخصيات من ان تكتب في هذا الموضوع.

الرئيس - الكلمة للسيد محمد المصطفى.

محمد المصطفى - عطوفة الرئيس، اصحاب المعالي، حضرة الزملاء، اؤيد بكل قواي ما جاء به زملائي بصدد مشروع سوريا الكبرى واني اعاكس هذا المشروع بكل ما اوتيت من قوة واني اعجب من ان يأتي وزير الخارجية الاردنية بالقوة العسكرية لسوريا الكبرى طالما نحن مستقلون وسوريا كذلك والاثنان اقوى منه.

انا اقول انه ما دامت على اراضي الدول العربية جيوش اجنبية فليس هناك استقلال لدولة ما ان الدول العربية اتفقت بموجب ميثاق القاهرة على احترام استقلال بعضها البعض فكيف جاز لوزير خارجية شرق الاردن ان يتطاول على حرمة هذه الدول؟

الرئيس - الكلمة للسيد خليل ابو جوده.

خليل ابو جودة - عندما القى معالي وزير الخارجية بيانه في جلسة سابقة وقال ان مشروع سوريا الكبرى لن يكون موضوع بحث حالياً ما اذا كان الذي صرح به في بيانه رداً على تصريحات نشرتها الصحف ام انه اثير في اجتماع الجامعة العربية، فلم يجبني يومئذٍ على سؤالي وانا لم اشأ ان احرج موقفه. ولكن اليوم بعد أن ترددت التصريحات من جانب وزير خارجية شرق الاردن ومن جانبنا اعود فأسأل: هل هذا المشروع مطروح على بساط البحث في الجامعة العربية ومن طرحه؟ وهل هو يتناول لبنان أم لا؟ واذا كان صاحب فكرة المشروع يريد ان يضم لبنان الى مشروعه فما هو موقف الحكومة من ذلك وماذا فعلت؟

اني احب ان اسمع جواب الحكومة وانا مطمئن كل

الاطمئنان وعالم بأن جواب الحكومة لن يكون الا كجواب كل لبناني ولكننا نريد ان ننتهي مرة واحدة من هذه القضية حتى يعلم ان كل تصريح او كل كلمة تقال في الخارج لا يمكن ان تمحو استقلال دولة او ان تشيد دولة جديدة، فالتصريحات لا يمكن ان تدمج دولا ببعضها.

نحن دخلنا الجامعة العربية على اساس احترام استقلال الدول المنضمة اليها والمحافظة على الاوضاع الحالية لكل منها. فاذا كانت احدى الدول المشتركة غير مقتنعة بالاسس التي دخلنا عليها الى الجامعة فما على هذه الدولة الا ان تغادر الجامعة. واحسن رد على ما قيل في صدد مشروع سوريا الكبرى هو قول متكلم العدل بلسان وزارة الخارجية البريطانية: ان لكل دولة حرة ان تتصرف كيف تشاء ضمن حدودها. اما اذا كانت تريد ان تدخل تعديلات على كيانها من شأنها ان تمس حدود غيرها فلا يمكن ان يكون هذا الا بقبول الدولة التي تمس وكل شيء خلاف ذلك هو هراء.

الرئيس ـ الكلمة للسيد حميد فرنجيه.

حميد فرنجيه ـ ارى ان هذه القضية وبنوع خاص تصريحات وزير خارجية شرق الاردن تتمادى واظن ان الرجل الذي صرح يعد مسؤولاً عن اقواله لذلك اطلب من الحكومة ان لا تدع هذه التصريحات تمر دون ان توجه احتجاجاً بخصوصها لدولة شرق الاردن لا سيما وقد اكد لنا ممثل هذه الدولة منذ سنة، عندما راجت مثل هذه الاشاعات انها فورة وانتهت. وها اني ارى هذه النغمة تعود بعد سنة. ولا يجب ان تنظر اليها الحكومة كمسألة بسيطة بل يجب ان تعيرها اهتماماً جدياً وان تحتج عليها بشدة لدى المراجع المختصة حتى لا تتكرر مثل هذه التصريحات التي لا اريد ان اصفها.

الرئيس ـ الكلمة للسيد يعقوب الصراف.

يعقوب الصراف ـ أرى ان التصريحات التي ادلى بها وزير خارجية شرقي الاردن تتضمن اولا قضية سوريا الكبرى والذي أحب ان اعلق عليه تلميحه الى بعض المناطق التي ألحقت بلبنان كما يقول قسراً. فانا بصفتي أحد نواب هذه الملحقات وبصفتي فرد من ابناء هذه الملحقات أريد ان يعلم وزير المملكة الاردنية ان الاقضية التي ادعى انها ألحقت بلبنان خطأ وبالرغم عنها قد أعيدت الى لبنان ولو كان للوزير بعض المام بالتاريخ لعرف ذلك وكفانا مؤونة الرد عليه. واني اعلن بلساني ولسان بعض هذه المناطق...

الرئيس (مقاطعاً) ـ أعتقد انك في هذا الموضوع تستطيع ان تتكلم باسم لبنان عامة.

يعقوب الصراف (متابعاً) ـ اشكر عطوفة الرئيس وأقول انني اعلن باسمي وباسم كل لبناني ان تلك الاقضية لا تقل تعلقاً بسيادة لبنان عن غيرها وانها تعرف ان حدود لبنان هي تلك الحدود التي رسمها له الدستور وانها تتعلق باستقلاله وتحافظ على كيانه ضد أية فكرة طارئة ودسيسة قائمة. واعتبر انني اعبر بقولي هذا عن رأي الحكومة والمجلس والشعب.

الرئيس ـ الكلمة للسيد كاظم الخليل.

كاظم الخليل ـ يستنتج من تصريح وزير خارجية شرقي الاردن ان لبنان لا دخل له بالمشروع القائم اي مشروع سوريا الكبرى وان لبنان خارج على مجهوده السياسي هذا المشروع. وهو يقول بانهم يكتفون لتحقيق هذه الغاية بسوريا وقسم من فلسطين. ولقد قامت سوريا بواجبها لرد هذه التصريحات وتفنيدها. ولقد أكد وزير خارجية شرقي الاردن مراراً انهم لا يفكرون بلبنان عند بحث هذه القضية الا اذا اراد هو من تلقاء نفسه الانضمام.

أما الشطر الثاني الذي أريد ان اعلق عليه فهو المتعلق بالاقضية التي ألحقت بلبنان. نعم ان تلك الاقضية ألحقت بلبنان وذلك خلافاً لقول الزميل الصراف وخلافاً لرأي وزير خارجية شرقي الاردن قد ألحقت مختارة الى لبنان. ان سكان هذه الاقضية على افتراض انهم كانوا في يوم من الايام وفي زمن من الازمان يناضلون الفرنسي المنتدب فانهم لم يناضلوا في يوم من الايام لبنان المستقل. ولقد برهنت الحوادث ان ابناء تلك الملحقات كانوا في طليعة المدافعين عن لبنان وهم لا يزالون على عهدهم له ووفائهم لاستقلاله. وبهذه المناسبة اذكر ان هنالك شائعات تصدر من حين لاخر من بعض الخونة اللبنانيين مؤداها سلخ قسم من لبنان الجنوبي وضمه الى فلسطين. ان هؤلاء الخونة الذين يريدون تحقيق مآرب خاصة على اشلاء المصلحة العامة يجب علينا محاكمتهم بالخيانة بعد ان نثبتها عليهم بالادلة فنضع بذلك حداً لمثل هذه الشائعات والترهات فالجنوب والبقاع والشمال وجبل لبنان وحدة لا تتجزأ ولا يقل احد ابنائها تمسكاً بلبنانيته عن غيره.

الرئيس ـ الكلمة للسيد رياض الصلح.

رياض الصلح ـ لا أريد اضافة شيء على ما قاله الزملاء. نحن قد تقبلنا لبنان بكيانه الحاضر ومشينا في الصف الاول لتحقيق امانيه وسفكنا دماءنا في سبيل استقلاله ولا يمكننا بأي شكل ان نرجع عما اردناه.

انني اعلم بشرقي الاردن وبمن فيها واستثني الزميل ابراهيم حيدر فسوريا الكبرى قضية لا تستند الى حقيقة لا من حيث الامكان أو الظروف او الوضع او الرغبات الدولية. انما من في شرقي الاردن يريدون ولو دون جدوى ترديد هذه القضية ولو كان ذلك على طريقة الشاعر الذي قال: «أعد ذكر من أهوى ولو بمنام» إنهم يريدون اثارة هذا الموضوع لتبحثوا به انتم فالذي اراه ان نشاطرهم انشاد قول الشاعر: «اعد ذكر من أهوى ولو بمنام» وان نقابل هذه الأقاويل بابتسامة وابتسامة هزء لا غير.

الرئيس ـ الكلمة لمعالي وزير الخارجية بالوكالة.

وزير الخارجية بالوكالة ـ ان قول الزميل عبد الله بك اليافي ان القضية زوبعة في فنجان هو قول حق وما كان لزوبعة في فنجان ان تهز كيان لبنان. ان استقلال لبنان وكيان لبنان لا يقومان على التصاريح سلبية كانت ام ايجابية. انهما يقومان على اتفاق ركنيه، على اتفاق أهله جميعاً. ان كيان لبنان هو من صنع ايدينا. فنحن الذين اشدناه واقمناه وطالما نحن في لبنان متفقون عليه فهو مستمر ثابت الاركان. ولقد وضع تصريح وزير الخارجية في الثالث عشر من الشهر الحالي حداً للأقاويل ولم يبق زيادة لمستزيد. والحكومة لولا رأي الزملاء في بحث هذه القضية لما بحثتها لانها لا تستحق الاهتمام واعتقد ان زيادة بحثها يزيد بالتشويش ويساعد الدساسين باعطائهم المجال للقيل والقال والاخذ والرد. اما ان هناك مشروعاً لسوريا الكبرى او ما يشبه المشروع قد قدم للجامعة لدرسه فاصرح انه ليس من مشروع لسوريا الكبرى يدرس في الجامعة العربية انما امام الجامعة قضية اثارتها سوريا وهي تعارض وتعترض قبل لبنان على مشروع سوريا الكبرى ولقد كان موقف جميع اعضاء الجامعة ضد هذا المشروع اي معكم ومع سوريا. وبعد هذا ارجو من الزملاء الكرام ان نضع من ناحيتنا حكومة وشعباً ومجلساً حداً لهذه الابحاث التي لا جدوى منها.

الرئيس ـ الكلمة للسيد ابراهيم حيدر.

ابراهيم حيدر ـ يجب الاقرار ان مشروع سوريا الكبرى لا يمكن ان يحقق بقوة السلاح. فالقضية قضية بحث لافهام الشعب انه باستطاعته ان يطلب الشكل والنوع الذي يريده من الحكم. فهذه القضية مجرد فكرة تزرع بين افراد الشعب ولا تتحقق الا اذا تطور الرأي العام واراد تحقيقها. فالشعب الذي يحب الملكية يجب اولاً ان يحبب هذه الفكرة الى جميع أبنائه ومن ثم ان يقلب الحكم الجمهوري الى ملكي ومن ثم اذا أراد أن ينضم الى غيره من الدول الكبرى. إذن يجب على الشعب أن يبدأ بنفسه. لذلك ليس في هذا البحث من جدوى اذ لا يمكن تحقيقه الا بهذه الطريقة فليس من قوة مسلحة يمكنها تحقيق هذه الغاية.

الرئيس ـ لدي اقتراح بمناسبة هذا البحث تقدم به الزميل السيد ألفريد نقاش، ليتل،

فتلا الكاتب الاقتراح التالي:

ان المجلس النيابي اللبناني.

بعد ان تناقش بخصوص التصريحات التي ادلى بها وزير شرقي الاردن بمناسبة اجتماع الجامعة العربية في القاهرة،

يستنكر ما في تلك التصريحات من تلميح الى حدود لبنان وسلامتها، ويؤيد كل التأييد ما اعلنه مراراً في الندوة كما اقرته الحكومات التي تتابعت منذ البدء من ان لبنان هو حر ومستقل الاستقلال التام الناجز في حدوده الحاضرة وانه لا يقبل بديلاً عنه مهما كلفه الامر، ويطلب الى الحكومة المحترمة ان تعبر عن الرأي العام اللبناني بهذا الخصوص بابداء ملاحظاتها واعتراضاتها الرسمية الى حكومة مملكة شرقي الاردن.

ألفريد نقاش

وزير الداخلية ـ الحكومة تثني على هذا الاقتراح.

ابراهيم حيدر ـ انا امتنع عن التصويت اذ هذا لا يجوز بعد ان كنا بالامس نحتفل بعيد استقلالنا، فلرب قائل ان هذا العمل دليل تخوف لبنان وانا لا ارى موجب لهذا الاقتراح.

الرئيس ـ من يوافق على هذا الاقتراح فليرفع يده.

(فصدق الاقتراح بالاجماع وامتنع السيد ابراهيم حيدر).

الرئيس ـ صدق الاقتراح بالاجماع.

ـ ٢١ س ـ
مشروع سوريا الكبرى
١٩٤٦/١٢/٦

(فايز صايغ، عميد الاذاعة في الحزب القومي. مشروع سوريا الكبرى. بيروت: عمدة الاذاعة، ١٩٤٦ ص ١ ـ ٢٩).

مقدمة

مهما كانت الدوافع التي تدفع باصحاب المشروع المعروف بـ «مشروع سوريا الكبرى» لتقديمه، والتلويح به بين الفينة والفينة؛ ومهما كانت المصالح التي يؤمنها لهم هذا المشروع، فتجعلهم يتشبثون بالعمل له والاصرار على انجازه؛

ومهما كانت الاسباب التي تحدو بالبعض ان يؤيدوه، ويقوموا بالدعاوة لترويج تأييده، واكتساب انصار له في الاوساط الشعبية؛

ومهما كانت العلل التي تدفع بالآخرين لمعارضة المشروع ومكافحته؛

ومهما كانت الحجج والذرائع التي يستند اليها كلا الفئتين في الدعوة له او في رفضه؛ ـ

ـ فان الواجب القومي ليدفعنا ـ بصفتنا حزباً يُعنى بشؤون الامة ومصالح حياتها واسباب فلاحها، ويُعنى بالتالي بسائر المشاريع التي قد يتوقف عليها مصير الوطن ـ لأن نقوم بدرس موضوعي نزيه مجرد للمشروع بحد ذاته، ولأن نعين موقفنا منه بصراحة على ضوء المصالح القومية التي يلامسها المشروع في تطبيقه او تنفيذه.

والآن ـ وقد انتقل هذا المشروع من حيز الاقاويل والاشاعات، الى حيز العمل الجدي الرسمي ـ وقد انتقل منبر الدعوة له او عليه من صفحات الجرائد وهمسات الزوايا، الى المؤسسات الرسمية والبرلمانات والجامعة العربية ـ وقد اصبح حديث رجال الدولة في البلدان المعنية بالامر، بعد ان كان حديث اوساط غير رسمية في ما مضى ـ الآن يصبح هذا الواجب اكثر الحاحاً من ذي قبل؛ ويتوجب علينا بالتالي القيام بهذه الدراسة واذاعتها، تنويراً للرأي العام بصدد هذا الموضوع الخطير.

ما هو المشروع ؟

لقد كثر اللغط حول مشروع «سوريا الكبرى»، وتناولته الخاصة والعامة بالتعليق، فاحيط بالكثير من اللبس والابهام، حتى باتت حقيقة المشروع مخفية خلف ستائر كثيفة من الغموض والالتباس.

فعلينا، في مستهل هذه الدراسة، ان نحدد هذا المشروع تحديداً علمياً، مستنداً الى الوثائق الرسمية والنصوص الاصلية ـ حتى يتسنى لنا فهم المشروع بحد ذاته، وتوقع نتائجه المحتمة على مصير الشعوب التي يتعرض لها، وتكوين موقف محدد واضح من المشروع، غير متأثر بتشويه او دس

او دعاوة لا مسؤولة.

وسنضطر، لهذه الغاية، للقيام بدراسة موضوعية مجردة، تحيط بالمشروع في تطوره التاريخي، وتستند في بسط كل مراحله الى الوثائق الاصلية التي لا يخامرنا شك في صحة روايتها او نسبتها.

وان في نشر بعض هذه الوثائق - ومنها ما ينشر هنا للمرة الاولى ويذاع - لتدليلاً لاولئك الذين ينظرون الى المشروع «كزوبعة في فنجان» او كمجرد اقاويل واشاعات، تقنعهم بان اولي المشروع كانوا وما يزالون جادين في العمل لتحقيقه...

كما وان في نشر هذه الوثائق واذاعتها، خدمة للرأي العام، الذي يجب ان يكون على بصيرة ثاقبة والمام شامل بالمشروع، وان يحدد موقفه منه على ضوء طبيعته ونتائجه المحتمة.

تحديد المشروع

لعل اضبط تحديد للمشروع، هو الذي جاء في البلاغ الذي اذاعه سمو الامير عبد الله في الثامن من ابريل عام ١٩٤٣، بعنوان «الدولة السورية الكبرى والاتحاد العربي»، وهو موجه الى «اهل الشام: حاضرة وبادية؛ ومن خليج العقبة، الى البحر الابيض المتوسط، الى اعالي الفرات».

بعد ان يستعرض سمو الامير، في هذا البلاغ، تاريخ الثورة العربية ومراميها يقول:

«لقد اكبر ساسة الحلفاء وقوادهم اثر الثورة في نتائج الحرب؛ فاثنوا على قيادتها الثناء المستطاب. وكان من نتائج هذا: ان استقلت المملكة العراقية، واستقلت الحجاز الشريف ونجد، وكذلك اليمن؛ ولم يبق على وضع ممزق وشمل مفرق سوى الديار الشامية: تفكر بجمع شملها، ورأب صدعها، وتحقيق مثلها؛ وتجهر ابداً انها - بحدودها الطبيعية - وطن واحد، تجمعه الوحدة القومية والجغرافية والتاريخية، ويرويه الفرات والعاصي والاردن شراباً سائغاً، لذة لابنائه ونزلائه، وانه، اذا كان تباين المصالح الخارجية قد افضى الى تجزئتها وتمزيق وحدتها، فان مبادىء العدل الدولي، وحق الحياة الطبيعي، وما وعد به السوريون خاصة والعرب عامة، ليحول دون تجزئة البيت الواحد، والارض الواحدة، والاسرة الواحدة!».

ويختتم هذا البلاغ بقوله:

«الا واننا لداعون في الوقت نفسه، جملة اهل الحل والعقد في بلاد الشام، الى **مشروع وحدة او اتحاد شامل**، ووطن كامل، يناقشون امره في مؤتمر سوري خاص، نرحب بعقده في عاصمة بلادنا، عندما يختارون وقته وزمانه، او يؤيدونه بعد انعام النظر في مراميه، هيئات وفئات، زعماء وعلماء».

بيد ان هذا البلاغ لا يعطي سوى التحديد الواسع لهذا المشروع، ولا بد، للتعرف الى المشروع بتفاصيله، من التبسط في سرد بدايته، وتطوره، وتحويره، في ظروف مختلفة، مستندين في ذلك الى كتابات وتصريحات المسؤولين في فترات متتابعة.

نقطة الابتداء :

أ - يشدد جلالة الملك عبد الله، في سائر احاديثه عن المشروع، على نقطة يعتبرها اساسية: وهي ان المشروع ينبثق من صميم الثورة العربية، ومراميها. فهو يشير الى هذه النقطة في توطئة البلاغ المشار اليه آنفاً. كما وانه يعرض لها بتبسط واسهاب في مذكراته: لا سيما في الفصل الموسوم بعنوان «استعراض الموقف الحاضر في البلاد العربية» (ص ٢٣٧ - ٢٤٦) والفصل الذي يليه، بعنوان «الوحدة العربية وكيف مزقت» (ص ٢٤٧ - ٢٤٩). وقد ورد في هذين الفصلين ما نصه:

«... وعلى هذا، بنيت الثورة العربية لايجاد دولة عربية واحدة، يرأسها ملك واحد، وترمي الى هدف واحد. وكانت الامة حينذاك مستكملة الشروط الضامنة لقيامها على قدمها، وكانت لها متصرفية فلسطين، وولاية بيروت، وولاية حلب، وولاية سوريا، وولاية بغداد والموصل، وولاية البصرة، وولاية الحجاز...» (ص ٢٤١ - ٢٤٢).

وبعد استعراضه تطور الاوضاع في العالم العربي بعد الحرب الاولى، يقول سموه:

«وعلى هذا، وبعد البيان الموجز الذي سردناه فيما يتعلق بمبادىء الثورة ونشأتها ومراميها، نرى ان ايجاد هذه الدويلات في الشام، من حدود مصر الى العراق الى تركيا، هو تقسيم ضار بمصلحة العرب؛ وانه التحديد الذي أقامه شكل الانتدابين؛ وانه هو الذي كافحه الوطن ووقف في وجهه. فان قبلنا هذا التقسيم واقررناه، فكأننا رضخنا لما كانت الامة رفضته» (ص ٢٤٣ - ٢٤٤).

ب - هذه هي نقطة الابتداء التي يستند اليها اصحاب المشروع في الدعوة لمشروعهم. على ان هذه النقطة تقترن بامر آخر، يستند اليه اصحاب المشروع ايضاً: وهو المؤتمران السوريان العامان، اللذان عقداً في عامي ١٩١٩ و١٩٢٠.

اما المؤتمر الاول فقد عقد في دمشق في الثاني من يوليو عام ١٩١٩، جامعاً «ممثلين عن المناطق الثلاث، الشرقية والغربية والجنوبية، من سوريا، وممثلاً للطوائف الاسلامية والمسيحية واليهودية». وقد التأم هذا المؤتمر لتقديم مقرراته للفرع الاميركي من لجنة الحلفاء المشتركة، فاتخذ بالاجماع مقررات تسعة، وبالاكثرية قراراً عاشراً. وبين المقررات التي اتخذها المؤتمر بالاجماع، المواد الاولى والثانية والثامنة، التي تنص على ما يلي:

« ١ - الاستقلال السياسي التام لسوريا، التي يحدها من الشمالا طوروس، ومن الجنوب خط من رفح الى الجوف، تابعاً الحدود الحجازية السورية تحت العقبة؛ ومن الشرق، الفرات والخابور، وخط من شرقي ابي كمال الى شرقي الجوف؛ ومن الغرب، البحر الابيض المتوسط».

« ٢ - ان تكون حكومة سوريا ملكية دستورية مبنية على قواعد المبادىء الديمقراطية، واللامركزية الواسعة التي تصون حقوق الاقليات. وان يكون الامير فيصل ملكها الاول».

« ٨ - ان لا تتجزأ سوريا، ولا تنفصل فلسطين، او المناطق الساحلية غرب جبل لبنان عن الوطن الام، وان تحفظ وحدة الامة تحت كل الظروف.»

ج - بعد انعقاد هذا المؤتمر باقل من سنة، عقد مؤتمر أخر في دمشق، في ٧ و٨ مارس سنة ١٩٢٠، باسم «المؤتمر السوري العام»، بصفته يمثل الامة السورية في مناطقها الثلاث: الداخلية والساحلية والجنوبية (فلسطين) تمثيلاً تاماً». وقد اعلن مقرراته التالية؛

«... نحن، اعضاء هذا المؤتمر، بصفتنا ممثلين للامة السورية في جميع انحاء القطر السوري، نتكلم بلسانها، ونجهر بارادتها، نرى وجوب الخروج من هذا الموقف الحرج، واستناداً على حقنا الطبيعي والشرعي في الحياة الحرة، وعلى دماء شهدائنا المراقة، وجهدنا المديد في هذا السبيل المقدس، وعلى الوعود والعهود والمبادىء السامية السالفة الذكر، وعلى ما شاهدناه ونشاهده كل يوم من عزم الامة الثابت على المطالبة بحقها ووحدتها، والوصول الى ذلك بكل الوسائل، فأعلنا باجماع الرأي»:

« ١ - استقلال بلادنا السورية بحدودها الطبيعية (ومنها فلسطين) استقلالا تاماً لا شائبة فيه على الاساس المدني النيابي...»

« ٤ - وقد اخترنا سمو الامير فيصل ابن جلالة الملك حسين - الذي واصل جهاده في سبيل تحرير البلاد، وجعل الامة ترى فيه رجلها العظيم - ملكا دستورياً على سوريا، بلقب صاحب الجلالة الملك فيصل الاول...»

« ٦ - على ان تدار هذه المقاطعات على طريقة اللامركزية الادارية، وان تراعى اماني اللبنانيين الوطنية في كيفية ادارة مقاطعات لبنان ضمن حدوده المعروفة قبل الحرب العامة، بشرط ان يكون بمعزل عن كل تأثير اجنبي...»

وقد استند سمو الامير عبد الله، في بلاغه المشار اليه آنفاً، الى قرار هذا المؤتمر بقوله:

«ها نحن اولاء نذود بالطرق السياسية - ولما يبدو من بوارق الرجاء في وعود الحلفاء، بحكم جهادنا الماضي وقيامنا الحاضر على امر سوريا الجنوبية - عن ارادتكم المعلنة في قرار المؤتمر السوري العام، يوم ٨ آذار ١٩٢٠، وعما حمل هذا القرار التاريخي، ورسائل مكماهون، بيتنا الهاشمي من امانة...»

كما وان «المجاهدين القدماء» قد علقوا على هذا القرار بقولهم:

«ان هذا القرار التاريخي، الصادر بالاجماع عن مندوبي المناطق السورية، ساحلاً وداخلاً، شمالاً وجنوباً - والمعبر عن ارادة الشعب السوري الحقيقية في جميع اقاليمه، قد حمل البيت الهاشمي، الرفيع العماد، العمل لتنفيذه».

«وان ما تضمنته رسائل مكماهون، وما عهد به جلالة المغفور له الملك حسين، الى صاحب السمو الملكي الامير عبد الله بن الحسين، من امر الديار الشامية، على اثر احتلال الجيش الافرنسي لدمشق، وما قام به سموه من المرابطة عبر الاردن، وقد عقدت له راية الوطن العربي السوري الاكبر، في جزء هام من اجزاء بلاد الشام، لمواصلة الجهاد عند كل سانحة، في سبيل الاماني العربية، واعادة بناء الدولة السورية الكبرى - كل اولئك لما يجعل العرب في جميع الاقطار يغتبطون ببلاغ سموه الكريم، المذاع اخيراً على الامة العربية السورية بوجه خاص، والعالم العربي بوجه عام... سدد الله خطى العرب، وحقق الاماني القومية بالدولة السورية الكبرى ضمن الوحدة العربية والاستقلال التام...».

تطور المشروع :

هذه هي المستندات التي ارتكز عليها سمو الامير عبد الله في امنيته بتحقيق مشروع سوريا الكبرى.

ولكن ظروف واوضاع العالم العربي، بعد الحرب الاولى، لم تجر حسب هواه... ولم تتجه نحو تقريب امنيته من التحقيق، بل بددت هذه الامنية وكادت تقضي عليها. وفي هذا يقول، في مذكراته: (ص ٢٤٢).

«وما ان ألقت الحرب اوزارها، حتى عاد اناس من العرب، الذين كانوا يخدمون الاتراك بالاتفاق مع حزب الاتحاد والترقي، واختلطوا برجال الثورة العربية في هذه الانحاء، واختطفوا منهم زمام التوجيه، فعملوا على استقلال سوريا والعراق. وكان عهد سايكس بيكو. وجاءت الانتدابات على موجبه. فكافحوها، واوجدوا الميثاق القومي الذي نص على حدود سوريا من اولها الى آخرها: ميثاقاً لا يأتيه الباطل بين يديه، ولا من خلفه».

«ثم جاءت الضربة الفرنسية، واخرج الملك، ونكست الاعلام، فتخبطت سوريا بعد ان اضاعت مركزها العالي الرفيع، وتقسمت كما هو معروف الى سوريا ولبنان الخاضعين للانتداب الفرنسي، وفلسطين وشرق الاردن الخاضعتين للانتداب البريطاني. وجاء التحديد الحاضر بين اجزاء هذا البلد الواحد، على هذه الكيفية، ولهذا السبب، ولقيام الانتدابين...»

وظل الامير طوال هذه المدة يغذي امنيته، وينفخ في شعبه روح المطالبة بتحقيقها. الى ان جاءت الحرب الاخيرة، فازداد حماساً لمشروعه، ودعوة له. يظهر ذلك كله من الخطب السنوية التي كان يلقيها في ذكرى عيد النهضة (٩ شعبان عام ١٣٣٤هـ - ١٠ حزيران عام ١٩١٦)، وكان يصر في كل منها عل ضرورة تحقيق المشروع.

في اثناء الحرب الثانية، رأى سمو الامير ان الفرصة مناسبة للعمل على تقويض الاوضاع والكيانات القائمة، وتحقيق مشروعه. لا سيما وان هذه الكيانات قد بدأت تستقر بشكل ينذر مشروعه بعدم التحقيق. فعزم على البدء بالعمل الجدي لتحقيق مشروعه. ومرت الدعوة للمشروع بالتالي بالمراحل التالية:

أ - المرحلة الاولى ابتدأت اثناء قيام «مشاورات الوحدة العربية» بناء على دعوة من رفعة النحاس باشا. فقد خشي سمو الامير ان تتجه المشاورات نحو جهة غير الجهة التي كان يعمل لها - اي ان تنحو نحو تحقيق وحدة او اتحاد عربي، تدخله الدول التي يطمح سموه بتوحيدها فرادى؛ بدلاً من أن تعمل المشاورات على توحيد هذه الدول اولاً، ثم ادخالها مجموعة، ضمن الاتحاد او الوحدة العربيين: وهذه الخشية واضحة في الصفحات ٢٤٤ - ٢٤٩ من مذكرات سموه.

ولهذا، فقد اوفد سمو الامير الى هذه المفاوضات فخامة رئيس وزرائه، توفيق باشا ابو الهدى، وزوده بتعليمات معينة ليقوم

بالمفاوضات على هديها. وهده التعليمات (المنشورة في مذكرات سمو الامير، ص ٢٥٠ ـ ٢٥٣) تصرف الانظار عن السعي للاتحاد العربي، وتوجه السعي نحو سوريا الكبرى في الدرجة الاولى.

وفي هذه الاثناء، تقدم فخامة نوري باشا السعيد (عام ١٩٤٣) الى المستر كيزي، وزير الدولة البريطانية في الشرق الاوسط، بمذكرة تعرف بالكتاب الازرق، موسومة بعنوان «مذكرة في استقلال العرب ووحدتهم، مع اشارة خاصة الى فلسطين، ومقترحات رامية الى حل نهائي.» ورغم ان فخامة السعيد يشير بصراحة في مستهل الرسالة المرفقة بتلك المذكرة الى ان هذه الرسالة شخصية بحتة، فانه من الواضح انها كانت بايعاز من سمو الامير عبد الله ـ لا سيما وان الاخير قد اشار دائماً في تصاريحه الى اطلاع فخامة السعيد على مراميه ومساهمته في تحقيقها.

وفي هذه الاثناء ايضاً، تقدم سمو الامير من الحكومة البريطانية بمذكرة، تحمل مشروعين منفصلين: اولهما للوحدة السورية، وثانيهما للاتحاد السوري وبين هاتين المذكرتين، والكتاب السعيدي الازرق، اتفاق تام على سائر الشؤون الجوهرية.

وكان سمو الامير قد مهد لهذه المذكرات ببلاغ أصدره على الرأي العام، مر بنا ذكره في مطلع هذا الفصل.

ب ـ وعندما لم تسفر هذه المساعي جميعها عن الثمار التي كان يرغبها سمو الامير، ووقع بروتوكول الاسكندرية في سبتمبر ١٩٤٤، وميثاق القاهرة في مارس ١٩٤٥، ولم تحرك الحكومة البريطانية ساكناً لتنفيذ المشروع ـ كما كان قد استصرخها سمو الامير في مذكرته المشار اليها اعلاه ـ انتهت المرحلة الاولى من مراحل العمل للمشروع وابتدأت المرحلة الثانية: وهي مرحلة بث الدعوة الشعبية.

ولهذا نجد، بعد توقيع ميثاق القاهرة مباشرة، حملة قوية من البلاغات والبيانات، تذاع بصورة خاصة في دمشق ـ حيث كان سمو الامير قد لمس معارضة قوية في الاوساط الحكومية لمشروعه، لا سيما بعد الكلمة التي ألقاها فخامة رئيس الجمهورية السورية في فبراير من العام نفسه وأعلن رفض البلاد للمشروع.

فصدرت في هذه الاثناء بيانات عن «جماعة الاحرار» وعن «المجاهدين القدماء»؛ ووزعت نسخ عن بلاغ سمو الامير الذي نشرنا بعض فقراته فيما مر؛ كما وزعت نسخ من مقررات المؤتمر السوري الثاني الذي أشرنا اليه. وتوجه دولة حسن بك الحكيم، وهو من انصار المشروع، بمذكرة عنوانها «سوريا الكبرى» مقدمة الى رئيس وزراء الجمهورية السورية، وفيها دفاع عن المشروع من الوجهات القومية والتاريخية والعنصرية والجغرافية والحقوقية والسياسية، ومطالبة للحكومة بمناصرة المشروع وتنفيذه.

وقد أعقب سمو الامير هذه الحملة الدعائية الشعبية، بنشر مذكراته في كتاب معتدل الضخامة، فيه الكثير من الدعوة لهذا المشروع وتبريره.

ج ـ هنا انتهت المرحلة الثانية من العمل للمشروع، وَجدّ اصحاب المشروع بالعمل في المرحلة الثالثة: فكانت تصريحات الرفاعي والشريقي وسواهما من رجال الدولة الاردنية الرسميين، في عدة مناسبات، وما تزال هذه المرحلة قائمة حتى الآن.

تفصيل المشروع :

الآن، وقد قمنا بهذا العرض التاريخي لتطورات المشروع، منذ الثورة العربية حتى البلاغات الأخيرة، اصبح بوسعنا ان نحلل المشروع في تفاصيله، بالاستناد الى النصوص والوثائق المشار اليها آنفاً.

اما التصاريح المتعددة التي كان يدلي بها سمو الامير (او جلالة الملك) عبدالله او وزراؤه، للصحفيين، في مناسبات مختلفة، بصدد المشروع، والتي هي بمثابة ايضاحات للنصوص الاصلية، فلن نلجأ الى الاستعانة بها: اولاً لان ثمة مجالاً للشك في روايتها وصحتها في بعض الاحيان؛ وثانياً لانها لم تأت بجديد على النصوص الاصلية (اللهم الا في بعض التحويرات التي كان يلجأ اليها اولو المشروع لتسكيت ضجة او تهدئة عاصفة).

أ ـ نطاق المشروع :

يتناول المشروع سوريا الجغرافية، ويسعى لجمعها، كتوطئة لاتحاد اوسع مع العراق، ولوحدة عربية شاملة. وهذا واضح في ما اقتبسناه من نصوص، كما هو واضح في الكثير من اقوال الامير عبدالله التي لم نقتبسها، وفي كتاب فخامة نوري السعيد الازرق، الذي تنص المادة الاولى من خاتمته على ما يلي:

«١ ـ ان يعاد توحيد سوريا ولبنان وفلسطين وشرق الاردن في دولة واحدة».

ب ـ نوع الدولة :

اما نوع الدولة، فيتهادى بين الوحدة والاتحاد. فقد ورد في التعليمات التي اصدرها سمو الامير الى رئيس وزرائه، توفيق باشا ابو الهدى، في ٢٤ اوغسطس عام ١٩٤٣، بمناسبة مشاورات الوحدة العربية، ما يلي (مذكرات الامير ص ٢٥٠ ـ ٢٥١):

«٦ ـ وبما ان البلاد الفلسطينية والسورية، ساحلاً وداخلاً، كانت الهدف من الثورة، فهي القضية التي ينبغي اذن الخروج منها بوحدة شاملة او باتحاد تعاهدي. فبالمعنى الاول، جعل المجموع حكومة واحدة بصبغة واحدة، وفق ما جاء في قرار المؤتمر السوري ٢ تموز ١٩١٩ والمبلغ للدول ذات العلاقة يومئذ من لدن الحكومة الفيصلية. وبالمعنى الثاني، اتحاد تعاهدي يبقي الحكومات الاقليمية كما هي، ويضمها في امور تتعين لربط اجزائها بعضها ببعض تحت رئاسة واحدة.»

وقد مر بنا ان المشروعين اللذين ربطهما سمو الامير بمذكرته للحكومة البريطانية، يحتوي احدهما على تفاصيل مشروع الوحدة، وثانيهما على تفاصيل مشروع الاتحاد.

ج ـ نوع الحكومة :

يصر سمو الامير عبد الله في مذكرته للحكومة البريطانية، على توليه هو السلطة في الدولة العتيدة، كملك للوحدة او رئيس للدولة في الاتحاد.

اما غير سموه من الداعين للمشروع، فيقولون بضرورة قيام استفتاء شعبي عام يقرر نظام الحكم.

فلقد ورد في كتاب فخامة نوري السعيد الازرق، (في المادة ٢ من الخاتمة):

« ٢ ـ ان يبت سكان هذه الدولة انفسهم في نوع الحكومة التي تتخذها هذه الدولة: سواء اكانت ملكية ام جمهورية وايضاً سواء أكانت وحدة ام اتحاداً.»

كما ورد في «البيان رقم ٢» الصادر عن «جماعة الاحرار» في دمشق، بتاريخ ٢٧ فبراير ١٩٤٥، بعنوان «بلاد الشام امينة لميثاقها القومي»، رداً على خطاب فخامة رئيس الجمهورية السورية، الذي اعلن فيه فخامته تمسك البلاد بالنظام الجمهوري ـ ما يلي:

«ان بلادنا لا تتمسك بشكل مخصوص من انظمة الحكم: فهي ترحب بكل نظام ديمقراطي، سواء أكان ملكياً ام جمهورياً، يوحد اجزاءها ويلم شتاتها ويصون حريتها.»

لكن البيان يسارع الى الاستدراك، دفاعاً عن الملكية، بما يلي:

«... وليست حماية الحريات الدستورية وقفاً على نظام معين: فالحريات في مصر وانكلترا والعراق الملكية مصونة، مثلما هي مصونة في الجمهوريات الاميركية والفرنسية مثلاً. ان بلادنا لا ترضى ان يكون النظام الجمهوري مبرراً لاستبقاء التجزئة، وعثرة في طريق الوحدة ـ وليست بلادنا اقل وطنية من جمهورية البندقية، التي تخلى رئيسها عن رئاسة الجمهورية، وكتب الى الملك عمانوئيل رسالة يقول فيها: ناد بوحدة ايتاليا، وانا والجمهوريون جميعاً نؤيدك، ونبايعك ملكا علينا، ونمشي وراءك!»

د ـ لبنان :

جاء في توصيات سمو الامير الى رئيس وزرائه (ص ٢٥٢ من المذكرات) ما يلي:

«واما لبنان، فلا مانع من جعل الخيار له في الوحدة او الاتحاد مع كل البلاد العربية، واحتفاظه بما يريد من شكل وكيفية على ان **مسالة لبنان الكبير هي من جملة الحقوق السورية التي لا ينبغي اغفالها!**».

وجاء في المادة الثامنة من خاتمة الكتاب الازرق ما يلي:

« ٨ ـ ان يمنح الموارنة في لبنان ـ اذا شاءوا ـ ادارة ممتازة على نحو ما كانوا يتمتعون به في خلال السنوات الاخيرة من عهد الامبراطورية العثمانية. وستستند هذه الادارة **الخاصة... الى ضمان دولي...**».

وجاء في بيان «جماعة الاحرار» المشار اليه:

«واما لبنان، فما كان لنا ان نتخلى عنه او ننكره. **واذا صرحت فئة من سكانه على ان يبقى متمتعاً بشيء من مظاهر الانفصال، فان هذا الحرص لا يمكن ان يمنع الاقضية والبلدان التي الحقت به من ربط مقدراتها حتى الآن بمقدرات الوطن الأم، وبذلك تتحقق ارادة الشعب السوري، بل ارادة كل عربي مخلص!**».

هـ ـ فلسطين :

واما بصدد القضية الفلسطينية فقد اشار سمو الامير على رئيس وزرائه، اثناء المشاورات للوحدة العربية، بما يلي: (ص ٢٥٢ ـ مذكرات الامير):

« ٩ ـ اما القضية الفلسطينية فقد اعلنت بريطانيا العظمى سياستها فيها في الكتاب الابيض الذي لم تنقضه الى اليوم. وليس بد من ادخال فلسطين في الاتحاد او الوحدة.»

على ان شروط هذا الادخال لا يحددها سموه، رغم ان فخامة نوري باشا السعيد يحددها، في كتابه الازرق، بما يلي:

« ٦ ـ يمنح اليهود في فلسطين ادارة شبه ذاتية في المنطقة التي يكونون اكثرية فيها، مع منحهم الحق في ادارة مناطقهم الريفية وفي المدن. ويشمل ذلك المدارس والمؤسسات الصحية والشرطة، على ان تكون هذه المؤسسات تابعة لاشراف الدولة السورية بوجه عام. (ويلاحظ هنا ان المدارس مستثناة من هذا الاشراف!)

« ٧ ـ تكون مدينة القدس مدينة يباح دخولها لمنتسبي جميع الاديان بقصد الزيارة او العبادة، وتتألف لجنة خاصة من ممثلي الاديان الثلاثة السائدة لضمان ذلك.»

(كما وتنص المادة الثامنة على ان تستند هاتان الادارتان على ضمانة اجنبية).

و ـ الاسكندرون:

وتجدر الاشارة الى انه ليس في اي من التصاريح التي وقعت عليها ايدينا ما يذكر الاسكندرون وكيليكيا ووضعهما بالنسبة الى هذه الوحدة. وهذا امر سنعنى بالتعليق عليه في الفصل التالي.

ز ـ الصداقة البريطانية :

وتستند هذه الوحدة الى اعتراف الحكومة البريطانية بها، وسندها اياها: فمشروع فخامة نوري السعيد مقدم الى وزير بريطاني؛ وجلالة الملك عبدالله لا يخفي في سائر تصريحاته عظيم امتنانه للحكومة البريطانية والمساعدات التي قدمتها له. كما وأن مذكرته المشار اليها مقدمة الى الحكومة البريطانية، وتطالب هذه الحكومة بتحقيق المشروع. وهي تنص في المادة ٣ هـ من المشروع الاول والمادة ١٤ من المشروع الثاني، على صيانة المصالح البريطانية في الدولة العتيدة بموجب معاهدة.

الخلاصة :

والخلاصة ان مشروع سوريا الكبرى، كما تبلور منذ الثورة العربية، ودعا اليه ويدعو جلالة الملك عبد الله واتباعه نوري

باشا السعيد، يرمي الى ايجاد وحدة او اتحاد بين الجمهورية السورية (باستثناء كيليكيا والاسكندرون والمملكة الاردنية، وفلسطين (باستثناء البقعة اليهودية المتمتعة بالحكم الذاتي ولبنان (اذا شاء اهله: واذا لم يشاءوا، فالمقاطعات الاربع التي ضمت اليه بعد الحرب!) ـ في ظل نظام يملك فيه جلالة الملك عبد الله ملكاً دستورياً (الا إذا ابدى الشعب لدى استفتائه رغبة بنظام آخر!).

الأخطار التي ينطوي عليها المشروع

لقد بات في وسعنا الآن ان ندرس «مشروع سوريا الكبرى»، دون التخبط في مفاهيم غامضة او فكر مبهمة، لمشروع، مشوش: واصبحنا قادرين على توقع النتائج العملية التي يؤدي اليها المشروع حتماً، والاخطار التي ينطوي عليها.

١ ـ المشروع يهدد الاستقلال والسيادة:

من الواضح ان المشروع، حسب التفاصيل التي مرّ بنا ذكرها، يهدد استقلال لبنان تهديداً مباشراً صريحاً ـ كما وانه يهدد هذا الاستقلال مداورة ايضاً، بالنسبة لتهديده لاستقلال الجمهورية السورية الشقيقة.

اذ ان المشروع يربط مصير الجمهوريتين بمصير المملكة الاردنية، ويخضع سياسة هذه الدول جميعاً، وفلسطين معها، لتوجيهات العاهل الاردني.

وبقطع النظر عن الميول السياسية الخاصة التي يكنها جلالة الملك عبد الله للدولة البريطانية، التي ارتبط تاريخه بها منذ بدء حياته السياسية، وبقطع النظر عن الاتجاه الموالي لها الواضح في سائر اقواله وكتاباته وتصرفاته السياسية ـ يجدر بنا ان نلاحظ ما يلي:

ان الجمهوريتين اللبنانية والسورية تتمتعان الآن، من الناحية الحقوقية الدولية، باستقلال تام ناجز، لا تقيده اية ارتباطات دولية، او اية معاهدات تحد من طلاقيته: واما المملكة الاردنية فمرتبطة بمعاهدة، مهما قيل في ظروفها ومبرراتها، فلا مندوحة عن التصريح بانها تكبلها بقيود شديدة، وتربطها بالتزامات وواجبات، لمدة خمس وعشرين سنة، لا تتيح للناظر المجرد ان ينظر اليها كدولة مستقلة استقلالاً فعلياً باي معنى من معاني الكلمة.

(ولست بحاجة، ايضاحاً لهذه الحقيقة، الى اكثر من الاشارة الى المواد ١ و ٧ و ١٤ من المعاهدة الاردنية، والمواد ١ و ٢ و ٣ و ٤ و ٦ و ٧ و ٩ من ملحق المعاهدة).

كما وان الجمهوريتين اللبنانية والسورية تتمتعان بمركز لائق باستقلالهما في منظمة الامم المتحدة وتساهمان في المجالس واللجان الدولية المنبثقة عن تلك المنظمة مساهمة البلدين السيدين: في حين ان المملكة الاردنية لم تُقبل بعد في عداد الدول المستقلة في المنظمة الاممية.

فان ربط مصير الجمهوريتين، والحالة هذه، او احداهما، بمصير المكة الاردنية غير المستكملة اسباب السيادة، وغير المستقلة فعلياً، لرجعة الى الوراء في تاريخهما السياسي والقومي، وتنازل عن كرامة الاستقلال، وتساهل في المطمح الاعظم الذي لا يجوز ان تضن دولة بدماء ابنائها في سبيل التوصل اليه، فكيف بها اذ وصلت اليه ثم جاءت تتنازل عنه طوعية واختياراً؟

ان توحيد او اتحاد هذه الدول، اذن، بعد ان جنت الجمهوريتان استقلالهما التام، ليهدد هذا الاستقلال حتماً تهديداً مباشراً، ولينزل كلاً من الجمهوريتين الى مرتبة التابع لدولة اجنبية، السائر في ركابها.

واذا كانت المملكة الاردنية قد ارتضت لنفسها بالتزامات تبطل استقلالها، فلا يجوز لها ان ترضى بان تكون سبباً لربط بلدان متاخمة شقيقة اخرى: بمثل هذه الالتزامات، بعد ان تكون هذه البلدان قد تخلصت منها بتضحيات سخية!

ولئن يكن هذا الخطر خطيراً في كل ظرف وكل زمان ـ نظراً لكونه منافياً لمطامح الدول الراقية، التائقة للحرية ـ فهو خطر بصورة خاصة في هذا الظرف، الذي يعاني فيه العالم ازمة دولية حادة التوتر، تنذر بالانفجار أو حرب طاحنة.

ان الدول البعيدة النظر، لا سيما الصغرى منها، يجب ان تبني سياستها الخارجية على أساس مصلحتها وسيادتها. ولئن جاز لها أن تقرر، ساعة انفجار الأزمة الدولية، محالفة جبهة من الجبهات المتصارعة (وان تختار الجبهة التي تضمن لها، بمبادئها وأساليبها، احتراماً لسيادتها، والتي تضمن استتباب السلم العالمي الصحيح) ـ فلتكن هذه المحالفة حرة مختارة، منبثقة عن ارادة دولة سيدة، ولا تكوننّ الدولة مكرهة على هذه «المحالفة» الصورية، ومرغمة على المشي في ركاب تلك الجبهة، كنتيجة لالتزامات سابقة ارتبطت بها، فاستسلمت والحالة هذه بسيادتها واختيارها استسلاماً تاماً.

٢ ـ المشروع يهدد كيان لبنان:

واما لبنان، فان المصير الذي ينتظره من هذا المشروع انما هو احد اثنين: اما القبول بالوحدة او الاتحاد دون قيد او شرط، او الرفض، والعودة الى الحدود القديمة، والتخلي عن المقاطعات الاربع، والتقلص ثانية الى نطاق «لبنان الصغير».

اولا ـ اما الاحتمال الاول، فمردود من اساسه: لان الشعب اللبناني، على اختلاف فئاته ونزعات ابنائه، قد رفضه رفضاً باتاً، ولأن كل توحيد لا ينبثق عن رغبات الشعب ليناقض مبادىء حرية الشعوب في تقرير مصيرها، كما وانه يحمل في احشائه العوامل التي ستقضي عليه وتحطمه.

ثانيا ـ واما الاحتمال الثاني، فهو مصير لا يرضاه اي مخلص للبنان، ولا يرضى به اي مواطن محب للبنان او لبلده، من ابناء البلدان الشقيقة المتاخمة، الداخلة ضمن نطاق المشروع! وذلك للاسباب التالية:

أ ـ لأنه يجعل كيان الدولة اللبنانية مستنداً الى الضمانة الدولية، الامر الذي يعيد الى لبنان وضعاً طالما ثار ابناؤه المخلصون عليه، وتاقوا الى التخلص منه، والذي قد تخلصوا منه تخلصاً تاماً يوم نالوا استقلال دولتهم، فاصبح كيانها يرتكز في الدرجة الاولى على ارادتهم، قبل ان يرتكز على ضمانة الدول الاجنبية! هذا، فضلاً عن ان تركيز كيان الدولة

اللبنانية على ركائز الضمانة الدولية، ليس في مصلحة جارات لبنان على الاطلاق، لانه يجعل من هذا الوضع مصدراً للكثير من التدخلات التي تنتقص من سيادة الدول المتاخمة وتهدد سلامتها.

ب ـ ولانه، بما يؤدي اليه من انكماش في مدى لبنان، يجعل من لبنان العتيد مجتمعاً طائفياً، هو بمثابة «الوطن المسيحي» الذي طالما تاق اليه نفر من غير المخلصين للبنان وغير الفاهمين مصالحهم الحقيقية.

ج ـ ولانه، بالنظر لهذا الاعتبار الاخير، يشجع بقاء العصبية الطائفية، التي كانت حتى الآن علة العلل في ادواء هذا الوطن ومفاسده، وتجر هذه العصبية في ذيولها تكتل الاقليات وذعرها، فتنشأ اقليات في لبنان، واقليات طائفية في الاقطار الشقيقة ـ وتتسابق هذه الاقليات في الحالتين الى الالتجاء بالحماية الاجنبية والتدخل الاجنبي، الامر الذي يضرب المعول الاخير في عملية هدم استقلال لبنان واستقلال جاراته.

٣ ـ المشروع وفلسطين:

وحين يتعرض المشروع للقضية الفلسطينية، نراه يمهد السبيل لقيام وضع خطر كل الخطورة:

أ ـ فهذا الوضع ينافي اماني الشعب الفلسطيني، صاحب الكلمة الاخيرة في وطنه، واماني الشعوب العربية جمعاء.

ب ـ كما انه ينافي سائر اعتبارات العدالة والحقوق القومية التي يملكها الشعب الفلسطيني في أرضه.

ج ـ ويهدد سلامة الدول المتاخمة، لا سيما لبنان ـ الذي هو مطمح الصهيونية الاول بعد استقرارها في فلسطين. ان الصهيونية، الطامحة الى الارتكاز في فلسطين وترسيخ جذور مؤسساتها الاقتصادية والعسكرية والسياسية هناك، انما تتهيأ للامتداد من فلسطين كنقطة انطلاق، واقتحام حدود الدول المتاخمة، واخضاعها لنفوذها، وجعلها جزءاً من «ارض اسرائيل». ولا شك ان لبنان وجباله وشواطئه تشكل المرمى الاول الذي تهدف هذه المؤامرة الصهيونية للاستيلاء عليه.

ولم يتردد الصهيونيون يوماً عن تغذية حلمهم الذهبي في التمتع بمصايف لبنان صيفاً، وثلوجه شتاءً، وفي اعادة العصر الذي استعمل فيه ملكهم لبناء هيكل عاصمته خشب الارز الخالد... كما انهم لم يخفوا يوماً مطامحهم في جعل جبال لبنان الجميلة مورداً للارتزاق لهم، بتحويلها الى مصايف يزعمون انهم اجدر باستثمارها واعرف باساليب استغلالها من اللبنانيين!

ان الوضع الذي يدعو مشروع «سوريا الكبرى» الى اقراره في فلسطين هو وضع خطر لكل هذه الاعتبارات ـ كما وانه اقرار بسياسة الامر الواقع التي وضع البلاد فيها الانتداب البريطاني والاستعمار الصهيوني. وان القبول بمبدأ الدولة اليهودية ذات الحكم الذاتي، ليس سوى اقرار بوعد بلفور، وبمشاريع التقسيم المختلفة الالوان، الواحدة الجوهر، التي تقدمت بها الحكومة البريطانية او الهيئات الصهيونية في فترات مختلفة، والتي رفضها الفلسطينيون ورفضتها الشعوب العربية جمعاء! وليس ثمة من فرق اساسي بين الحل الذي يقترحه «مشروع سوريا الكبرى» لقضية فلسطين، وبين الحل الذي قدمته الحكومة البريطانية، في البيان المعروف ببيان موريسون (الذي القي بالنيابة عن رئيس الوزارة البريطانية في مجلس العموم البريطاني بتارخ ٣١ يوليو ١٩٤٦) والذي كان المشروع البريطاني الرسمي المقدم في مؤتمر لندن ـ ذلك المشروع الذي نص على ما يلي:

«٧ ـ ان افضل وسيلة للتوصل الى هذا الامر... (اي الى اتاحة القوة، لكل من الطرفين، لادارة اعماله بنفسه) انما هي في انشاء مقاطعات عربية ويهودية تتمتع بقدر كبير من الحكم الذاتي...».

إن «مشروع سوريا الكبرى»، والحالة هذه، بقبوله مبدأ السيادة اليهودية في بقعة من الارض التي يدعو لتوحيدها، ليسيء الى الوحدة التي يعمل لها بكاملها لانه يحتفظ في صميمها بعنصر خطر!

وان اثارة هذا المشروع مجدداً، في هذا الظرف ـ وهو فترة الانتظار بين الدورة الاولى لمؤتمر لندن والدورة الثانية ـ ليسهل مهمة الدولة البريطانية في إقناع الوفود العربية بالمشروع البريطاني الذي سبق لهذه الوفود أن رفضته بالدورة الاولى.

٤ ـ كيليكيا والاسكندرون:

وفضلاً عن ذلك، فان المشروع، باهماله المطالبة باسترجاع كيليكيا والاسكندرون الى احضان الوطن الام، ليبرر الاعتقاد بانه يضحي بهاتين البقعتين على مذبح رغبة اصحابه بتحقيقه السريع!

وانه ـ بالنظر لما يُعرف عن فخامة نوري باشا السعيد من اهتمام بضمان الصداقة التركية ـ وبالنظر للترابط الوثيق بين ساسة عمان وبغداد من جهة، وساسة انقرة من جهة اخرى، في سبيل ايجاد مثلث قوي ضمن الجامعة العربية، يكون كافياً لموازنة التكتلات العربية الاخرى التي لا تنظر بعين الرضى الى سياسة الكتلة الهاشمية ـ بالنظر لهذه الاعتبارات، تصبح الخشية من تنازل اصحاب المشروع عن كيليكيا والاسكندرون نهائياً، خشية مستندة الى الكثير من المبررات.

ان هذا الموقف من كيليكيا والاسكندرون، كموقف المشروع من فلسطين، هو تنازل عن الحقوق الطبيعية للشعب صاحب العلاقة، وهو بالتالي يناقض اماني الشعب صاحب المصلحة، واماني الشعوب العربية جمعاء.

وكما أن الشعب اللبناني لم يقف ولن يقف، وكذلك حكومته، من القضية الفلسطينية موقف المحايد، بل اعتبرها قضية تهم لبنان كما تهم فلسطين ـ فكذلك ان الشعب والحكومة اللبنانية ليقدران الاخطار التي تهدد لبنان من جراء التنازل التام عن الاسكندرون وكيليكيا للمغتصب الاجنبي، ويشجبان المشروع لهذا السبب، (كما يشجبانه بسبب موقفه من قضية فلسطين).

٥ ـ نظام الحكم والحياة:

أ ـ واخيراً، فان «مشروع سوريا الكبرى»، من حيث هو يدعو الى نظام ملكي، يتيح لسائر المساوىء التي تقترن بالنظام الملكي عموماً ان تفعل في شل حياة الدولة العتيدة. وان هذه المساوىء، التي تخف حدتها نسبياً في المجتمعات الراقية، تبرز بشكل اكثر وضوحاً في مجتمع كمجتمعنا، ليس لابنائه النضوج المدني، الكافي لصيانة الحياة الاجتماعية من عبث الملكية.

ب ـ والملكية، اذ تقترن بالشكل التيوقراطي من الحكم ـ المبني بدوره على الطائفية، وعلى الخلط بين الشؤون الدينية وشؤون الدولة، والذي يقود الى اللامساواة المذهبية، وبالتالي الى تذكية العصبية الطائفية ـ يصبح خطرها ابلغ واشد، لأنها تذكي أنذاك العصبية الطائفية البغيضة، التي هي مصدر ادوائنا الاجتماعية، وتثير نغمة الاقليات، وذعرها، وتكتلها، وتتيح بالتالي للدول الأجنبية ان تجدد دائماً مبرراً لتدخلها في الشؤون القومية بشكل يتنافى والسيادة القومية التامة.

ج ـ وفضلاً عن ذلك، فان الحريات المدنية، ومفاهيم الحياة الاجتماعية التمدنية التقدمية، تصبح في خطر اكيد، في ظل حكم كالحكم المتوقع بسطه في الدولة العتيدة.

واذا كان اللبناني الواعي يعتقد، عن حق، ان كيان دولته منوط بمصير هذه القيم التمدنية، وفي مقدمتها الحرية، في ربوع هذه الدولة، واذا كان يحافظ على حريته وعلى قيمه، محافظته على كيان دولته، واذا كان اللبناني الواعي يتوق الى جعل دولته معقلاً يصون الحريات ويرسخها، ويحقق النظم المدنية الراقية، المستندة الى مقاييس العدالة والمساواة والتعاون ـ فان اللبناني الواعي، لا شك، سيقف وقفة المدافع العنيد في وجه كل مشروع يدعو لاقامة نظام من الحكم يهدد هذه القيم ولا يبالي بتحقيقها.

وكذلك، فان هذا اللبناني الواعي، ينظر ولا شك الى تحقيق النظم التي تحافظ على هذه القيم وتصونها في دولته، كامر لا يتجرد عن الدعوة لتحقيق نظم مماثلة في البلدان المتاخمة ـ وذلك تنفيذاً لمتطلبات الروح الانفتاحية التي يتحلى بها، والتي لا تنفصل عن هذه القيم بعينها، بل التي لا يمكن لانسان ان يتوق لهذه القيم الا وان يتحلى بها... ولهذا، فان اللبناني الواعي المنفتح، الذي يسعى للمحافظة على هذه القيم والحريات في دولته، لن يكون لا مبالياً بمصير هذه القيم والحريات في الدول المتاخمة ـ بل هو حتما في طليعة المدافعين عنها ضد كل افتئات، في دولته كما في الدول المتاخمة.

إن اللبناني الواعي المنفتح، اذ يتشبث بهذه القيم، ويرى في وجودها مبرر وجوده، ليعنى ولا ريب بصيانة هذه القيم من الانظمة المعادية لها ـ كالنظام المتوقع بسطه في ظل «مشروع سوريا الكبرى» ـ لا في لبنان فحسب، بل في سائر الدول المتاخمة: لانه يعنى بهذه القيم بحد ذاتها، فيسعى لصيانتها اينما امتهنت، من جهة، ولانه يشعر بالخطر الذي يلحق بهذه القيم في لبنان، في حالة قيام نظم معادية لها في الاقطار المحيطة بلبنان، من جهة ثانية.

الخلاصة

وقصارى القول:
ان مشروع سوريا الكبرى يهدد استقلال الدولتين المستقلتين في البقعة المنوي توحيدها، ويبتر منها الاسكندرون وكيليكيا، ويرسخ الطائفية في لبنان، ويعمل على جعله وطناً دينياً لفئة معينة، كما يبني من الناحية الثانية وطناً يهودياً في قلب بقعة عزيزة، ناضلت وجاهدت في سبيل الدفاع عن كيانها ضد الدخلاء اليهود. والى جانب هذا كله فهو يشيد نظاماً للحكم ولادارة الدولة، يناهض سائر اسس المدنية الحديثة ومفاهيمها، وسائر القيم التي يتعشقها كل مواطن منفتح!

موقف الحزب القومي من المشروع

١ ـ رفض المشروع:

لجميع هذه الاعتبارات، لقد قرر المجلس الاعلى الموقر ما يلي ـ في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٥ نوفمبر ١٩٤٦ ـ وكلفني بإذاعة هذا القرار:
أ ـ ان الحزب القومي يشجب «مشروع سوريا الكبرى» ويرفضه رفضاً باتاً.
ب ـ ان الحزب القومي يدعو سائر المواطنين المخلصين، في سائر الدول المنوي توحيدها، الى مقاومة المشروع ومكافحته.

٢ ـ برنامجنا الايجابي:

على أننا، اذا ما رفضنا «مشروع سوريا الكبرى» لسائر هذه الاعتبارات، لا يسعنا في هذا المقام، الا ان نثبت «برنامجنا الايجابي»، المنبثق عن مبادئنا الاصلاحية واهدافنا السياسية، والذي نعتبره السياسة التي يحسن اتباعها ـ في الجمهورية اللبنانية والجمهورية السورية والمملكة الاردنية وفلسطين ـ لأنها تؤمن التطور نحو الانسجام الذي تتطلبه المصالح المشتركة، المنبثقة عن دورة الحياة الاجتماعية الاقتصادية التي تشترك بها هذه الدول.

١ ـ يجب العمل على تأمين او استكمال السيادة في كل من الدول المتاخمة غير المستقلة فعلياً ـ ويتطلب ذلك:

أ ـ استكمال تحرير شرق الاردن من كل قيد من القيود التي تجعل استقلالها الحالي شكلياً واسمياً فقط.

ب ـ انقاذ فلسطين من الاستعمار المزدوج الذي اخضعت له، ومن الاخطار المتوقع حلولها لها.

ج ـ انقاذ كيليكيا والاسكندرون، وارجاعهما الى حظيرة الوطن الأم.

٢ ـ اما الدولتان المستقلتان ـ الجمهوريتان اللبنانية والسورية ـ فمن الواجب على ابنائهما أن يدافعوا عن استقلالهما ضد كل عدوان اجنبي، صريحاً كان ام مستوراً، علنياً كان أم خفياً، فيصبح ويظل استقلالهما تاماً فعلياً ناجزاً.

٣ ـ يجدر بابناء هذه الدول ـ المستقلة، او الطامحة بالاستقلال ـ ان يعملوا على اساس المبدأ القائل: بان ضمانة الاستقلال الاولى والاخيرة في بناء مجتمع سليم صحيح صالح. ولذلك فعليهم جميعاً ان يعملوا، كل في بلده، على محاربة المساوىء والمفاسد الاجتماعية، الراسخة في اعماق نفوس المواطنين، ومؤسساتهم، واساليب حياتهم، والعابثة بتجانسهم ورقيهم، والمهددة مصيرهم، وان يعملوا كل في بلده، على اشادة المجتمع الجديد، المرتكز على مفاهيم الحياة المدنية العصرية، المحقق في نفسه معنى الاجتماع الصحيح، وان يعملوا على الاستزادة من الحريات، وعلى تطهير دولهم من بقايا النظم التي لا تتفق مع اساليب الحكم والحياة المدنية، بل تعرقل قيام الحكم الشعبي الصحيح والحياة القومية الصالحة.

ويجدر بابناء كل من هذه الدول ان ينظروا الى الرابطة الوثيقة القائمة بين اتمام هذا الاصلاح في دولة ما من دولهم، واتمام الاصلاح المماثل في الدول المتاخمة ـ تلك الرابطة التي يولّدها التأثير والتأثر المتبادلان، كنتيجة للتفاعل الحياتي الطليق المستمر بين هذه الدول.

٤ ـ على هذه الدول ان تجري سياستها الخارجية والاقتصادية، وتوجيهاتها الثقافية والاجتماعية والعمرانية، بتجانس تام: ذلك التجانس الذي قد اثبت القدر الضئيل الذي قد تحقق منه حتى الآن، بين الجمهوريتين اللبنانية والسورية، عظم الفائدة المجنية منه، والذي ستثبت ولا شك الاستزادة منه فائدة متبادلة مشتركة اشد لهذه الدول.

٥ ـ على هذه الدول ان تعمل بتعاون وثيق فيما بينها وبين الدول العربية الاخرى، ضمن «الجامعة العربية» ـ حتى تصبح الجامعة العربية، كما يجب ان تكون، مؤسسة ذات وزن، في تقرير مصير العالم العربي، والمحافظة على استقلال وسلامة كل دولة من دوله.

٦ ـ على هذه الدول متابعة اشتراكها في اعمال منظمة الامم المتحدة والمجالس واللجان الدولية، لتثبيت مركزها الدولي، وللمساهمة في الاعمال التي تقوم بها هذه المؤسسات، والتي من شأنها ترسيخ السلم العالمي واتاحة الازدهار والرقي في العالم.

ان في هذا البرنامج الانفتاحي الواعي، الذي ينظر الى الواقع بعين بصيرة، فيرى سائر زواياه، وبالتالي سائر متطلباته ـ ان في هذا البرنامج، التعبير الصحيح عن اماني الفئات الواعية من ابناء هذه الدول، التي تنشد التجانس فيما بينها، مع المحافظة على الاوضاع الاستقلالية القائمة، من جهة... كما وان في هذا البرنامج، من الناحية الثانية، خير درع يقي المصالح التي يهددها «مشروع سوريا الكبرى» تهديداً مباشراً ورهيباً...

عن المركز ـ بيروت
٦ ديسمبر، ١٩٤٦

عميد الاذاعة
فايز صايغ

ـ ٢١ ع ـ
مذكرة السيد حسن الحكيم
رئيس وزراء سوري سابق
المتعلقة بانشاء دولة سوريا الكبرى
(سوريا ولبنان وفلسطين وشرق الاردن)
١٩٤٧/٣/٢٥

(غالب العياشي. الإيضاحات السياسية. ص ٥٠٩ ـ ٥١٧).

حضره رئيس الوزارة السورية الجليل [جميل مردم]
يا صاحب الدولة:

لا جدال بأن الوحدة العربية السياسية هي الهدف الاسمى لكل عامل وطني مخلص يعتز بوطنيته وقوميته ويريد ان يكون لامته أثرها المحمود في عالم الحضارة وصوتها المسموع بين الامم الحرة ومساهمتها الفعلية في خدمة السلم العام ولكن اذا تعذر تحقيق هذه الامنية الغالية الان، وكان طريق الوصول اليها لا يزال شاقاً وطويلاً، يحتاج الى كثير من التمهيد وكثير من الصبر، فلا اقل من ان يبدأ فيها بتشييد كل قطر بناءه تشييداً محكما بحيث يجمع شتات اجزائه، ويؤسس كيانه على عناصر تفيض عليه الحياة وتنفخ في جسمه الروح، خصوصاً اذا كان كل جزء من هذه الاجزاء لا يستطيع ان يعيش بدون الاخر، وهذا ما يستدعي قبل كل شيء توجيه اجزاء البلاد الشامية (سوريا ولبنان وفلسطين وشرق الاردن) وانشاء دولة سوريا الكبرى منها ضمن دائرة جامعة الدول العربية التي احتفل في ٨ ربيع الثاني سنة ١٣٦٤ وفي ٢٢ آذار سنة ١٩٤٥ بتوقيع ميثاقها في الشقيقة الكبرى مصر الخالدة، والتي يمكن ان تعد خطوة اساسية اولى في الوحدة العربية المنشودة. وبما ان بعض الشخصيات المسؤولة والهيئات السياسية ادلت اخيراً برأيها بشأن هذا التوحيد فقد رأيت من واجبي كعامل في القضية العربية ان اعلن بصراحة سيري في صفوف الساعين وراء تحقيق هذا المطلب الوطني السامي وان ابسط لدولتكم فيما يلي الحقائق التاريخية الثابتة والاجماع الشعبي بشأنه لكي تقوم الحكومة بما يجب عليها من المساعي الجدية بهذا الشأن.

الحقائق التاريخية من جهة وحدة سوريا الجغرافية والعنصرية، سوريا وطن ذو وحدة جغرافية، يسكنه عنصر من دم واحد ولغة واحدة وعادات وتقاليد واحدة ولهذا العنصر خصائص حيوية كاملة، مستمدة من طبيعة الاقليم الذي يعيش فيه، وتكون وحدته السياسية.

وحدتها الجغرافية

اما كون سوريا وحدة جغرافية فظاهر من القاء نظرة بسيطة على مركزها الاقليمي، فهي ذات حدود طبيعية قلما تتوفر ببلد آخر في العالم، فجبال طوروس من الشمال وصحراء بلاد العرب والخابور والفرات من الشرق والبحر المتوسط من الغرب وصحراء سيناء من الجنوب وجميع هذه الحدود بين

صحراء ونهر وبحر وجبل، هي الفواصل الطبيعية التي تفصل كل وطن كامل الحدود عن الاخر، وليست هذه الحدود من وضع وطنيين متطرفين في مطاليبهم بل هي حدود اتفق عليها اشهر قدماء المؤرخين حتى عهد العرب والخلفاء والفاطميين والمماليك بسوريا. فلما انتقلت الى ايدي الترك ادخلوها ضمن نظامهم الاداري وقسموها الى ولايات ولم ينظروا الى اي حد طبيعي كما كانوا يفعلون في جميع البلدان التي احتلوها فكان شأنها في ذلك شأن (الاناضول) ومكدونيا وغيرهما، ومع هذا فان مؤلفيهم لم يغفلوا عن الاشارة الى هذه الحدود الطبيعية فقد قال جمال بك استاذ الاحصاء في المدرسة المالية ومدير الاحصاء في وزارة الزراعة في مؤلفه «الاحصاء» المطبوع في استنبول سنة ١٣٢٨ و١٩١٢ تحت عنوان: «الجغرافية الطبيعية لسوريا وفلسطين»:

«من اهم اجزاء المملكة العثمانية ايضاً سوريا الممتدة على ساحل البحر الابيض المتوسط من خليج اسكندرون حتى العريش، فهذه القطعة هي مثل سائر اجزاء المملكة مأهولة من اقدم العصور بالسكان ومتقدمة كثيراً من جهة العمران، ان هذا الجزء الواسع المعروف باسم سوريا وفلسطين هو قطعة تمتد بين الصحارى المسماة ببادية الشام وبين البحر الابيض المتوسط وعرضها (١٥٠)ك.م. ويحدها في الشمال سلسلة جبال طوروس وهي، اي سوريا، تمتد من الشمال الى الجنوب من سفوح هذه الجبال الى جنوب جزيرة سيناء وساحل البحر الاحمر وطولها يزيد على (ثمانمائة) كيلومتر. اما مساحة هذه الارض الواسعة المسماة بسوريا وفلسطين فأنها اكثر من (مليونين)ك.م. على ان معظم الذين عنوا بوصف سوريا الطبيعي من الكتاب الاوروبيين ايضاً لم يهملوا ذكر هذه الحدود الطبيعية ولعل احدثهم عهداً بذلك هو «الكونت دي غونتو بيرون» السكرتير الخاص لمسيو (جورج بيكو) اول مندوب سامي افرنسي في سوريا. فقد قال في كتابه (كيف استقرت فرنسا في سوريا) «ان الطبيعة منحت سوريا حدوداً واضحة كل الوضوح فالبحر المتوسط من الغرب وجبال طوروس وأنتي طوروس من الشمال الغربي والشمال وحوض دجلة الاعلى والاوسط من الشرق وبلاد العرب وسيناء من الجنوب». وقد قال نابليون عن حدود سوريا: «انه لا توجد بلاد افضل حدوداً من هذه البلاد للدفاع عنها...» واتفق الحلفاء في مؤتمر (سان ريمو) اتفاقاً تاماً على حدودها الشمالية التي كانت اهم نقط النزاع..

وحدتها العنصرية

ان الذين يدعون ان سوريا مؤلفة من شعوب عديدة لا يستطيعون ان يقيموا اي دليل علمي على ذلك وعندما يضطرون الى اقامة الدليل يضربون مثلا بتعدد المذاهب والاديان فيها ويحاولون جعل كل دين او مذهب وحدة عنصرية، ولكن الحقيقة مناقضة لذلك كل المناقضة ومتى كان الباحث يستعرض الحقائق العلمية فقط لا يستطيع ان يجد في سوريا سوى عنصر واحد من دم واحد يتكلم لغة واحدة ويعيش بعادات وتقاليد واحدة.

لقد اجمع معظم المؤرخين على ان جميع الشعوب التي استوطنت سوريا وتألف منها العنصر السوري جاءت من جزيرة العرب كسكان سوريا الاصليين، وكالفينيقيين الذين جاءوا من خليج فارس وكالهجرات التي تعاقبت على سوريا بعد ذلك وجميع سكان شبه جزيرة العرب من عرق واحد وهم يتكلمون العربية جميعاً منذ فجر التاريخ وقد اثبت المؤرخون انهم كانوا قبل ذلك يتكلمون لهجات متشابهة متفرعة من لغة واحدة. اما العناصر الفاتحة التي جاءت الى سوريا فمعظمها لم يشارك السوريين في حياتهم التجارية والزراعية بل كان يقاسمهم ثمار الانتاج فقط، ولذلك كان الغرباء ينزحون عنها عندما يغلبون على امرهم ولا يتركون في الدم السوري سوى قليل من الاثر. نعم، ان بعض العناصر الآسيوية كالاكراد، والجركس، والترك، قد اختلطوا بالسوريين منذ عهد العباسيين الى هذا العهد ولكن العنصر السوري العربي كان يهضم جميع هذه العناصر فتفقد كل مميزاتها بعد جيل واحد في سوريا وتذوب في كتلة سورية.

الاجماع الشعبي

بشأن دولة سوريا بحدودها الطبيعية.

١ ـ ان المؤتمر السوري العام الذي كان يمثل الامة السورية العربية في مناطقها الثلاث الداخلية والساحلية والجنوبية (فلسطين) تمثيلاً صحيحاً طلب في جملة ما طلبه في المذكرة التي قدمها سنة ١٩١٩ الى اللجنة الاستفتائية الاميركية التي كان يرأسها المستر «كراين» الاستقلال السياسي التام لسوريا ضمن حدودها الطبيعية وهي جبال طوروس شمالاً ورفح الخط الممتد من الجوف الى العقبة جنوباً والفرات والخابور في الخط الممتد شرقي البو كمال الى شرقي الجوف شرقاً والبحر المتوسط غرباً.

٢ ـ ان المؤتمر المشار اليه اعلن في ١٦ جمادى الاولى سنة ١٣٣٨ و٧ اذار سنة ١٩٢٠ استقلال سوريا بحدودها الطبيعية ومنها فلسطين استقلالاً لا شائبة فيه على الاساس النيابي على ان تراعى أماني اللبنانيين الوطنية في ادارة مقاطعتهم لبنان ضمن حدوده المعروفة قبل الحرب بشرط ان يكون بمعزل عن كل تأثير اجنبي ورفض مزاعم الصهيونيين في جعل فلسطين وطناً قومياً لليهود او محل هجرة لهم.

ولما كان جلالة المنقذ الاعظم المغفور له الملك حسين بن علي وانجاله العظام هم الذين انجدوا سوريا عندما استغاثت بهم وانقذوها مما أصابها من الاضطهاد والقتل والتعذيب على يد جمال باشا السفاح وحرروها وهم الذين حاربوا وجيوشهم العربية في صفوف الحلفاء وكان لهم اليد الطولى في تعجيل انتصارهم في الشرق فقد اختار المؤتمر في نفس الوقت جلالة المغفور له فيصل بن الحسين ملكاً دستورياً على هذه البلاد التي اصبحت تدين من اقصاها الى اقصاها لهذا البيت الرفيع العماد بالوفاء تقديراً لاعماله العظيمة في سبيلها واعترافاً باياديه البيضاء عليها. وقد ابلغ هذا القرار في حينه الى الدول وما زالت الحكومات السورية المتتابعة تعتبر ذلك اليوم التاريخي اي يوم ٨ آذار سنة ١٩٢٠ الذي تم فيه اعلان القرار المذكور وتنصيب فيصل ملكاً على سوريا حتى الان عيداً رسمياً تعطل الحكومة دوائرها فيه كل سنة وتمجد

الامة ذكراه.

٣ ـ اعتبر المؤتمر المشار اليه في جلسته المنعقدة في ٢٤ جمادى الاولى سنة ١٣٣٨ و١٥ تموز سنة ١٩٢٠ قراره التاريخي السالف الذكر بمواده الاساسية الثلاث قراراً واحداً لا يقبل التجزئة.

٤ ـ اعترفت لجنة الاستفتاء الاميركية في تقريرها ان سوريا المتحدة نالت اكبر نسبة في الف وخمسماية عريضة وهي ٢٤ بالمئة من مجموع العرائض وقالت ان سوريا المتحدة يدخل فيها (كيليكيا) والصحراء وفلسطين وتحدد عادة (جبال طوروس) شمالا ونهر الفرات والخابور والخط الممتد من البوكمال الى شرقي الجوف شرقاً و(رفح العقبة) جنوباً و «البحر الابيض المتوسط» غرباً وزادت على ذلك قولها مع ان الوحدة السورية هي المادة الاولى في برنامج استقلال دمشق فان عدداً كبيراً من المسيحيين في المقاطعات كلها يؤيدونها كما تدل عليها العرائض.

٥ ـ اجماع جميع الهيئات القومية السياسية في مختلف العهود التي مرت بالبلاد العربية بعد الحرب العالمية الاولى على المطالبة بسوريا الطبيعية ومنها (حزب الاستقلال العربي) الذي كانت بيده مقاليد الحكم خلال سنتي ١٩١٨ و١٩٢٠ وقد ذكر في المخطرة التي قدمها الى لجنة الاستفتاء الاميركية بتاريخ ٢٨ حزيران سنة ١٩٢٠ نفس الحدود المنوه بها آنفاً وحزب الشعب الذي تألف في سنة ١٩٢٥ وكان من اعضاء مجلس الادارة الاثني عشر المغفور له الدكتور شهبندر وفوزي الغزي، والسادة الافاضل فارس الخوري، وجميل مردم بك، ولطفي الحفار، وتوفيق شامية، واحسان الشريف، وسعيد حيدر، وحسن الحكيم. وقد جاء في خطبة فارس بك الخوري في حفلة افتتاحه بدمشق في ١٤ ذي القعدة سنة ١٣٤٣ و٥ حزيران سنة ١٩٢٥ بشأن وحدة البلاد السورية بحدودها الطبيعية التي هي من جملة مبادىء الحزب بجانب السيادة القومية ما يأتي:

وحدة البلاد السورية بحدودها الطبيعية، وهذه ايضاً حالة مفقودة فان السياسة الحاضرة قد قضت على سوريا بالتقسيم والتجزئة وشطرت منها جزءاً كبيراً في الجنوب ووضعته في ايد اخرى، كما بترت منها اقساماً في سائر الجهات وقطعت اوصال الجسم الواحد وهذه الحالة اذا طال عليها الامد جيلاً بعد جيل تقضي الى حل العرى وفك الروابط الموجودة بين افراد الشعب الواحد ناهيك بالاضرار المادية التي تنزل بالامة من جراء العراقيل التي احدثها هذا التقسيم في المواصلات وفي المبادلات التجارية.

حزب الشعب القديم يعتقد ان البلاد السورية ضمن حدودها الطبيعية مأهولة لشعب واحد تجمعه روابط الجنس واللغة والعادات والاخلاق وله ان يتمتع بوحدته ويستفيد من نتائجها المالية والمعنوية وليس للمنافع الاجنبية ان تحول بينه وبين حقوقه المشروعة او تؤول الى اضعافه وانحلاله فالحزب بوضعه هذا الهدف بين الاهداف التي يسعى اليها قد استقضى حقاً من اصرح حقوق السوريين واعتمد السعي الى غاية يتمناها السوريون كافة بل هي الركن الذي لا تقوم لهم قائمة بدونه.

ومن الهيئات التي طالبت بالوحدة السورية الكتلة الوطنية، وقد جاء في ردها على بيان المفوض السامي للجمهورية الافرنسية في سوريا ولبنان الذي القاه في جنيف امام لجنة الانتدابات بتاريخ ١٥ شباط سنة ١٩٣٣ وعلى الاجوبة التي فاه بها امامها وعلى تقرير المفوضية الافرنسية المقدم اليها. وقد وضع هذا الرد الدكتور عبد الرحمن بك الكيالي بقرار المؤتمر الوطني المعقود في حلب بتاريخ ١٦ شباط سنة ١٩٣٣ بما يأتي.

الصفحة (٥) بعنوان «البيان يخلو من الصراحة التي تؤمن السيادة والوحدة»..

«ولما كان البيان يتعلق بسيادة الامة ووحدتها من جهة وبالاعمال والتطورات التي تسعى اليها السلطة الافرنسية من جهة اخرى وحيث ان فيه غموضاً وابهاماً وتأويلات لا يصح السكوت عنها وبما ان مطاليب الامة السورية التي طالما جاهرت بها ورفعتها الى عصبة الامم والحكومة الافرنسية لم تتحقق الخ...»

وشرح الرد المذكور بان هذه المطاليب قد وردت في تقارير اللجنة التنفيذية للجامعة العربية والوفد السوري وفي التقارير المقدمة من قبل وفود دمشق وحلب وسائر البلاد السورية ايام وجود المفوض السامي الافرنسي (سراي) وانها تتلخص اولا بالوحدة التامة الطبيعية بما فيها اراضي العلويين وجبل الدروز ولواء الاسكندرون مع البقاع والاقضية التي الحقت بلبنان الصغير رغم ارادة اهلها.

(صفحة ٤٤) بعنوان «وسئل عن الاقسام الملحقة بلبنان فلم يجب بشيء»..

«سكت لان الاقسام الملحقة بلبنان الصغير وهي طرابلس، وبيروت وصيدا، وصور وجبل عامل، وبعلبك، وحاصبيا، وراشيا، والبقاع، كانت موضوعاً لمناقشات خصوصية وعامة في كل الظروف وكما قلنا في السابق طالما تقدمت الاحتجاجات والمضابط ضد فصلها والحاقها وطلب من السلطة ارجاعها حتى ان ممثلي جبل عامل وبيروت وصيدا وصور والبقية في المجلس النيابي الرسمي وعند وضع دستور الجمهورية قد احتفظوا بحقوقهم ولم يقرروا التجزئة كما وان الوفود السورية التي تقدمت الى (سراي) ناقشته في موضوع ارجاع البلاد الملحقة بلبنان الصغير. وفي سنة ١٩٢٥ عندما عقد الاتفاق بين (دي جوفنيل) والوفد السوري و(دي جوفنيل) والوزارة (الدامدية) الوطنية كان من موادها اعادة طرابلس والاقضية الاربعة واستفتاء جبل الدروز والعلويين للالتحاق بالوحدة، وفي سنة ١٩٢٨ كانت مذكرات هاشم الاتاسي وهنانو متفقة على الحاق المقاطعتين المذكورتين بالوحدة السورية وجعل طرابلس منفذاً لسوريا. وكل هذا من حقائق تاريخية واجماع شعبي يوجب ان تؤلف سوريا الطبيعية وحدة سياسية كما ترتأي الآن الهيئات السياسية العاملة وذوو الرأي المستقيم وهم الاكثرية الساحقة في البلاد.

واما المخاوف التي تساور النفوس من الصهيونية فالعرب على حق بالطبع فيها اذ ان خطر الصهيونية لا يقتصر على فلسطين وحدها بل يمتد ان عاجلاً وان آجلاً الى سوريا والعراق وشرق الاردن ومصر وغيرها من البلاد العربية، وهذا ما يقتضي بأن تكون فلسطين وديعة في ايدي الامة العربية بجميع اقطارها ويوجب على هذه الاقطار التعاون على درء

الخطر الذي يهددها بجميع الطرق وبما يصون حقوق عرب فلسطين القومية والسياسية في وطنهم الخاص الموروث عن الاباء والاجداد. ومن البديهي ان سوريا الكبرى تكون اقوى واقدر في المساهمة مع الدول العربية في دفع هذا الخطر عن سوريا المجزاة.

وعليه ارجو من دولتكم بذل المساعي الجدية التي يمليها الواجب الوطني في سبيل تحقيق هذه الامنية الغالية ويد الله تبارك هذه الامة الكريمة وترعاها.

وتفضلوا يا دولة الرئيس بقبول وافر الاحترام.

دمشق في ١١ ربيع الثاني سنة ١٣٦٤ و٢٥ آذار ١٩٤٧.

رئيس مجلس الوزراء السوري سابقاً

حسن الحكيم

ـ ٢١ ف ـ
مشروع الملك عبد الله بن الحسين لسوريا الكبرى والاتحاد العربي
عمان ـ ١٩٤٧/٨/٤

(غالب العياشي. الايضاحات السياسية. ص ٥٠٥ ـ ٥٠٨).

بيان ملكي
سوريا الكبرى والاتحاد العربي

قل هذه دعوة الحق ربنا افتح بيننا وبين قومنا بالحق وانت خير الفاتحين

[قرآن كريم]

ايها الشعب العزيز:

اما وقد اعربت مملكتنا الاردنية الهاشمية وسائر الدول العربية الكريمة عن راي العرب جميعاً في قضية فلسطين العزيزة (الجزء الجنوبي من بلاد الشام) وادلينا جميعاً بحججنا الواضحة في مواجهة لجنة التحقيق الدولية واجمعنا امرنا على مطاليب واحدة قوامها استبعاد التقسيم والغاء الانتداب واستقلال فلسطين على اساس (ديموقراطي) ووقف الهجرة اليهودية وقفاً تاماً فقد وجب علينا ان نواصل جهادنا المشترك لدعم ما ادلينا به بتحقيق وحدة بلادنا وبالتمكين للقدرة القومية في الديار الشامية، والهلال الخصيب تمكيناً مؤيداً ليس بالاقوال وحسب بل بالافعال ايضاً. عامدين في حدود الامكانيات المشروعة لمحو ما ترتب على الانتدابات الاجنبية الزائلة من آثار التجزئة المجحفة بحقوق بلادنا الشامية ومصالحها المشتركة بعد ان اصبح هذا الامر حقاً من حقوقنا الخاصة لا يحق لغير الاقاليم السورية ان تتدخل فيه دوليا وقومياً.

ايها الشعب العزيز:

ها ان دعاة التفرقة والقطيعة والانفصال ما زالوا يبيتون بالاراجيف والاجحاف لدعوة ميثاقنا المشترك ثم ما زالوا يقيمون من شكل الحكم الطارىء على الجزء الشمالي من الوطن العزيز عقبة كأداء ليحولوا دون وحدة الوطن او اتحاده وهم يعلمون حق العلم ان شكل الحكم حق من حقوق الامة، لا يستأثر بفرضه على البلاد الواحدة شخص او حزب او اقليم كما يعلمون حق العلم ان شكل الحكم في الدولة «السورية الكبرى» ما زال قائماً في قرار الجمعية التأسيسية الاولى «اي المؤتمر السوري العام» محمولاً على استفتاء دولي وعلى الارادة القومية العامة وان نظاما جمهورياً اقليمياً اوجدته التجزئة الاستعمارية وقام تحت انتداب فرض بالقوة لن ينسخ ميثاقاً قومياً مشتركاً قد انبثق عن ارادة الشعب بكامله وفي هدى حريته التامة.

بل ان نظام الدولة السورية الكبرى ما زال منوطاً بارادة الامة فإما رجوع الى الاصل او استفتاء جديد... ومجلس تأسيسي واحد يضم ممثلي الاقاليم السورية جميعاً فيضع دستور الدولة الموحدة او الدول الاقليمية المتحدة بمحض اختياره وعلى مقتضى حق تقرير المصير وفي ضوء الحرية المضمونة المأمونة. الا ان «الاردن» لمواصل دعوته الحرة الى الوحدة الشامية والاتحاد العربي مستمسكاً في هذه الدعوة الفاضلة والقضية العادلة بالاصل وهو مع احتفاظه بكامل حقوقه المشروعة لن يقيم اية عقبة شكلية في سبيل الوحدة او الاتحاد محتكماً في كل هذا الى ارادة الامة مجتمعة لا متفرقة وغير ناكل ولا متراجع عن خيار ترك لبنان.

ايها الشعب العزيز:

ليس ما ندعو اليه مجرد كلمة بل هو امل منشود وحقيقة آتية وان الضمير القومي يحزنه ان يقول قائل بأن ميثاق الجامعة العربية يوجب المحافظة على الوضع القائم في البلاد العربية، اي يوجب شل حركة التطور العربي بالمحافظة على التجزئة التي بيتها الاستعمار الاجنبي لغير مصلحة الشام بل لغير مصلحة العرب جميعاً. الا ان في مثل هذا القول لخروجاً على ميثاق الجامعة وتحطيماً لاهدافها العليا، وانه ليحفزنا الى الجهر من غير لجلجة او جمجمة، لان مبادىء الثورة العربية التحريرية المنبثقة عن الوجدان القومي والمكتوبة بدمع العرب ودمهم ما زالت مهوى هوى العرب جميعاً. مؤمنين بأن الشام وهي ما زالت مقطعة الاوصال والارحام، لم تقدر على تمزيقها وسد طريقها مثبتة في الحق وعيها مضاعفة في الله سعيها.

ايها الشعب العربي العزيز:

الا ان الجهد بحق الوطن هو الحق في كل زمان ومكان، وانه لمن هذا الجهر ان تنادي الاقاليم الشامية او حكوماتها الرسمية الى عقد مؤتمر قومي تمهيدي يقرر الامور الاتية:

١ ـ وضع تصميم الوحدة او الاتحاد السوري موضعياً وفي حدود المواثيق الدولية والاماني القومية والمصالح الاقليمية المشتركة.

٢ ـ اعتبار الوحدة او الاتحاد السوري قضية خاصة بالدول السورية الاقليمية وبارادة الشعب السوري وحده وفي حدود وطنه الكامل جغرافياً وتاريخياً وقومياً.

٣ ـ وضع التحفظات الضامنة براءة الوحدة او الاتحاد من كل ما ينقص الحقوق القومية الاستقلالية المكتسبة دولياً في حدود ميثاق الامم المتحدة:

٤ ـ تحديد مركز فلسطين من الوحدة او الاتحاد السوري على الوجه الذي يوقف خطر الصهيونية وقفاً تاماً.

٥ ـ دعوة الحكومات السورية الاقليمية الى اتفاق مشترك ينتهي الى عقد جمعية عمومية (مجلس تأسيسي) تضم ممثلي الاقاليم السورية جميعاً لوضع دستور الدول على اساس الوحدة او الاتحاد في ضوء التصميم المقرر.

٦ ـ التنادي حال قيام الدولة السورية الكبرى الى الاتحاد العربي العهدي في الهلال الخصيب (الشام والعراق) تحقيقاً لما رسمته مبادىء الثورة العربية التحريرية واوجبه ميثاق ٨ آذار وافسح له السبيل ميثاق جامعة الدول العربية.

هذا ما ندعو اليه ونعمل على تحقيقه لا نبغي من اجله الا وجه الله الكريم ومستقبل العرب العظيم. وانه الحق المبين، ولياتينكم نبأه بعد حين.

عمان في ١٧ رمضان المبارك سنة ١٣٦٦

الموافق ٤ آب سنة ١٩٤٧

ـ ٢١ ص ـ
خطاب الرئيس السوري شكري القوتلي في حفلة التكريم التي اقامها على شرفه رئيس الوزراء السوري جميل مردم حول مشروع سوريا الكبرى
دمشق ـ ١٩٤٧/٩/١٥

(شكري القوتلي يخاطب امته ـ بيروت: مركز الوثائق المعاصرة، ١٩٧٠، ص . ١٧١ ـ ١٨٤).

وقد سرنا بسياستنا هذه في جو يسوده الاخلاص والصفاء، ولكن الاطماع أبت إلا أن يعكر صفاء هذا الجو، فأثارت ما أسموه مشروع سوريا الكبرى.

ومن غريب المصادفات أن هذه النغمة كانت تطلع علينا كل مرة، كانت بلادنا، أو أحد الاقطار العربية، يجتاز عقبة أو يعاني صعوبة، فكأن باعث هذا اللحن كان يتعمد الاعنات والاحراج والاشغال فضلا عن النزوع الى تحقيق يفتح على البلاد ثغرة ويخفي وراءها الويل والهول.

لقد كنت أؤثر أن أغفل ذكر هذه الدعوة، وأن أتجاهل بحث موضوعها، مكتفيا بالاشارة الى عبارتي المقتضبة في خطابي أمام مجلس النواب في ٢٦ شباط ١٩٤٥ عقب إثارة هذه القضية بغية ايجاد البلبلة والقلق أمام اجتيازنا غمرة من غمرات كفاحنا في سبيل الجلاء.

ولكن الدعوة الى هذا المشروع اتخذت هذه المرة شكلاً لم يعد يجوز السكوت عليه، إذ تجاوزت حد التصريحات وتقمصت في بيان صادر عن رئيس دولة منتمية الى جامعة الدول العربية، أذيع على الناس يحمل في أعلاه شعاراً وتاجاً، ثم تجاوز حدود الاعراف والتقاليد الدولية والدبلوماسية، وشذ عن المنطق السائد بظهوره في رسالة موجهة الى رئيس دولة، أقل ما يطلب فيها منه أن يحنث باليمين التي أقسمها بالاخلاص الى دستور الامة، وأقل ما يبغي من وراء القصد الذي هو العرش والصولجان، تطويق عنق الامة بقيود نزلت في بلد عزيز نربأ بأنفسنا أن نرزح تحت كابوسها بعد أن بلغنا نعمة الحرية الكاملة وتمام السلطان.

ومن العجيب أن يعمد رئيس دولة منتقصة الحرية، مثلومة السيادة، الى نعت جمهوريتين مستقلتين ذاتي سيادة كاملة معترف بهما من لدن دول العالم، وداخلتين في هيئة الامم المتحدة، بحكومات اقليمية يجب أن يضمها الى عرشه، ويخضعها الى مصيره، تحت ستار مموه من وحدة واتحاد.

فما هو الحق الذي يستند اليه ليكون هو صاحب الدعوة الى الاتحاد المزعوم؟

أهي نظرة الحق الالهي التي أصبحت في دفائن تاريخ الحكم الاستبدادي والتي كان الاسلام منذ عهد الصحابة الاولين أول مناهض لها، إذ قام الحكم على الشورى، وأنكر أن تكون الحكومة كسروية أو قيصرية؟!

أم هو النزول على حكم الامة والعمل على مشيئتها، والامة في بلادنا قالت كلمتها الواضحة، وأعلنت ارادتها الصريحة بطرق الاستفتاء الشرعية القانونية. فقد اختارت سوريا الجمهورية نظام حكم لها في أول فرصة استطاعت أن تعرب فيها عن ارادتها، وذلك عن طريق مجلسها التأسيسي عام ١٩٢٨، وما زالت في كل مرة تدعى فيها للافصاح عن رأيها تقر حكم دستورها وتثبت اختيارها، وهذا ما حصل في سنتي ١٩٣٦ و١٩٤٣، وللمرة الرابعة في شهر تموز من عامنا هذا دعي الشعب السوري للانتخاب وهو ينعم بأوسع ما يتصور من حرية، ويتمتع بأوسع ما يمكن من سلطان قومي بعد أن تم له الجلاء طليقاً من كل عهد يلزمه، أو قيد يحد من سيادته، فأجاب من جديد على هذه الدعوة بانتخابه نوابا أجمعوا على تمسكهم بالمبدأ الجمهوري.

وكان مجلس الامة السابق أعلن رسمياً في جلسة عقدها في ٢٢ تشرين الثاني ١٩٤٦ عقب إثارة نغمة سوريا الكبرى شجبه بالاجماع هذا المشروع اثر بيان وزير خارجيتنا، وأعلن فيه سياسة الحكومة المستوحاة مما جاء في خطاب رئيس الجمهورية امام المجلس عام ١٩٤٥ والقائمة على التمسك بالنظام الجمهوري ودفع كل ما يمكن أن يحمل بين طياته من طغيان صهيوني.

فإذا كان الاستفتاء الذي يلوح به، فالاستفتاء قد حصل مرات أربع في هذه البلاد ولم يبق الا أن يستفتى الجزء الاردني الذي انفصل عن الوطن الام اثر نكبة الاحتلال وأقيم فيه وضع انتدابي شيد في ظله عرش اميري لا يستند الى دستور ولا قانون.

وإذا كان لا بد من استفتاء فإنما ينبغي أن يجري الآن في هذا الجزء من الوطن العزيز.

وإذا كان مبرر هذه الدعوة هو زعم الوحدة والاتحاد العربي، فالوحدة لا تتم الا بانضمام الفرع الى الاصل والجزء الى الكل، بعد أن يحرر الاول من قيوده حتى لا يجر العليل العدوى الى السليم.

ونحن نرى أن لا مجال للشركة والاشتراك بين طليق ومقيد. فما دامت هذه القيود موضوعة لا مجال إذن لهذه الوحدة المنشودة.

أما الحرص على اتحاد العرب، فأحسب أنه لا يكون بانتهاك ميثاق جامعتها والتدخل في شؤون دولة مستقلة وشقيقة، ومحاولة خلق الاضطراب في بلادها بغية تحقيق أطماع خاصة، والتآمر على نظام الحكم القائم فيها، واشغال البلاد

العربية في موضوع مصطنع في وقت هي أحوج ما تكون الى جمع كلمتها، وتوحيد جهودها، لمعالجة قضاياها الحيوية الكبرى، فبينما يحدق بفلسطين خطر عظيم ويدنو منها شبح التقسيم، ويهدد طغيان الصهيونية مستقبل العرب جميعاً، تطلق صواريخ سوريا الكبرى وجذورها كامنة بين المطامع ومشاريع التقسيم.

لقد هتك البيان المؤرخ في السابع عشر من رمضان والرابع من آب حرمة جامعة الدول العربية بما تضمنه من تدخل في شؤوننا ونحن من دول الجامعة العربية، وتخط لحدود العرف السائد في علاقات الدول بعضها بين بعض، ومخالفة لميثاق الامم المتحدة التي تفاخر سوريا أن تكون عضواً من أعضائها، وتجاوز على مبادىء القانون الدولي.

فكان من الحق علينا أن نقول كلمة الامة وأن نقف منه الموقف الذي يفرضه علينا واجب الاخلاص لاستقلال البلاد ودستورها.

فأعلنا بالاشتراك مع لبنان العزيز الذي لم يسلم من تعرض المنشور الاردني لكيانه، الاستنكار والاحتجاج في بيان بيت الدين في السابع والعشرين من آب، وظاهرنا في موقفنا بيان حكومة جلالة ملك المملكة العربية السعودية الصريح القاطع، وايد وجهة نظرنا بيان حكومة جلالة ملك مصر، وسار على غراره في التأييد ناطقاً باسم فلسطين بيان الهيئة العربية العليا، كما أعرب العراق عن عدم ارتياحه لتشبثات عمان.

وقد بادر نواب الامة قبل اجتماع المجلس وجميع الهيئات في البلاد حواضرها وبواديها، وأصحاب الشأن والفكر والرأي والصحافة، الى استنكار هذا البيان وشجبه، باعتباره مشروعاً صهيونياً استعمارياً، وأعلنوا تأييدهم المطلق لكل ما ترى الحكومة اتخاذه من تدبير لصيانة استقلال البلاد وسيادتها والمحافظة على نظام حكمها الجمهوري. فلم يعد بد من استعمال الكلم الصريحة المباشرة جواباً على الافتئات والتحديات.

إنني بلسان هؤلاء النواب بل بلسان الامة التي انتخبتهم والتي أولتني شرف رئاستها، أتقدم بالشكر الى البلاد العربية الشقيقة التي سارعت الى تأييدنا، وأعلن بكل صراحة وجلاء إننا مع تمسكنا الوثيق بعهد جامعة الدول العربية وحرصنا الشديد على ميثاقها بروحه وحرفه، وإيماننا الراسخ بأن تعزيزها تعزيز لاستقلال البلاد العربية، نعتقد جازمين بأن مصلحة إتحاد العرب وسلامة جامعتهم هي في القضاء في المهد على المحاولات التي ترمي الى تحقيق هذا المشروع الذي يهدد ديار الشام حالاً، وجميع بلاد العرب مآلا، بما ينطوي عليه من نوايا وخطط صهيونية.

وقد عزمنا إزاء التصدي للنيل من جمهوريتنا أن نرجع نحن ايضاً الى الاصل في أمرنا، فنعلن إن للمواطنين في شرقي الاردن أن يطالبوا بحق بلادهم في الانضمام الى الوطن الام، والانضواء تحت لواء الجمهورية، المستندة في حكمها الى سلطان الامة، والقائمة على مبادىء الشورى والانتخاب، الضامنة لحريات الفرد وحقوق المواطن والانسان.

نحن نؤمن بالله وكتبه ورسله واليوم الآخر، ونعلم أن الحياة لا تدوم لشاب او كهل أو شيخ، ونعرف أن الحكم بمقتضى دستورنا الجمهوري مستمد من الامة التي هي صاحبة الشأن والارادة والسلطان وأن الولاية باسمها آيلة الى الزوال، ولا نقبل الوراثة ولا الانتقال، لذلك نقول قول من لا يستهدف الا النفع العام ومصلحة المجموع، ولا ينطق عن غرض أو هوى ولا يتحرى الا الحقيقة والحق: وهو إن شعب هذه البلاد يبغي الوحدة التي تعيد الفرع لاصله، على أن تكون سليمة العاقبة لا تحمل بين جوانبها ذلا ولا غلا، ولا تمس نظام الجمهورية الذي ارتضته الامة حكما لها، وهو النظام الذي يلائم طبائعها، ويوائم ما تأصل في نفوس أبنائها من عصامية وديمقراطية، ويوافق إقامة أوثق صلات المودة واواصر الاخاء مع سائر البلاد العربية الشقيقة.

وبعد، فإن سوريا ليست ملكا لبيت ولا إرثا لأحد، بل هي ملك أبنائها وإرث شهدائها، وعلى جماجم ضحاياها، وجهود وجهاد رجالها، وآلام أطفالها ونسائها، أقامت صرح استقلالها ودعائم سيادتها.

وإن أمة جاهدت طوال ربع قرن كامل، وانتزعت حقها في الاستقلال والسيادة، بعد أن مهرتها الزكي من دمائها لتعرف كيف تذود عن جمهوريتها التي أصبحت جزءاً لا يتجزأ من وضعها الاستقلالي القائم، وأن تقف سداً حائلاً دون الاطماع التي تتسمى طوراً بسوريا الكبرى، وتتلبس تارة الدعوة الى الوحدة أو الاتحاد.

إن علينا بجانب صيانة سيادتنا والمحافظة على جمهوريتنا والاعلاء من شأن بلادنا، رسالة قومية عربية، جماعها نصرة كل بلد عربي لتحقيق أمانيه في الحرية والاستقلال.

- ٢٢ -

وعود المانيا وايطاليا وبريطانيا للعرب خلال الحرب العالمية الثانية

- ٢٢ أ -
التصريح الالماني عن البلاد العربية الذي اذيع من راديو برلين
١٩٤٠/١٠/٢٣

(عبد الرزاق الحسني. تاريخ الوزارات العراقية. ج ٥ ص ١٥٥).

اعلنت الحكومة الالمانية اليوم في تصريح رسمي، انها لما كانت دوماً تشعر بصداقة صميمة متينة مع البلاد العربية، وتتمنى حياة سعيدة ورفاهاً للأمم العربية يليق بمكانتها التاريخية والطبيعية، وبأهميتها بين شعوب العالم فهي - كما كانت كالسابق - تتبع الآن ايضاً كفاح الاستقلال، تستطيع ان تعتمد وتضمن عطف المانيا في المستقبل. والمانيا بإعطائها هذا التصريح الرسمي هي على اتفاق تام مع حليفتها ايطاليا أيضاً.

[ويذكر السياسي العراقي السيد ناجي شوكة في حديث مع السيد عبد الرزاق الحسني، مؤلف الكتاب، بان السفير الالماني فون بابن وافق على مسودة بالاسس التي يجب ان يتضمنها البيان. وهي التالية]:

آب ١٩٤٠

١ - ان تعترف الحكومتان الالمانية والايطالية بالاستقلال التام للبلاد العربية المستقلة الآن، وبالاستقلال التام للبلاد العربية الخاضعة للانتدابين البريطاني والفرنسي.

٢ - ان تعلن الحكومتان: الالمانية والايطالية بأنه ليست لهما مطامع استعمارية في مصر.

٣ - أن تعترف الحكومتان: الالمانية والايطالية للبلاد العربية بحق تأسيس وحدتها القومية حسب رغائبها.

٤ - لا تعترف الحكومتان: الالمانية والايطالية بشرعية الوطن القومي لليهود في فلسطين.

٥ - ان المانيا وايطاليا لا تطلبان سوى ان تريا البلاد العربية متمتعة بالازدهار والرقي، وان تتبوأ مكانتها التاريخية والطبيعية في الكرة الارضية، وان هذا التمتع، وهذا التبؤ، هما لصالح الانسانية جمعاء، وان المانيا وايطاليا تطلبان من البلاد العربية ان تحترم حرية الكنائس، والارساليات، والعبادات المسيحية في فلسطين، ورعاية المنشآت الخيرية فيها كافة ويدخل في ذلك المستشفيات، ودور الأيتام، ومآوي العميان.

- ٢٢ ب -
مقترحات لجنة وزارة الخارجية الالمانية برئاسة الوزير المفوض فريتس غروبا حول تنظيم الدول العربية
١٩٤٢/٢/٧

(علي محافظة. موقف فرنسا والمانيا وايطاليا من الوحدة العربية ١٩١٩ - ١٩٤٥. ص ٣٩٣. نقلا عن: AA. PA, HA Etell II, 1942 - 1943, «Aufzeichung Grobba, Berlin, 7/2/1942»).

١ - بقاء العراق والعربية السعودية واليمن ومصر دولاً مستقلة.

٢ - توحيد سوريا ولبنان وفلسطين وشرقي الأردن في دولة سورية كبرى.

٣ - قيام اتحاد فيدرالي بين العراق وسوريا.

٤ - قيام رابطة تعاقدية بين جميع هذه الدول العربية.

٥ - الاطاحة بالحكم الهاشمي في العراق وشرقي الأردن. وضم معان والعقبة إلى العربية السعودية، وضم عُمان وساحل الجزيرة وحضرموت والبحرين إليها أيضاً.

٦ - تعطى ايطاليا الأولوية السياسية في هذه الأقطار، وتعطى المانيا الأولوية العسكرية. ولا يجوز لايطاليا أن تمارس أي نشاط سياسي في هذه الأقطار بدون موافقة المانيا.

٧ - تشارك اليابان في المسألة العربية بعد أن يتم الاتفاق معها على المسألة الهندية.

- ٢٢ ج -
اجوبة المستر انطوني ايدن، وزير الخارجية البريطانية، حول نظر الحكومة البريطانية بعطف لاية حركة بين العرب لوحدتهم الاقتصادية والثقافية والسياسية

(Hanzard Parliamentary Debates. Vol. 38 (1942 - 1943) Wednesday, 24th February, 1943, p. 140)

ORAL ANSWERS TO QUESTIONS

ARAB STATES, MIDDLE EAST

1 - **Mr. Price** asked the Secretary of State for Foreign Affairs whether any steps are being taken to promote greater political and economic co-operation between the Arab States of the Middle East, with a view to the ultimate creation of an Arab Federation?

The Secretary of State for Foreign Affairs (Mr. Eden): As they have already made plain, His Majesty's Government would view with sympathy any movement among Arabs to promote their economic, cultural or political unity. But clearly the initiative in any scheme would have to come from the Arabs themselves, and so far as I am aware no such scheme, which would command general approval, has yet been worked out.

Mr. Cocks: Would the right hon. Gentleman consider sending to the Middle East the very best men that the Foreign Office can command, for the purpose of getting together these Arab States? It is a very important problem that might involve the future of Palestine.

Mr. Eden: I think we are very well represented in these countries, but, as the hon, Gentleman knows, the whole prblem is a complicated one of individual national views.

«ان الحكومة البريطانية تنظر بعين العطف الى كل حركة بين العرب لتعزيز وحدتهم الاقتصادية، والثقافية أو السياسية: ولكن من الجلي ان الخطوة الاولى لتحقيق هذا المشروع يجب ان تكون من العرب انفسهم. والذي اعرفه انه لم يوضع الى الان هذا المشروع الذي سينال استحساناً عاماً».

(يوسف هيكل نحو الوحدة العربية ص ٥٦).

وله خطاب سابق القاه في بلدية لندن بتاريخ ١٩٤١/٥/٢٩ أكد فيه ان الحكومة البريطانية سوف تبذل تأييدها التام لاي خطة تهدف الى تقوية الروابط الثقافية والاقتصادية والسياسية في البلاد العربية وتلقى موافقة عامة من الشعوب العربية.

(Anthony Eden. Freedom and order: Selected Speeches, 1939 - 1945. London: Faber, 1947, pp. 104 - 105).

- ٢٣ -

كتاب القومية العربية: حقائق وايضاحات ومناهج ١٩٤٣

(كتاب القومية العربية: حقائق وايضاحات ومناهج. لا مكان، لا ناشر، لا تاريخ. ٥١ صفحة).
بيان نويهض الحوت. القيادات والمؤسسات السياسة في فلسطين. الوثيقة رقم ٣٩، ص ٧٨١ - ٧٨٨).

في السياسة القومية

١ - ما هي الفكرة العربية؟
الفكرة العربية او القضية العربية: تعبير يطلق على الحركة التي يقوم بها العرب لتحرير انفسهم من الاستعمار والاستعباد والفقر والجهل وسائر ضروب الوهن. على أن يؤلفوا شملهم ويتحدوا في دولة قومية عربية قوية متحضرة، فيصونوا بذلك كيانهم المادي والمعنوي ويرفعوا شأنهم ويستمروا في تأدية رسالتهم الى الانسانية والحضارة العالمية.

٢ - ما هي القومية العربية؟
هي مجموعة الصفات والمميزات والخصائص والارادات التي الفت ما بين العرب وكونت منهم أمة: - كوحدة الوطن واللغة والثقافة والتاريخ والمطامع والآلام والجهاد المستمر والمصلحة المادية والمعنوية المشتركة.
والقومية العربية هي محل تقديس وفخار عند العرب لانهم بها تميزوا عن سائر الأمم وامتازوا عليها خلال العصور وبها نهض مجدهم الحاضر وكفل لنفسه النمو والبقاء الى الأبد.

٣ - من هم العرب؟
العرب هم من كانت لغتهم العربية أو من يقطنون البلاد العربية وليست لهم في الحالتين اية عصبية تمنعهم من الاندماج في القومية العربية.

٤ - ما هي البلاد العربية؟
البلاد العربية هي جميع الاراضي التي تكلم او يتكلم سكانها اللغة العربية في آسيا وافريقيا. أي هذه الأراضي الواقعة في الحدود التالية:
من الشمال: جبال طوروس والبحر المتوسط.
من الغرب: المحيط الأطلسي والبحر المتوسط.
من الجنوب: بحر العرب وجبال الحبشة وصعيد السودان والصحراء الكبرى.
من الشرق: جبال بشتكوه والبختيارية وخليج البصرة.
أما الجزر القريبة من الشواطىء العربية والتي يسكنها عرب فهي عربية.

٥ - لزوم العصبية العربية وحدها:
يحرم العربي العصبيات التي تضعف العصبية العربية: كالعصبيات الطائفية والعنصرية والطبقية والاقليمية والقبلية والعائلية واشباهها.
والعربي يعلم أن الأديان السماوية ليست في ذاتها عصبية دنيوية فهو لذلك يحترمها ولا يرى فيها ما يحمله على انتقاص ولائه التام لقوميته العربية.

٦ - وحدة الهدف في الجهاد.
يؤمن العربي بأن هدفه القومي في أصله وطبعه ومنتهاه واحد لا يتجزأ ولو تنوعت أساليب الوصول اليه، وبأنه الى هذا الهدف يجب أن توجه كل الجهود الفردية والجماعية.
فالعربي يرى أن المساعي القومية التحريرية التي يقوم بها العرب في هذا القطر او ذاك من أقطارهم، لا تؤدي ولا يجوز ان تؤدي إلا الى التحرر والتوحد الشاملين.
فلكل عربي - بل عليه - ان يعمل في كل ارض عربية بما يعجل تحقيق هذه الغاية ويوطد اركانها ويكفل بقاءها.

٧ - الاختلاف والتنوع في أساليب الجهاد.
ليست أقطار العرب اليوم سواء: في العلم والجهل أو الغنى والفقر أو السيادة والاستعباد. فلذلك جاز أن تتنوع أساليب الحركات السياسية والاجتماعية فيها وان تختلف باختلاف القطر، على أن يقوم بينها جميعاً ضابط يؤلفها وينسقها ويوجهها توجيهاً يضمن فعلها في ايصال الأمة العربية الى هدفها القومي العام بأقل التضحيات وأقصر الزمن.

٨ - التنظيم: ماهيته وخطورته.
الضابط الذي يؤلف المساعي القومية ويوجهها هو التنظيم.
فهو على ذلك جزء من أجزاء العقيدة ووجه من وجوهها. ولا يجوز أن يصدر إلا عن وحي الارادة العامة.
وهذا التنظيم يقوم على ضبط الخواطر والنزعات والارادات الشخصية الفردية أو القطرية الاقليمية عند العرب، وتحصيل القوى منها وتسخيرها لخير القضية العربية الشامل.

٩ - تحتيم الانتظام والجهاد.
تعود الفرد العربي واحجامه عن الانتظام في مواكب المجاهدين عار وضلال يشبهان الخيانة. ومثله الاخلال بالنظام بعد الانتظام.
وفي ميسور كل عربي أن يجاهد بيده وبنانه، فان لم يستطع فبلسانه وبيانه، وان لم يستطع فبقلبه وجنانه. ولا سيما إذ تكون الأمة في ساعات البعث أو الخطر.

١٠ - تعميم الحركة بين جمهرة الشعب.
تفرض الفكرة العربية لنجاحها أن تؤمن بها جمهرة الشعب وتعتنقها بعد أن آمن الافراد واعتنقوها، لأن ذلك يسهل اعمال التنظيم في صفوفه ويصون أخلاقه القومية ويضاعف قدرته على الجهاد ويعظم نباهته فيه.

١١ - «السلبية» وشريعة القوة.
ليس في مطامع العرب أن يعتدوا على أمة ما أو ارض ما أي اعتداء. فهم انسانيون متعاونون دولياً في حدود النظم والأعمال العالمية التي لا تؤذي نهضتهم وكيانهم ولا تمس بكرامتهم. ولكنهم يرون أن أكثر الامم ليست على هذه الصفات، ولا سيما الأمم المستعمرة المتسلطة على بعض ديارهم بالقوة.
فهم اذن يعتبرون هذا التسلط اعتداء على كيانهم فيأخذون بشريعة القوة، ويعمدون الى مقابلة الاعتداء بمثله حيثما استطاعوا، ويبررون عملهم بأنه دفاع مشروع عن الحياة.

١٢ - «السلبية» كسياسة في الكفاح.
إذا عجز العرب عن رد الاعتداء بالقوة فعليهم ان يقاوموه مقاومة سلبية تؤدي حتماً الى تعطيل فعله في المستقبل قريباً كان أم بعيداً.
فالسلبية في الكفاح السياسي عندهم اصل، لانها اقرب الى العزة القومية وأصون لها وأقوى على ايجاد الوحدة والانسجام والمشابهة في أساليب الكفاح وخططه بين العرب عموماً ولو اختلفت ديارهم.
والوحدة والانسجام والمشابهة عوامل تضاعف القوة وتقرب آجال اثمارها.

١٣ - «الايجابية» كسياسة في الكفاح.
الايجابية أو الانتهازية - كخطة سياسية في الكفاح - اسلوب كثير المزالق عظيم الأخطار فاذا جاز اللجوء إليه في ظرف ما فانما يجب:
أولاً: أن تخلو مسالكه من شبهات التسليم والاستكانة للمعتدي أو المستعمر حتى لا تتعود الأمة الرخاوة فتسترخي حيث تجب الصلابة.
ثانياً: ان يكون النجاح فيه عاقبة مضمونة سلفاً، ابعاداً له عن صفات المغامرة.
ثالثاً: ان لا ينشأ من استعماله في قطر عربي ما، ضرر يلحق أثره بالمصلحة العربية العليا.

١٤ - بطلان التنازل عن الحرية والوطن.
لا يملك الفرد العربي أن يتنازل لأجنبي ما - سواء بالرضى أو بالارغام - عن كرامته أو عن حريته أو عن ارض من وطنه أو عن جزء من هذه الثروات جميعاً. ومثله العرب كجماعات.
فكل تنازل أو عقد من هذا القبيل فاسد باطل ولا سيما ان كان قهرياً استلزمته الضرورة الآنية الموقوتة.

١٥ - نجاة العرب بالعرب.
يؤمن العربي ايماناً لا شك فيه بأنه ما من قطر عربي يستطيع النجاة العاجلة والآجلة من الفقر والجهل والاستعباد والاستعمار إلا بعروبته.
وايمانه هذا منبثق من التجارب والعقل والعلم والتاريخ.

١٦ - الامة مصدر السيادة ومستقرها.
السيادة للأمة وحدها أصلاً ومآلاً. اما المظاهر التي بها تتمثل السيادة كالحكم والتمثيل النيابي والتعامل الدولي، فللأمة ان تختار منها ما يلائمها وفقاً للظروف الزمانية والمكانية.

١٧ - مصلحة الامة أولاً.
مصلحة الأمة أصل، ومصلحة الفرد تبع. فاذا تعارضتا وجبت التضحية بالثانية. فالأمة العربية وحدة قومية مستمرة مع التاريخ، يرث أجيالها النفع والخير ويورثونها.
والقانون العادل الحازم يحول، على كل حال، دون ايذاء حقوق الأفراد ويضمن لهم المساواة والانصاف والطمأنينة.

١٨ - النظام الاتحادي للدولة العربية.
يحرم العرب العصبية القطرية والاقليمية. على انهم لبواعث جغرافية وادارية يرضون مختارين بأن تكون أقطارهم مؤلفة الشمل في الدولة العربية على أساس نظام الاتحاد (فدراسيون).
والضرورة في قيام هذا النظام تبطل اذا ما زالت تلك البواعث.

١٩ - بلاد العرب للعرب وحدهم.
كل من سكن بلداً عربياً ولم يكن عربياً فهو ضيف أو لاجىء أو مهاجر أو طارىء، ولو انقضى على سكناه فيه أجيال.
فتطبق معه قواعد الضيافة او تجري عليه قوانين الالتجاء أو المهاجرة أو ما جرى مجراها.
وللدولة العربية ان تجلي عن اراضيها كل فرد او جماعة يعصون هذه القواعد والقوانين أو يستعصي تطبيقها فيهم.

٢٠ - التعرب وشروطه.
للساكن في البلد العربي او في غيره ان يتعرب وفقاً للنواميس القومية والأنظمة الدولية وذلك:
- بأن يقطع صلته بأية عصبية قومية اخرى كل القطع.
- وأن يخلص للقومية العربية اخلاصاً يقوم عليه الدليل.
- وأن يتعلم اللغة العربية ويجعلها لغة بيته ومرتزقه.
- وأن يتخذ الجنسية العربية.
- وأن لا يؤذي الوطن العربي بشكل ما.
- وأن لا يكون سبباً في ايذائه.

في الثقافة

٢١ - إسهام العرب في الثقافة ونظرتهم اليها.
الثقافة ثروة انسانية شائعة يساهم العرب في خدمتها بوحي تقاليدهم، ولا سيما ما كفل منها لأفرادهم وجماعاتهم: وسائل العيش والعزة القومية والغذاء الروحي السامي ونفع الجنس البشري.

٢٢ - تكوين الثقافة العربية وأثرها القومي.
تكفل الثقافة للعرب تحقيق غاياتهم القومية إذا استمدت عناصرها وحيويتها ومناهجها من مميزاتهم وخصائصهم النبيلة وتاريخهم المجيد ومطامحهم ومصلحتهم كامة تامة، ثم توفرت على مضاعفة القوة والانتاج في هذه المنابع كلها.

٢٣ ـ الاعتداد بالمحامد القومية والجهاد لاصلاح العيوب

تفرض الثقافة القومية على العربي:

أولاً: أن يعرف حقيقة نفسه كفرد، فيعتد ـ من ناحية ـ بما عنده من خصال وفضائل. ويجاهد ـ من ناحية أخرى ـ لاصلاح ما فيه من عيوب يلاحظ شيوعها بين أفراد العرب: كطبائع الفردية المانعة للتعاون، والاتكالية، وضعف الثقة بالنفس، والاحجام عن تحمل التبعات، والافراط في الاشتغال بالمسائل الروحية.

ثانياً: أن يعرف حقيقة قومه كمجموع، فيعتز بتاريخهم وأمجادهم وسجاياهم، ويبث في نفسه شعور الاستقواء بهم، وينمي في خياله أنهم أمةالمستقبل كما كانوا أمة الماضي.

٢٤ ـ العرب هم أولى الأمم بابداع الثقافة الانسانية العليا.

يرمي العرب في حاضرهم ومستقبلهم الى انشاء ثقافة تستمد عناصرها من المدنيتين: الروحية الشرقية والمادية الغربية. وهي الثقافة التي تنشدها الأمم لاعتبار انها تخلق الطمأنينة الفردية والدولية، وتوجد الرقي المعنوي والرخاء المادي للجنس البشري.

ويؤمن العرب كل الايمان بأنهم من أقدر الأمم على انشاء هذه الثقافة، يوم تقوم دولتهم المقبلة، لسببين:

أولهما جغرافي: فهم قاطنون دياراً تقع في النقطة الوسطى المعتدلة من الكرة الأرضية. فبلادهم لذلك قطب بين القارات وحلقة اتصال مثلى بين أمم الأرض.

وثانيهما تاريخي: فهم وارثوا مدنية حفلت بالخصائص والمميزات اللازمة لتلك الثقافة المنشودة.

٢٥ ـ حرية البحث العلمي.

يطلب العرب من العلوم والآداب ما صانهم كأمة، وحفظ خصائصهم ومزاياهم، وأعلى شأنهم، وأعانهم على الابتكار والتجويد ومضاعفة الانتاج العقلي والفني والاشتراك في نفع الانسانية.

وللبحث العلمي عندهم حرية لا يحد منها إلا مسلك الدفاع عن القومية العربية في طور نمائها وتحققها.

فاذا جاز البحث في الأخطاء الطبعية أو التاريخية التي تناولت هذه القومية فللتنبيه والاصلاح، لا للتشهير أو تبغيض العرب بتاريخهم وحاضرهم.

٢٦ ـ القومية العربية والثقافة الشعوبية.

مصلحة العرب القومية هي أن يكونوا أمة مستقلة، لها شعائرها وخصائصها. فكل علم أو فن أو أدب يرمي الى الشعوبية والميعان الاممي والرخاوة في العصبية العربية مفسد لكيانهم فهم حرب عليه.

٢٧ ـ الثقافة القومية أداة تعريب.

تفرض القومية العربية أن لا يقيم في الوطن العربي جماعات ذات عنصرية أجنبية تتحسس بعصبية غير العصبية العربية، على الرغم من حملها جنسية الدولة. فعلى هذه الجماعات أن تتعرب إذا شاءت البقاء في هذا الوطن، وعلى العرب أن يسهلوا لها ذلك استيفاء للتوحيد والانسجام بين المواطنين جميعاً.

والثقافة القومية العربية وسيلة كفيلة بالتعريب المطلوب.

٢٨ ـ دوام الصلة الوطنية مع العرب المغتربين.

الأمة العربية ضنينة بحياة أفرادها وبانتاجهم ونبوغهم. فيجب أن تقوم الثقافة العربية بقسطها في ابقاء العروبة على ابنائها الذين هاجروا الى الديار الأجنبية في طلب الرزق أو دفع الظلم، حتى تحبب اليهم العودة الى الوطن فيشتركوا بتعميره والدفاع عنه، أو تظل صلتهم به ناهضة متينة فيخدموا أمتهم من منازل هجرتهم.

٢٩ ـ بين الأدب العربي والآداب العالمية.

يدرك العرب أحسن ادراك ما في الآداب والفنون العالمية من جمال وقوة. فهم لذلك يقبسون الى آدابهم وفنونهم ما فاتهم منها، ويحاكونه، ويبتكرون على غراره، ليدعموا ثروتهم القومية الخاصة بالتجدد، ويغذوها بالتنويع، ويسابقوا غيرهم في الوصول الى الغنى الأدبي والكمال الفني.

وتتضاعف رغبتهم في هذا الاتصال بالآداب العالمية حيث تكون الفنون وجدانية تصدر من الشعور الانساني الشامل الشائع، كما في الشعر والنحت والموسيقى والغناء.

٣٠ ـ التعليم: نوعه وتوحيد أصوله وتعميمه بالاجبارية والمجانية.

التعليم العام في الأصل عمل من أعمال الدولة، تمارسه الحكومة مباشرة أو بالواسطة، على أن يكون كله منطوياً ومنطبقاً على برنامجها القومي الموحد.

والتعليم الابتدائي يجب أن يكون عاماً اجبارياً. وعلى الحكومة أن تيسره بالمجانية في مدارسها، فان فاتها ذلك في الحال فانما هذه خطتها المفروضة للمستقبل القريب.

ويشترط في هذا التعليم كله أن يستهدف الخلق المتين والوطنية الصحيحة والتنوير الذهني وتوفير أسباب العيش.

٣١ ـ تعرب المعاهد الأجنبية أو خضوعها لقوانين المعارف.

يجب على المعاهد الأجنبية القائمة في الوطن العربي أن تتعرب لتكفل رضى الحكومة والأمة وتعضيدهما لها. فان تعذر ذلك فعليها أن تخضع للبرنامج القومي الذي تفرضه عليها دوائر المعارف الرسمية وتنفذه تحت مراقبتها.

ويستوي في هذه القاعدة كل ما صح فيه معنى المعهد: كالمدرسة والكلية والجامعة والمصح والمستشفى والمصنع والملجأ ودار الموسيقى والسينما وبعثة التنقيب على الآثار وما شابه.

٣٢ ـ الأمية: أثرها وأساليب مكافحتها.

الأمية بين العرب المعاصرين كارثة متوطنة عامة، لها في تأخير بعثهم الأثر الأعظم، فيجب أن تكافح كما تكافح الأوبئة الاقليمية بجميع الطرائق والأساليب: كتعميم المدارس الليلية

والكتاتيب النقالة، والزام التلاميذ والجنود بتعليم الأميين من زملائهم ومواطنيهم في فترات العطلة والراحة، وحرمان الأمي ممارسة الانتخاب للمجالس، وتفضيل الادارات العامة العامل القارىء على غيره حكما حين طلبه الارتزاق من منشآتها، إلا في مهلة تحددها الدولة.

وبكلمة عامة: توجيه دوائر المعارف الحكومية وجمعيات الشبان المثقفين لحملات دورية منظمة استيفاء لذلك القصد «كما في مشاريع السنوات الخمس».

٣٣ ـ وسائل النشر اذا مست بالمقدسات القومية.

لا يجوز في وسيلة من وسائل النشر ـ الاهلية ـ كالصحافة والتمثيل والسينما والاذاعة اللاسلكية والأغاني والصور والاعلانات والمهرجانات أن تكون ماسة بالآداب العامة أو الخصال القومية أو التاريخ العربي. بل على الدولة والجماعات الوطنية أن تراقب هذه الوسائل وتوجهها وجهة حسنة في حركة التحرير الوطنية وفي تمجيد القومية العربية.

أما إذا تعذر على الدولة والجماعات: المراقبة والزجر، بكون المساس قد حصل من نفر أجنبي في بلاد أجنبية، فان هذا الاعتداء يقابل بكل ما تيسر من الوان القمع كأن تصادر المادة المنشورة وتتلف، وان ينقطع التعامل المادي والمعنوي مع أمة المعتدي.

٣٤ ـ أساليب نشر الثقافة في الشعب.

على السلطات في الأمة أن تأخذ بجميع الوسائل لنشر الثقافتين العامة والقومية، فتنشىء المكتبات الثابتة والمتنقلة، والمتاحف والمعارض الدائمة والدورية، والصحف الفنية والنشرات، وتجعلها في متناول الكافة، وان تستخدم الاذاعات اللاسلكية والسينما والتمثيل، لتنوير اذهان الشعب وتعليمه بسائط العلوم التي تتطلبها الحياة الحديثة كعلم الصحة والزراعة والتاريخ.

٣٥ ـ ضبط الوعظ الديني وتنظيمه وتوجيهه.

الصلاحية المعطاة لرجال الدين بالوعظ والارشاد قوة ذات فعل خطير في توجيه الارادة عند الشعب. فيجب أن تضبط هذه الصلاحية وتنظم لها القواعد بحيث لا تشذ عن خطوط الفكرة القومية السليمة.

ومن الشروط الأولى المفروضة في الواعظ المرشد أن يكون حسن الخلق كريم السمعة جيد الثقافة يفهم الوطنية على وجهها الصحيح.

٣٦ ـ اللغة العربية: مكانتها وقبولها للتجديد والتطور.

اللغة العربية حصن العرب وشرفهم ومظهر وحدتهم. فلها كل أنواع التقديس والتكريم.

توضع القوانين والأنظمة لحفظها وتمجيدها، وتنشأ المجامع اللغوية، وتنظم اللجان لتأليف القاموس العام حتى تتهذب اللغة باستمرار وفق تطور الزمن. والاصلاح والتبسيط في قواعدها كله مقبول إلا ما أخرجها عن كيانها كلغة مستقلة خاصة بأمة مستقلة تامة.

ومن عناصر الاصلاح الأولى أن يشرع في تقريب العامية من الفصحى لينشأ جيل يكتب كما ينطق، وينطق كما يكتب. على أن يؤخذ من العامية ما هو موحد في جميع الأقطار العربية أو ما هان توحيده.

٣٧ ـ العرب المعاصرون واللغات الاجنبية.

كانت اللغات الأجنبية عون المستعمرين على الاستعمار في بلاد العرب. فعلى أفراد الأمة ان يقصروا اهتمامهم باللغات على ما عز أو استحال نقله الى لغتهم العربية، أو على ما رموا به الى التعاون مع الامم الأخرى والى الاطلاع على ثقافتها ومدنياتها للاستفادة منها.

والعربية وحدها هي لغة دوائر الدولة والتعليم والتعامل الأهلي.

وهي محتومة في المؤسسات الأجنبية ومواطن النشر كالراديو والسينما والاعلان واللوحات والعلامات الفارقة المسجلة.

ويستثنى من هذا التحتيم ما تعطل معناه بالترجمة والتعريب كبعض المؤلفات الأدبية والألفاظ العلمية والآثار الفنية.

٣٨ ـ البعثات العلمية وكفالة الرزق للعلماء والموهوبين.

تكفل الدولة الرزق والمعاش للعلماء والفنانين المجدين ذوي الكد، حتى لا يشغلوا به عن الاجادة والابداع والنبوغ. فهم ثروة قومية تغذى وتستغل لمصلحة الأمة.

وتنظم الدولة المجامع العلمية وتساعد المنظم منها بالمال وشتى أنواع المعونة. ودوائر الدولة تعمل بنصائح المجامع وتطبق ارشاداتها وقراراتها.

وتوفد الدولة البعثات من العلماء والطلبة النابهين الى الديار الأجنبية للاطلاع والاقتباس وتستوفد بعثات العلماء الأجانب الى الوطن ليتكاتف أبناؤه معهم على الأمر نفسه.

ويحسن ان تكون النسبة في الايفاد والاستيفاد كبيرة جداً خلال العهد الذي تتعجل فيه الأمة تمام نهضتها.

٣٩ ـ الرياضة تثقيف الزامي تؤيده الدولة.

الرياضه البدنية عدة الصحة الحسنة وآية الرجولة. فتعاطيها الزامي لجميع العرب وفقاً للقواعد العصرية التي تجري عليها المؤسسات العامة كالحكومة والمدرسة والمحافل الرياضية.

وتعضد الدولة الأندية والافراد الذين ينصرفون الى التثقيف الرياضي، وتثيب الأبطال المتفوقين، وتكافح الوهن في الصحة وتستأصل السقم والعلة كما تستأصل الأمية وتكافح الجهل: وذلك بمشاريع وقوانين يكفل تنفيذها الحازم أن ينشأ للوطن، في أقرب حين، جيل جديد سليم البنية مستكمل الرجولة.

٤ ـ الدعوة للروح العسكري وتعميم الجندية.

يفرض البعث القومي على الأمة جمعاء أن تأخذ بالروح العسكري ـ إلا ما انطوى منه على شهوة العدوان ـ ففي هذا الروح تتجمع خصال الرجولة والوطنية: كالشجاعة والبأس والسماحة والمروءة وترك الدنايا والصبر على المكاره والطاعة حيث تجب الطاعة وحب النظام واستساغته.

ويمهد هذا الروح للجندية العامة التي تقررها الدولة تمهيداً يجعلها مقبولة مرغوبه.
وفي الجندية عون على توحيد النزعات بين الافراد، وتقريب لطبقات الناس بعضها من بعض، وحشد وتنظيم لعنصر القوة الكبرى في الأمة والوطن.

في الاجتماع والاقتصاد

٤١ ـ مرمى النهضة الاجتماعية

تستهدف النهضة الاجتماعية عند العرب ايقاظ الحيويات الكامنة فيهم ـ ما كان منها طبيعياً أو مكتسباً ـ وترمي الى تهذيبها وتنسيقها وتوطيدها. وبذلك تتحصل لهم القوى المادية والأدبية التي بها تبنى قوميتهم ودولتهم.
وهذه النهضة الاجتماعية تنطوي على التطور التقدمي ـ فكل جمود اجتماعي ـ مناقض له، ومحكوم عليه بالزوال.

٤٢ ـ الكفاح الوطني والمذاهب الاجتماعية.

ليس من مصلحة العرب ـ وهم في عهد نهضة كفاحية شاملة ضد الاستعمار الأجنبي ـ أن يشغلوا عنها بالمشاحنة حول المذاهب الاجتماعية والاقتصادية للأخذ ببعضها ومحاربة البعض الآخر ـ اشغالاً يصرفهم عن تلك الضرورة الملحة الطارئة، ويثلم جبهتهم، ويوزعهم صفوفاً وطبقات متطاحنة ويوهن قواهم الكفاحية.
وانما يحل لهم التخير بين المذاهب والنضال في سبيلها ـ ان وجب النضال ـ يوم يظفرون باستقلالهم وسيادتهم ويؤلفون دولتهم ويعمدون الى اصلاح شؤونهم الداخلية.
على أن هذه النهضة الاجتماعية لها بكل حال غرض أعلى لا يتبدل القصد اليه بشتى الطرق والوسائل: وهو توفير أكبر قدر ممكن من الخير لأكبر عدد ممكن من أفراد الأمة.

٤٣ ـ تكوين الهيئة الاجتماعية الموحدة.

من مصلحة العرب ومن متممات نهضتهم العصرية أن تتآلف من مجموعهم هيئة اجتماعية واحدة لا سبيل معها الى بلواهم بما يعرف بالنضال الطبقي أو النضال الطائفي.
وسبيل ذلك أن يدفع النضال الطبقي باتخاذ الانصاف قاعدة في اثابة المجهود الشخصي أو الكفاءة الشخصية، وبرفع المستوى الأخلاقي حتى لا يألف الرجل المقتدر: الظلم والأذى، ولا الرجل المستضعف العاجز: الحسد والمكيدة.
ويدفع النضال الطائفي بنشر العلم الصحيح والفكرة القومية والتسامح الانساني واحترام العقائد الشخصية في الدين احتراماً مطلقاً في حدود الاداب والنظم العامة.

٤٤ ـ دولة قومية لا دولة دينية.

الدولة العربية دولة قومية لا دولة دينية. والأديان عندها هي سبيل المرء الى خالقه في العبادات. فهي مصونة ومحترمة ومقدسة وفاق ما يرد عنها في القوانين.
أما في الشؤون الدنيوية الخالصة كالادارة والأحكام المدنية والعقوبات والتجارة والمعارف فلا دخل للدين أصلاً، إذ الوازع فيها عرف مدني يجري عليه الناس او قانون تسنه الدولة ويخضع له جميع العرب.

٤٥ ـ الحريات مصونة في حدود القانون.

الحريات العامة كحرية التفكير والقول والكتابة والاجتماع، حق من الحقوق الأساسية للفرد وللمجموع. ولكن يسوغ للقانون أن يقيدها قيداً شاملاً عاماً او قيداً آنياً موضعياً شرط أن يقع القيد لمصلحة الأمة لا لمصلحة الفرد وحده أو الجماعة دون الأخرى.

٤٦ ـ حرية التملك وقيودها.

التملك حر ومصون في جميع انواع الثروة كالأرض والعقار. بل على السلطات في الدولة أن تدعو اليه دعوة ايجابية واسعة. إذ من الخير للأمة أن يكون كل فرد من أفرادها ممتلكاً. لأن الملكية غالباً ما تنشيء في النفس فضيلة الاقتصاد وتروضها على تحمل التبعات وتوثق ارتباطها بالأرض ـ أي بالوطن ـ
أما الحد من هذه الحرية على الأسلوب المعروف بالاستملاك والاجارة الجبرية او الاستغلال القهري، فلا يجوز أن يساق إلا لمصلحة الجماعة بالنسبة الى الفرد، أو لمصلحة الكثرة بالنسبة الى القلة او لمصلحة الدولة العليا عموماً.

٤٧ ـ روح التعاون والعمل المشترك.

ينزع العرب في الأصل الى روح الفردية تعلقاً منهم بالحرية او الاستقلالية. ولكن طبيعة الحياة العصرية بما فيها من قسوة وشدة وتكاليف، ومن تنافر في المصالح وتوزع في المعايش، طورتهم تطويراً، فاستساغوا روح التعاون المادي والأدبي، وتطبعوا بطباع الجماعات المتعاونة المتآلفة. وهذا التطور فيه خيرهم. فعليهم أن ينموه بحذق، شرط أن يستبعدوا أخطاره: كالاحتكار بدعوى تعاون رؤوس الأموال، وكالفوضى باسم الشورى.

٤٨ ـ القضاء العادل وشروطه.

العدل خلق عربي، فالقضاء العربي عادل بالطبع. أما في الوضع او في التطبيق فلا يكون كذلك إلا اذا اشتمل على الخصائص التالية:
أ ـ استقلاله عن السلطات التنفيذية تمام الاستقلال قولاً وفعلاً.
ب ـ اتجاهه الى اجتهاد أعلى واحد في جميع انحاء البلاد.
ج ـ بساطة اجراءاته، أي أصوله ومراسمه.
د ـ حزمه وجزمه وسرعة أخذه بالرأي وبالتنفيذ.

هـ ـ خفضه النفقات والرسوم عن كاهل الناس عموماً، والغاؤها عن الفقراء.

٤٩ ـ مكافحة المفاسد الاجتماعية.

كل لهوة مفسدة، ما لم يستهدف رياضة الذهن أو البدن ورياضة الصحة. فالمحرمات الجنسية كما في البغاء والمخدرات، والميسر، والمراهنة التي لم تصنف لقصد خيري: محرمة تحريماً يؤيده الأدب والشرع القومي والقانون.

٥٠ ـ الزواج

يشجع العرب الزواج لأنهم يعتبرونه من وسائل تكوينهم ومن متممات بعثهم القومي.
وهم يفرضون في ذلك فروضاً شتى: كاشتراط الشرعية والقانونية في ارتباط الجنسين، وسلامة الصحة في الخاطبين والمتزوجين، وتحديد تكاليف الزواج، ووضع ضريبة على العزوبة المتأخرة، وحماية المراة الحامل والمرضع، وكفالة اليتيم، وضبط الطلاق، وما الى ذلك.

٥١ ـ الصحة في العائلة.

العائلة أساس الأمة وخليتها الأولى. فالمحافظة على سلامتها واجب من أخطر واجبات الدولة. فهي تعنى بحمايتها خاصة من الأمراض المعدية ولا سيما التناسلية منها، فتنشر الارشادات بمختلف الوسائل لمقاومتها وتيسر أمر معالجتها وتنزل اشد العقوبات بمن ينشرها أو يتهاون في مكافحتها.

٥٢ ـ تحضير البدو.

البداوة مانعة لتوحيد الهيئة الاجتماعية العربية ومناقضة لمقتضيات الحياة المدنية. فعلى الدولة ان تزيلها، وذلك بأن تهييء للبدو وسائل الاستقرار والعيش الثابت، على أن يكون انتقالهم من البداوة الى الحضارة المطلوبة تدريجياً لا يصيب المجموع العربي بأي اضطراب اجتماعي.

٥٣ ـ رفع مستوى الحياة في القرية.

تحرص الدولة على أن تكون نهضة الأمة شاملة لجميع أفرادها وجماعاتها. لذلك هي تسعى لرفع مستوى القرية بأن تؤمن للفلاح عيشاً رضياً وتسهر على صحته وتهذبه تهذيباً كافياً يحفظ له أخلاقه ويبقيه متعلقاً بأرضه.

٥٤ ـ الانصاف في اثابة العمل والعامل.

تعنى الدولة بالطبقة العاملة التي تتكاثر ويعظم خطرها في ظل التمدن الحديث. وتحرص على أن لا يتعرض العامل العربي لما تعرض له العامل الغربي خلال النهضة الصناعية في سائر انحاء العالم من المشاق والأضرار.
فهي لذلك تسن القوانين التي تكفل له نيل الأجور المتكافئة مع انتاجه وتحدد ساعات عمله وتضمن له العناية أو التعويض في حالات المرض والعاهة والعجز.

٥٥ ـ تحريم البطالة والجوع.

لا بطالة في المجموع العربي ولا جوع. فعلى الدولة أن توجد العمل لجميع رعاياها أو توجد الرزق. وللفرد العربي على كل حال سهم شائع في مجموع الأموال العربية قدره ما يوازي ثمن القوت والدفء الضرورين للحياة.
والدولة تستوفي هذا السهم وتوزعه لقاء التبعة الملقاة عليها في ذلك.

٥٦ ـ البلاد العربية وحدة اقتصادية.

البلاد العربية وحدة اقتصادية طبيعية، لا تنافس بين مرافقها واقطارها ولا مضاربة. ينظم استغلال كل من ترباتها وفاق ما سوتها الطبيعة الجغرافية.
أما التعامل الاقتصادي مع البلاد الأجنبية فيجب أن يكون على أساس النفع المتبادل المشترك.

٥٧ ـ سياسة الاستقلال الاقتصادي.

تتجه الدولة والأمة الى سياسة الاستغناء بمرافقها وبمنتجاتها لكي تكون كاملة القوة بذاتها ضامنة لاستقلالها الاقتصادي جهد الطاقة.

٥٨ ـ مرافق البلاد العربية للعرب اولاً.

مرافق البلاد العربية للعرب اولاً. فاذا فقد راس المال العربي أو عجز عن استغلالها جاز استقراض المال أو استمداد الكفاءة من الأجنبي لقاء تمتعه المحدود بغلاتها. على أن لا يمس ذلك بحق الرقي العربي او باستقلال الوطن أو بتقدمه.
وفي هذه الحالة يفضل الاستقراض والاستمداد من الدول والشعوب التي ليس لها في بلاد العرب مطامع فتح.

٥٩ ـ اجبار رأس المال الأجنبي على استخدام العرب.

رؤوس الأموال الأجنبية وأصحابها وشركاتها مجبرة على استخدام نصاب من الموظفين والمستخدمين والعمال العرب لا يقل عن الثلاثة أرباع من المجموع.
ذلك فضلاً عن خضوعها لقانون تفضيل العرب حيث تتساوى الكفاءات جملة.

٦٠ ـ تعميم الآلة.

يقوم التمدن الحديث معظمه على الآلة.
فالدولة تسعى لتعميم الحياة الاقتصادية على أساسها. لكنها تعمل على اتقاء الاضطرابات والمضار التي أوقعتها الآلة بشعوب الغرب وتسعى لجلب منافعها دون مفاسدها.

- ٢٤ -

المواد الرئيسية في مشروع الكتاب الأزرق - ١٩٤٣ للسيد نوري السعيد، رئيس الوزراء العراقي

(نوري السعيد. الكتاب الازرق. بغداد: مطبعة الحكومة، ١٩٤٣. ص ١٤ - ١٥).

[...]

في رأيي أن الحل المنصف الوحيد - لا بل الأمل الوحيد لضمان دوام السلم والاطمئنان والتقدم في هذه المناطق العربية - هو أن تصرح الأمم المتحدة بما يلي:

١ - أن يعاد توحيد سوريا ولبنان وفلسطين وشرقي الأردن في دولة واحدة.

٢ - أن يبت سكان هذه الدولة انفسهم في نوع الحكومة التي تتخذها هذه الدولة سواء أكانت ملكية أم جمهورية وأيضاً سواء أكانت وحدة أم اتحاداً (فيديراسيونا).

٣ - أن تنشأ عصبة عربية ينضم اليها العراق وسوريا فوراً على أن يباح للدول العربية الأخرى الانضمام اليها متى شاءت.

٤ - أن يكون لهذه العصبة العربية مجلس دائم ترشحه الدول المنخرطة في سلك هذه العصبة ويرأسه أحد رؤساء الدول الذي يتم اختياره اختياراً تقبله الدول ذوات الشأن.

٥ - أن يكون مجلس العصبة العربية مسؤولاً عن الأمور الآتية:

أ - الدفاع
ب - الشؤون الخارجية
ج - العملة
د - المواصلات
هـ - الجمارك
و - حماية حقوق الاقليات
ز - التعليم

٦ - يمنح اليهود في فلسطين ادارة شبه ذاتية في المنطقة التي يكونون أكثرية فيها مع منحهم الحق في ادارة مناطقهم الريفية والمدنية ويشمل ذلك المدارس والمؤسسات الصحية والشرطة على أن تكون هذه المؤسسات الصحية والشرطة تابعة لاشراف الدولة السورية بوجه عام.

٧ - تكون القدس مدينة يباح دخولها لأبناء جميع الأديان بقصد الزيارة أو العبادة. وتتألف لجنة خاصة من ممثلي الأديان الثلاثة السائدة لضمان ذلك.

٨ - أن يمنح الموارنة في لبنان - إذا شاءوا - ادارة ممتازة على نحو ما كانوا يتمتعون به في خلال السنوات الأخيرة من عهد الامبراطورية العثمانية - وستستند هذه الادارة الخاصة اسوة بالادارات التي ستؤسس وفق أحكام الفقرتين - ٦ و٧ - السابقتين الى ضمان دولي.

واذا كان في الامكان حسبما تقدم انشاء حلف (كونفيديراسيون) من الدول العربية يشمل العراق وسوريا وفلسطين وشرقي الأردن في بادىء الأمر مع اباحة الانضمام اليه للدول العربية الأخرى فيما بعد، يزول حينئذ كثير جداً من الصعوبات التي جبهتها بريطانيا العظمى وفرنسا في الشرق الأدنى في خلال العشرين سنة الماضية.

ان عرب فلسطين يتخوفون الآن من صيرورتهم أقلية في دولة يهودية، لذلك نراهم يعارضون أشد المعارضة في منح اليهود حقوقاً خاصة، إلا أن هذا العداء سيخف إذا أصبحت فلسطين جزءاً من دولة عربية قوية كبيرة، وفي استطاعة اليهود ان يؤسسوا وطنهم القومي في أنحاء فلسطين حيث هم الآن أكثرية، وبذلك يزداد اطمئنانهم الى سلامتهم لأن جيرانهم العرب سيضمرون لهم حينئذ نيات طيبة فضلاً عن ازدياد الفرص الاقتصادية السانحة لهم متى أصبحوا طائفة متمتعة بادارة شبه ذاتية في دولة أكبر جداً مما يؤملونه.

ان الامبراطورية البريطانية غير مؤسسة على أسس سلبية بل على مثل عليا ايجابية، وتزيدها المؤسسات الحرة والتعاون الحر حيوية شديدة القوة، وقد تألف على أساس هذا التعاون الحر اتحاد حقيقي يضم شعوباً واقطاراً كثيرة متباينة، ويتوقف هذا الاتحاد على مبادىء نبيلة راسخة منطبعة في قلب الانسان ووجدانه، واذا أتيحت للشعوب العربية الفرصة لتأسيس مثل هذا التعاون الحر فيما بينها ففي وسعها حينئذ ان تعامل جميع اليهود المقيمين بين ظهرانيها معاملة منطوية على التساهل سواء أكان أولئك اليهود في فلسطين أم في قطر آخر، أجل لا بد من وضع شروط وأخذ ضمانات، إلا أنه يجب ان تكون تلك الشروط والضمانات مما يمكن العمل به لكي لا تمسي حبراً على ورق على ما انتهى اليه أمر الكثير من الأحكام المنصوص عليها في الدساتير الأوروبية بشأن الأقليات هناك في خلال العشرين سنة الماضية.

فاذا لقيت مقترحاتي هذه تحبيذاً فانها ستتطلب درساً دقيقاً الى أن يتسنى اتخاذ التدابير المناسبة في الوقت الملائم حسب الترتيب الصحيح.

ومن البديهي أن يتم أولاً توحيد مختلف أقسام سوريا التاريخية وقد يكون هذا التوحيد في بادىء الأمر اتحاداً (فيديراسيونا) مؤلفاً من سوريا ولبنان وفلسطين وشرقي الأردن على أن تستمر كل دولة على تولي إدارة شؤونها المحلية تاركة شؤون الدفاع والعلاقات الخارجية والعملة والجمارك للحكومة المركزية. هذا من جهة، أما من الجهة الأخرى فقد يمكن توحيد سوريا فوراً واتخاذ ما تقتضي الحال اتخاذه للحوزات اليهودية وادارة مدينة القدس في الوقت ذاته.

وينبغي اتخاذ التدابير على الفور لتعيين حدود هذه الحوزات ويقتضي ذلك وضع خريطة عنصرية صحيحة لفلسطين تبين عدد العرب واليهود في كل ناحية وبلدة. وأيضاً وضع خريطة أخرى بمقياس تلك الخريطة عليه تبين الأراضي المزروعة والأراضي التي يمكن زرعها زراعة كثيفة في المستقبل وينبغي كذلك تحقيق عدد اليهود الذين استقروا منذ نشوب الحرب في ايلول سنة ١٩٣٩.

وقد يتطلب تحقيق الوحدة تضحية حقوق السيادة والمصالح التقليدية وقد ضحت الممتلكات (الدومينيونات) البريطانية

مثل هذه التضحية وفي الاستطاعة أيضاً مطالبة زعماء العرب بمثل تلك التضحية.

هذا وقد افترضت في هذه المذكرة برمتها أنه لما كانت فرنسا قد صرحت قبل الحرب بأنها مستعدة لمنح الاستقلال لسوريا ولبنان لذلك لا تفسح لها الأمم المتحدة المجال للتنصل من تعاهدها ولا لوضع العراقيل في سبيل كل اتحاد يؤسس للبلدان العربية باصرارها على التمسك بامتيازات قديمة وحقوق مالية.

The letter addressed to the British Minister of State in Egypt by the prime Minister of Iraq, Nuri S'aid, with which was enclosed a «Note on the Arab Cause, with Suggestions for `the Solution of its problems»

Baghdad, Jan. 14, 1943

British Majesty's Government Fo. 371/34955/26.25

translated to the Cabinet by direction of the secretary of State for Foreign Affairs.

EASTERN (GENERAL). **March 1, 1943.**

CONFIDENTIAL **SECTION 1.**

[E 1196/506/65]

Office of the Minister of State to Foreign Office —(Received March 1.)

Sir, Cairo, February 11, 1943.

With reference to Minister of State's telegram No. 193 of the 30th January regarding the letter addressed to the Minister of State by the Prime Minister of Iraq, with which was enclosed a "Note on the Arab Cause, with Suggestions for the Solution of its Problems," I am directed by the Minister to transmit to you herewith a copy of this communication.

2. In view of the statements in the opening paragraphs of the letter, Mr. Casey regards the letter as a private and not as an official communication.

3. Copies of the letter and its enclosure are being sent to His Majesty's Ambassador in Cairo, His Majesty's Minister at Beirut and the High Commissioner for Palestine.

I am, &c.
H. L. d'A. HOPKINSON.

Enclosure.

Office of the Prime Minister to the Minister of State.

My dear Mr. Casey, Bagdad, January 14, 1943.

AFTER our conversation about the future of the Arab States I decided to follow your advice and write a memorandum on the subject showing my personal interpretation of the problems facing us and putting forward my suggestions for their solution. The attached note has been prepared by me in my personal capacity, and although I know that several of my colleagues and other Iraqi leaders have similar views, yet I do not wish it to be regarded in any way as a statement of the Iraqi Government's policy.

As you are very busy these days and cannot be expected to read up the details of pledges and promises made twenty-four years ago, and all the discussions that have taken place since, I have tried to give as briefly as possible a summary of what has happened since the end of the last war. While my reading of the past differences between the Arabs and the British and the French is perhaps not unnaturally coloured, I have for the purpose of this note treated the subject as objectively as I can.

In view of the recent activities of Zionist organisations in England and America I feel that some declaration should be made by Great Britain and the United States regarding the future of the Arab territories which formerly formed part of the Ottoman Empire. The *Palestine Post* on the 2nd November, 1942 gave prominence to a report of a public demonstration held in London on the 1st November under the auspices of the Zionist Federation. Messages of sympathy were sent by a number of prominent persons who are entitled to their own views, but we were surprised that two serving Secretaries of State sent messages of sympathy. The Zionist Federation has always declared that by a national home in Palestine they mean an independent Jewish State and sympathy with Zionism implies support of their policy of creating such a State in Palestine, although the British Government has frequently and categorically declared that that is not her policy.

In Iraq we are not allowing news of this kind to be published, as we do not want Arab feeling to be inflamed against the Jews and the British. But, if the Zionists and their sympathisers are allowed to continue their propaganda, it will be very difficult for Arab leaders to restrain Arab journalists and politicians from initiating counter-propaganda in the Arab States. Unfortunately in England and America, friends of the Arab cause have always experienced great difficulty in securing publicity for their views, and now in war time the position is worse owing to the shortage of newspaper space. Moreover, the terrible persecution which the Jews are suffering in Germany, Italy and occupied Europe naturally evokes sympathy for Jews generally and anybody who writes or speaks against Zionism is in danger of being regarded as condoning these persecutions.

Some time ago there was an agitation by the

Zionists to create a Jewish army in Palestine and elsewhere to fight against the Axis. The British Government refused to be persuaded. But taking advantage by the present disclosures of Jewish massacres in Poland and Germany, the Zionists are again pressing for a Jewish army and have succeeded in enlisting very strong support for it in the United States.

A Jewish army unconnected with Palestine is no concern of the Arabs in Palestine or of the Arab States. But will the Zionists be content with a Jewish army divorced from the Jewish National Home or Zion (Palestine)? If there is any intention of recruiting such an army in Palestine or using it in Palestine or neighbouring Arab countries, the Arabs are bound to consider that the intention is to force the Allied Nations to accept the Zionist demand for a Jewish State and that this army's ultimate purpose will be to fight the Arabs for the possession of Palestine. As you know, some Jews are boasting that already in Palestine they have the nucleus of an army with stores of rifles, machine guns and grenades. I am inclined to disbelieve this, but if such claims continue to be made they will cause further alarm to the Arabs there.

Dr. Chaim Weizmann, the Zionist leader, in an article in *Foreign Affairs,* an American quarterly, for January 1942, again urges the creating of a Jewish State in Palestine, and writes as if it is bound to be established after this war. From 1919 to 1922 he expressed the same views; then, when he realised the strength of Arab opposition to these claims, he modified them. Now he has revived them. I feel that if the United Nations made a definite pronouncement now to the effect that they will not support the creating of a Jewish State in Palestine, but adhere to the policy laid down in the White Paper of 1939. The Zionists would make protests, of course, but would accept the decision as final. They believe that it is possible, in the course of a great struggle such as the present war, to exact promises which would not be made in time of peace. So their extreme claims should be refused categorically now. At the same time, if you agree with my suggestion, it would be possible for the United Nations to guarantee the future of the Jewish National Home as it exists at present in Palestine with all the possibilities of its normal semi-autonomous development within the fabric of a greater Syria and an Arab League.

I invite your consideration of these matters as I am of opinion that, unless both the Zionists and their British and American sympathisers cease their propaganda during the war, the Arabs will start their own propaganda and that the Axis Powers will seize the opportunity, so presented, to create bad blood between Great Britain and the Arabs of the Near and Middle East.

Yours sincerely,

NOURY SAID.

(c)

Sub-enclosure.

Note on the Arab Cause, with Suggestion for the Solution of its Problem.

THE Arab peoples can be divided into two main groups: (1) those living in Africa, and (2) those living in Syria, in Palestine, in Iraq and in the Arabian peninsula.

Although in the second group the Arabs of the Arabian peninsula can be generally distinguished from those of Syria, Iraq, Palestine and Transjordan, yet linguistically, culturally, economically, the Arabs of those former Ottoman provinces are one people. In spite of the fact that during the past twenty years thay have been divided into several different States and that diverse laws have been introduced into these States, yet, owing to the improvement in communications and education, they are culturally as close together as they have been for centuries. (This sameness particularly applies to the Ottoman territories lying on the south-eastern coast of the Mediterranean. Syria formed one compact Arab area, of which Palestine, the Lebanon and Transjordan were parts not distinguishable from each other nor from the present truncated State of Syria.) These areas including Iraq, were all part of the territories of the Ottoman Empire, no international boundaries divided them, the form of administration was the same, and the same law applied. The habits and customs of the inhabitants in these areas were the same, whether they were Muslim or Christian, as, indeed, were their food and their general outlook.

Although in Syria and Palestine considerable numbers of Christians are to be found, they are mainly Arab in origin, and their customs, their language, their way of life are much the same as those of their Moslem neighbours. In the past the Christian denominations have frequently been more hostile towards each other than towards the Moslems, who treated all denominations alike.

The only Christian community which had a special position was that of the Maronites. In 1864, following disturbances between the Maronites and the Druzes of the Lebanon, this province was "placed under a privileged régime based on a large measure of autonomy which allowed the Maronites to have their own system of local government under a Christian Governor." This special form of administration rested on an international guarantee.

As under the old Ottoman Empire there existed various "Millets" with special rights, the idea of semi-autonomous communities within the State is familiar to all Arabs of the succession States and generally accepted as a fair and sensible policy. This privileged régime of the Maronites deserves careful study, as it can be the model for a semi-autonomous Jewish province in Palestine, as will be explained later.

(d)

These Arabs of the Near and Middle East have for nearly a century been struggling to secure their natural right to independence, so that they may be able to unite; to recreate their ancient glory and to progress in the path of civilisation in freedom and peace. But so far, political factors, external rather than internal, have obstructed their way and stood between them and their legitimate goal.

When the Arabs lost their independence several centuries ago, some of their countries fell to the Ottoman Empire and others were later seized by European countries and treated as colonies. Yet all this did not destroy the idea of independence in the Arab mind. Although Arab aspirations were suppressed for many years, the desire for independence eventually revived, stronger and mightier than ever.

In the Ottoman Empire Arabs as Moslems were regarded as partners of the Turks. They shared with the Turks both rights and responsibilities without any racial distinctions. The higher appointments in the State, whether military or civil, were open to the Arabs; they were represented in both the Upper and the Lower Houses of the Ottoman Parliament. Many Arabs became Prime Ministers, Sheikhs al Islam, generals and Walis, and Arabs were always to be found in all ranks of the State services.

When the decline of the Ottoman Empire began and the Party of Union and Progress started the Pan-Turkish Movement, the Arabs preferred to separate from the Empire; they launched a campaign for the defence of their rights, thereby paving the way for the independence of their countries.

At the beginning of the first Great War in 1914 the Arabs realised that a gloomy future awaited them owing to the sinister behaviour of the Party of Union and Progress, which had thrown itself into the arms of the Germans and joined them in the war against the Allies. So king Husain bin 'Ali (who was then the Sharif and Prince of Mecca) approached Great Britain, who definitely pledged herself to secure for the Arabs their independence. Relying on those promises, King Husain proclaimed in 1916 the separation of the Arabs from the Ottoman Empire and joined the Allies, who were then pressing through the most critical and dangerous stage of the war. The Arabs in all their countries welcomed the step taken by King Husain and supported him, in the hope that they would find in the pledges of the Allies the realisation of their national aspirations. In consequence, Arabs in Turkish territory were subjected to indescribable persecution and atrocities. But they fought the Turks on the side of the Allies and shared in the conquest of Palestine and Syria.

In spite of the doubts raised in their minds when the Turks made public the terms of the secret Sykes-Picot Agreement and when the Balfour Declaration was published, the Arabs continued to trust in the repeated pledges given by Great Britain to

(e)

King Husain and to the Arabs of Syria and Iraq generally, in various proclamations, that "the future government of these territories should be based on the principle of the consent of the governed." This confidence became a certainty in Arab minds when, in his famous Fourteen Points, President Wilson laid down that: "The Turkish portions of the present Ottoman Empire should be secured a sure sovereignty, but the other nationalities which are now under Turkish rule should be assured an undoubted security of life and an absolutely unmolested opportunity of autonomous development."

But the Arabs were gravely disappointed after the war, which ended with victory for the Allies, with whom they had joined and with whom they had fought, relying on their pledges to secure Arab independence. At the Peace Conference the Arabs realised that their victorious Allies had gone back on their promises. In fact, the treatment which the Arabs received from their Allies was worse than that accorded to the vanquished, who were not placed under any form of tutelage. The Allies divided the Arab territory amongst themselves according to secret treaties granting themselves mandates over these regions, in spite of the strong protests of all Arab leaders. These mandates were harder for the Arabs to bear than the old Ottoman rule. The mandatory system broke up the Arab territories into a number of separate administrations and was an arrangement which, if persisted in, would destroy Arab unity for ever. Iraq was placed under Great Britain as was Southern Syria, and Northern Syria was handed over to France. Only the Arab States of the Arabian Peninsula were allowed complete independence.

During the last twenty years the Arabs have tried in every way to attract the attention of the civilised world to the wrong that has been done to them; they have constantly endeavoured to persuade world opinion of the justice of their cause and have struggled incessantly to obtain their independence. This mandatory system adopted by the Allies of the last Great War was obnoxious to the freedom-loving Arabs, who resent any form of tutelage. It has been the cause of all the disturbances, rebellions, boycotts and ill-will which have existed in these Arab countries and which still threaten their peace.

Iraq.

Iraq had been a mandated territory till 1932, when, by the exertions of her own people and aided by the British Government, she obtained her independence and was admitted to the League of Nations in the same year. Ever since her independence. Iraq has been chiefly interested in her own affairs, following the path of development and advancement which can be seen in all the fields of her activities. She is

(f)

bound to Great Britain by the Anglo-Iraqi Treaty of Alliance of 1930 under the terms of which both States co-operate with complete understanding to the mutual benefit of both parties.

Iraq is not merely a neighbour of other Arab countries, she is closely connected to them by the strongest linguistic, racial, religious. cultural. economical and other ties. In addition, Iraq shares with her neighbouring Arab countries the ideal of Arab unity which it is ultimately hoped will be realised. Without such union the Arabs will never be able to have their proper place in the world and regain their past glory, of which they are so rightly proud.

Iraqis believe that such an Arab union can only be effected by securing true independence for all Arab countries, which, in the course of time, will make their choice as to the nature of the union which suits them best and fully guarantees their interests. These considerations have made Iraqis always respond to happenings in the neighbouring sister Arab countries and take an intense interest in them. Whatever happens in Syria or Palestine has some repercussion in Iraq. Although for centuries the Jews enjoyed complete liberty in Iraq and lived on excellent terms with their Moslem neighbours, yet violent anti-Jewish feeling has been aroused by the events in Palestine. This hostility has been fanned by German radio propaganda. As a result, in 1941, when an interregnum existed in Iraq and the forces of law and order were out of hand the mob looted the peaceful non-Zionist Jews of Bagdad and murdered a number of them. For this reason responsible statesmen in the Arab States where large Jewish communities are residing are always apprehensive of the effect in their own countries of what happens in Palestine. This also applies to all that occurs in the non-independent Arab regions.

Northern Syria: the present mandated territories of Syria and the Lebanon.

This was the most advanced of all the Arab provinces. The Syrians were the first to begin the Arab National Movement for independence. American and French universities and schools have been propagating learning and ideas of freedom among Arabs in Syria for over eighty years. In consequence Syria not only has a very numerous highly educated and cultured class of lawyers, doctors and arts graduates. but has a population with a highly-developed political spirit.

In spite of the fact that Syria and the Lebanon are not less civilised than many European countries, the unsound mandatory system which has been imposed upon them has impoverished them and created dissension among their peoples, leading to frequent disturbances and disorder. The Syrian Arabs have seized every opportunity to win true independence and even sacrificed their desire for unity in order to obtain it. They made agreements with the French for their country to be divided into two States-the Lebanon and Syria. Unfortunately they have been informed by a recent official announcement that, after about twenty-five years of waiting for freedom, their countries are still to remain part of the French Empire. At the time of this declaration the French were lying under the yoke of nazism, and their Governments, both central and colonial, were supporting the Nazis wholeheartedly. The Arabs cannot believe that this decision will be upheld by the United Nations.

Southern Syria: now divided into two mandated territories as Palestine and Transjordan.

The rivalry of Britain and France has separated these two countries, which are British mandated territories, from Syria, of which they form an integral part. Transjordan enjoys a form of autonomy under the rule of His Royal Highness Prince Abdullah, son of King Husain, but is as anxious to obtain full independence as any of the other Arab countries.

Of all the various problems facing the Arab countries, that of Palestine is the most difficult and calls for most serious attention, because the policy hitherto followed has resulted in obvious injustice to its original inhabitants, the Arabs, who still constitute two-thirds of the population. The Arabs of Palestine want to live independent in thier own country, but the Zionist policy aims at wresting the land from the hands of its legitimate owners in order to transform it into a Jewish State. The Arabs do not hate the Jews, but they abhor the Zionist policy, which aims at the annexation of their country. The Zionist Movement is backed by unlimited funds, powerful institutions and political parties, as well as by distinguished personalities of great influence in Great Britain and America, while the Arabs of Palestine can only rely on the justice of their cause and their own exertions. Although the Arabs of Palestine have the moral support of Arabs in all neighbouring countries, these countries have been powerless to help them, materially or militarily, owing to their alliances in force or contemplated with Great Britain or France. Moreover, the Arab States want a peaceful settlement by agreement not by force.

The Arabs from the very beginning believed that the pledges that Great Britain gave to the late King Husain (both when he was Sharif of Mecca and later when he was King of the Hejaz) included Palestine, Transjordan and most of Syria. The declaration stated:-

"That, subject to certain modifications (which excluded Mersin, Alexandretta and portions of Syria lying to the west of Damascus, Homs, Hama and Aleppo), Great Britain is prepared to recognise and uphold the independence of the Arabs in all the regions lying within the frontiers proposed by the

Sharif of Mecca."

The British Government has never seriously challenged the Arab contention that Palestine was included in this pledge conveyed through Sir Henry McMahon in 1915. (The full text of the correspondence is attached to this note.)

The Balfour Declaration was made subsequent to this definite pledge, and ,when its contents alarmed the Arabs, the British Government sent a special envoy, Commander Hogarth, to set the doubts of King Husain at rest. King Husain was assured that "Jewish settlement in Palestine would only be allowed in so far as would be consistent with the political and economic freedom of the Arab population."

While the terms of the Palestine Mandate give special rights to the Jewish Agency and Jewish settlers in Palestine, it nowhere lays down that the Jews are to have a Jewish State in Palestine. (The Arabs, of course, have never accepted the mandate as legal or binding on them, and in the mandate they are not even mentioned by name.) In successive Statements of Policy, published as White Papers, His Majesty's Government has in 1922, 1930 and 1939 declared that: "It is not part of British policy that Palestine should become a Jewish State."

When Great Britain accepted the mandate for Palestine, her first concern was to facilitate the creation of a Jewish National Home by assisting the Jewish Agency and other Jews to purchase land and arrange the peaceful transfer of the Arab cultivators of such land. She also endeavoured to secure Arab goodwill for the Jewish National Home. The mandatory was also occupied in establishing efficient administration and essential public services.

So for many years she made no serious effort to carry out the duty imposed upon her of assisting the inhabitants of Palestine to advance towards self-government. Unfortunately, when she eventually did consider how best to execute this part of her task, Arab fears of ultimate Jewish dominance and hostility to the mandate had become so intense that it was impossible to secure their co-operation in any proposed legislative or other assembly which might have paved the way for sefl-government.

In 1937 Mr. Ormsby-Gore, then Secretary of State for the Colonies, told the Permanent Mandates Commission in the clearest possible terms "that, in The absence of a radical change in the political realtions, it would not be possible to carry on (the government of Palestine) except by methods of continuous military repression. The fact was that in Palestine the vast majority of the population was hostile to the mandatory Power and to the mandate. the loyalty of the Arabs was not directed towards Great Britain, the mandatory Power, but to the Arab race and the Arab ideal." At this meeting the Secretary of State reiterated this view: "The mandatory told the Mandates Commission-as it would tell the Council later-that they were convinced of the necessity of political changes": and again: "It was his definite opinion that, once the Arabs of Palestine (fired as they were with political hostility both to the mandatory Power and to the Jews) were given self-government. it would be to their interest to maintain security...

As a result His Majesty's Government recommended the partition of Palestine into three States-a Jewish State. an Arab State and a British-mandated area.

Upon careful examination by a special Boundary Commission the partition of Palestine into separate States was found to be impractical. But this commission did not examine the possibility of creating a Jewish enclave or enclaves, with special rights on the Maronite model. inside a Palestinian State or a greater Arab Sate which would include Syria and Transjordan. The creating of two or more completely independent States out of the small territories of Palestine would have involved the creation of complex artificial boundaries with numerous pockets of Jews in the Arab State and *vice versa,* it would have meant the creation of at least one international corridor and possibly more. But if all Palestine were included in one Syrian State, the boundaries of the Jewish enclaves would be administrative boundaries only. The Jewish areas might consist of a number of qadhas or even nahiyas in which the Jews would enjoy special rights: alternatively, by arrangement withall parties a definite consolidated area could be assigned to the Jews for semi-autonomous administration, and Arabs settled within it would have to accept to live under the special régime or could be found land elsewhere.

However, the partition of Palestine into two independent States and a mandated area, which had pleased nobody, was declared impossible´, and the final policy of Great Britain was made public in 1939 after the Palestine Conference had broken down.

In the latest White Paper of 1939 His Majesty's Government declared that-

" (1) The objective of His Majesty's Government is the establishment within ten years of an independent Palestine State in treaty relations with Great Britain ....

"(2) The independent State should be one in which Arabs and Jews share in government in such a way as to ensure that the essential interests of each community are safeguarded."

The White Paper of 1939, in effect, limited the Jewish National Home in Palestine to the Jewish communities then resident in Palestine, plus 75,000 Jews who were to be allowed to settle in Palestine during the five years 1939-44. This meant that the Jews in Palestine would in 1944 constitute about a third of the population and that they would remain a

permanent minority. His Majesty's Government therefore considered that by 1944 her pledge in the Balfour Declaration would have been fulfilled and a Jewish National Home established in Palestine. All that remained was to establish self-government in Palestine in such a way as would best safeguard the rights of the Jews who had settled in Palestine under the terms of the Balfour Declaration. The detailed proposals put forward by His Majesty's Government to reach this objective do not affect the underlying basis of the statement of policy: that Palestine had to be given self-government as soon as possible and that the Jews should be a permanent minority in this new State. The conference which met in London for the consideration of the Palestine question in 1939 was the first occasion on which the Arab States were recognised by His Majesty's Government as being mutually interested in the settlement of the Palestine problem. The conference included delegates representing Egypt, Saudi Arabia, Yemen, Transjordan and Iraq, who were invited because their States were interested in the future of Palestine, it being an Arab territory and its administration and future development a matter of common concern to all Arabs.

In Arab eyes this invitation marked a return by Great Britain to the spirit of her old pledges to King Husain which regarded all Arabs in the old Ottoman Empire as one community united by one ideal. This is my first justification for raising these issues and making my suggestions at this time.

It has to be admitted that conditions in all these Arab countries have remained unsettled ever since the end of the last Great War. Numerous rebellions have broken out causing much bloodshed and devastation in many parts of these Arab lands. Apart from this, the most law-abiding inhabitants of those countries have always been the victims of worry and anxiety about their own future and that of their compatriots during all these long years. In Palestine and Syria even the non-rebellious Arabs feel that they have not been allowed to develop their full civil and political rights. They have had no confidence in the ability of the mandatory régime to provide a permanent peaceful form of government. They have had to live in territory too often subject to disorder to enable them to consider the future and prepare for it.

As soon as the present war broke out the Axis Powers did not lose a moment in looking for weak points in the Allied position in the Arab countries and promptly exploited any weaknesses they were able to discover. Elements of disorder and anarchy in all Arab countries were actively and unscrupulously supported, with the result that both the Arabs and the United Nations suffered severely.

In spite of previous disillusionments the Arabs have welcomed the Atlantic Chapter with satisfaction, because they consider it a guarantee for the realisation of their national aspirations which will be united in the way they choose of their own free will.

We feel that the British Government regards the Arabs' claims with sympathy and that they are ready to solve the problem of the Arab countries in the same satisfactory manner as they solved those of Iraq, If they succeed in putting these sympathetic intentions into effect, the present chaotic state of the Arab countries will come to an end to the benefit of the interests of Great Britain as well as to the Arab countries themselves.

We realise that the British Government has not a free hand in dealing with these problems, because their action is subject to the concurrence of their Allies. But now that the United States are co-operating so fully with Great Britain the hands of the latter are freer and we feel that it will be possible for her to reconsider her whole policy towards all Arabs.

All Arabs and particularly those of the Near and Middle East have, deep down in ther hearts, the feeling that they are "members one of another." Their "nationalism" springs from the Moslem feeling of brotherhood enjoined on them by the Prophet Muhammad in his last public speech. It differs therefore from a great deal of European nationalism and patriotism. Although Arabs are naturally attached to their native land, their nationalism is not confined by boundaries. It is an aspiration to restore the great tolerant civilisation of the early Catiphate.

We therefore believe that any policy which satisfies the legitimate political rights and aspirations of the Arabs will restore peace to the Arab countries and that such peace and contentment will be of invaluable service in promoting the interests of the United Nations in this grave period of war. Moreover, such a policy will put an end to the Axis intrigues in the Arab countries and stop the flood of Axis propaganda with finds there a most fertile soil for sowing its evil seeds, owing to the discontent of the Arabs with their present situation and their anxiety about their future.

The events of the past few years have revealed the weakness of very small States. It is generally assumed that after the war the peace settlement will endeavour to group the smaller States together in some form of regional leagues or alliances which can be sufficiently powerful to protect all the members from aggression. While I realise that many years must clapse before the Arab States can stand completely alone, yet, even their allies among the Great Powers will probably demand that they make a greater contribution to their own defence services. Therefore the old idea of creating an independent Palestine and an independent Lebanon and Syria must be abandoned and a new solution considered.

Great Britain and France have repeatedly declared that they agree to the future independence of each of these parts of historical Syria. If independence is admitted to be the right of the peoples living in these areas, they must, *ipso facto* have the right to coalesce in a unitary State or join together in a league or confederation, If experience has proved that very small States cannot adequately defend themselves and that they constitute a danger to their neighbours and to the peace of the world, then union or federation can justly be imposed on them if these separate State really form one community, linguistically, culturally and economically.

Paragraph 4 of article 22 of the Covenant of the League of Nations reads as follows : —

"Certain communities formerly belonging to the Turkish Empire have reached a stage ot development when their existence as independent nations can be provisionally recognised subject to the rendering of administrative advice and assistance by a mandatory until such time as they are able to stand alone. ..."

Doubts have been expressed at various times as to whether Palestine came within the ambit of this paragraph. But Mr. Malcolm MacDonald told the Mandate Commission of the League of Nations in 1939 that "the Arabs of Palestine could not be regarded as so utterly different from the Arabs of Iraq or Syria that rights which clearly belonged to the latter under paragraph 4 should be completely denied to their fellow-Arabs in Palestine."

This statement goes to the root of the whole problem. The Arab contention is that all the Moslems, Christians, Jews and Druzes who occupy the Lebanon, Syria, Transjordan and Palestine are one community not differing very greatly from the inhabitants of Iraq. In 1918 this community was better educated than the Iraq is and more acquainted with and tolerant of modern, centralised, bureaucratic administration.

The Permanent Mandates Commission of the League of Nations decided in June 1939 that the proposal of His Majesty's Government to set up in Palestine an Arab State in which the Jews would form a minority was contrary to the interpretation which had always been placed upon the Palestine Mandate. In comnenting on this decision His Majesty's Government pointed out that it had been found impracticable to form both an independent Arab State and an independent Jewish State in Palestine but that "one of the possibilities which the mandatory Power had in view is the establishment of a federal constitution."

Now Palestine is a very small territory with a population of less than 2 million souls. To create federal constitution for such a small country would be difficult and cumbersome. But if Palestine reverts to its proper place as part of the historical Syria it should be possible to create for Syria, Lebanon, Palestine and Transjordan either a unitary State or a federal constitution which would work efficiently.

If the Palestinian Arabs could be reunited with the Arabs of Syria and Transjordan they would not be so apprehensive of Jewish expansion, and the Jewish communities now in Palestine would feel safer and more settled. They could be allowed a considerable degree of local autonomy under some form of international guarantee, if that is considered necessary.

In the very protracted and frank discussions which took place between Mr. Malcolm MacDonald and the Permanent Mandates Commission in June 1939 the point was raised again and again that there must be a spirit of evolution in the consideration of specific pledges and promises. While in no way denying the validity of the various pledges and promises given by His Majesty Government to various communities, Mr. Malcolm MacDonald felt that these pledges and promises had to be reinterpreted from time to time in the light of the development, both political and economic, that had occurred in Palestine since the pledges were first given.

Such reconsideration is, indeed, specifically provided for in article 19 of the Covenant of the League of Nations which lays down that:

"The Assembly may from time to time advise the reconsideration by members of the League of treaties which have become inapplicable and the consideration of international conditions whose continuance might endanger the peace of the world."

This is another justification for recommending the re-examination of the whole position of the Arab States of the Near and Middle East.

In Iraq, whose population in 1918 was more backward politically and educationally than that of Syria and Palestine, it has been shown that an independent native State can function with the minimum of advice and support from its ally.

In Saudi Arabia, His Majesty Ibn Saud has shown that an Arab ruler can maintain peace and order over nomad Bedouin occupying vast stretches of desert and over settled Arabs in towns and oasis and considerably develop their resources. The discovery of oil in Arab countries has given them economic resources and revenue not hitherto available. Iraq needs an outlet to the Mediterranean for its oil and other products. Palestine, which is being rapidly industrialised, needs markets for its products and oil fuel for its factories.

These are facts which have to be taken into account and which justify a re-examination of the pledges given by His Majesty's Government, some of which were embodied in the mandates of the League of Nations. These present factors call for a new policy altogether, which will settle permanently the future of the inhabitants of the Near and Middle East.

My proposals which follow are based on the close relations which already exist between Iraq and all the Arabs of historic Syria. The States of the

Arabian peninsula, although so near to us in language, custom and religion, have a different economy. Egypt has a larger population than the Succession States and has her own problems in the Sudan and elsewhere.

I have therefore assumed that these States will not at first be inclined to join an Arab Federation or League, through, if such a union succeeded between Iraq and Syria, there is every likelihood that they would in time wish to join it.

But from the very beginning I anticipate that such a League, even if limited to Iraq and Syria, would facilitate joint consultation between, and action by, all Arab States whether within the League or not. Many of our problems are the same; we are all part of one civilisation; we generally think along the same lines and we are all animated by the same ideals of freedom of conscience, liberty of speech, equality before the law and the basic brotherhood of mankind.

Conclusion.

In my view the only fair solution, and indeed the only hope of securing permanent peace, contentment and progress in these Arab areas is for the United Nations to declare *now*:—

(1) That Syria, Lebanon, Palestine and Transjordan shall be reunited into one State.

(2) That the form of government of this State, whether monarchical or republican, whether unitary or federal, shall be decided by the peoples of this country themselves.

(3) That there shall be created an Arab League to which Iraq and Syria will adhere at once and which can be joined by the other Arab States at will.

(4) That this Arab League shall have a permanent council nominated by the member States, and presided over by one of the rulers of the States, who shall be chosen in a manner acceptable to the States concerned.

(5) The Arab League Council shall be responsible for the following:—
- (a) Defence.
- (b) Foreign affairs.
- (c) Currency.
- (d) Communications.
- (e) Customs.
- (f) Protection of minority rights.

(6) The Jews in Palestine shall be given semi-autonomy. They shall have the right to their own rural and urban district administration, including schools, health institutes and policy, subject to general supervision by the Syrian States.

(7) Jerusalem shall be a city to which members of all religions shall have free access for pilgrimage and worship and a special commission composed of representatives of the three theocratic religions shall be set up to ensure this.

(8) That, if they demand it, the Maronites in the Lebanon shall be granted a privileged regime, such as they possessed during the last years of the Ottoman Empire. This special regime, like those to be set up in paragraphs 6 and 7 above, shall rest on an International Guarantee.

If it is possible in the manner suggested above to create a Confederation of Arab States, including Iraq, Syria, Palestine and Transjordan at the beginning to which other Arab States may later adhere, then a great many of the difficulties which have faced Great Britain and France in the Near East during the past two decades will disappear. The Arabs of Palestine at present fear that they will become a minority in a Jewish State, and therefore bitterly oppose the grant of special rights to the Jews, but this hostility would be allayed if Palestine became part of a large strong Arab State. The Jews could establish their National Home in those parts of Palestine where they are now the majority with a greater feeling of security, because there would be more goodwill on the part of their Arab neighbours, and as a semi-autonomous community in a much larger State their economic opportunities would increase.

The British Empire is not founded on negations, but on positive ideals. Free institutions and free co-operation give it a living force of tremendous strength. Upon this foundation of free co-operation a true union of many diverse peoples and countries has been formed, depending less upon stipulations and statistics and more upon the nobler and more permanent principles which are written on the heart and conscience of man. If an opportunity is given to the Arab peoples to establish such a free co-operation among themselves they will be prepared to deal generously with all the Jews living in their midst, whether in Palestine or elsewhere. Conditions and guarantees there must be, but let them not constitute a dead hand, lest they become a dead letter, as so many minority provisions in European Constitutions became during the past twenty years.

If my proposals meet with favour they will require a careful examination, so that the appropriate steps are taken at the right time and in the right order. Obviously, the union of the various parts of historic Syria must come first. It may at first take the form of a federation of Syria, Lebanon, Palestine and Transjordan, each State continuing its own local administration, leaving defence, foreign relations, currency and custome to the Central Government. On the other hand, it may be found possible to unite Syria at once, making provision for the Jewish enclaves and the Jerusalem administration at the same time. Steps should be taken at once to define these enclaves, and for this purpose it would be necessary to prepare an accurate ethnographical map of Palestine, showing the number of Arabs and Jews in each nahya and town, also a map on the same scale showing the land under cultivation and the land which can be cultivated intensely in the future. An enquiry should also be made as to the number of Jews who have settled in Palestine since the outbreak of the war in September 1939.

To secure Arab union sacrifices of sovereignty and vested interests may have to be made. Similar sacrifices have been made in the British Dominions and can be equally demanded from Arab leaders.

I have throughout assumed that as France beofe the war declared that she was prepared to grant independence to Syria and the Lebanon she will not be allowed by the United Nations to repudiate her offers, nor to obstruct any federation of Arab States by insisting on old privileges or antiquated rights.

ـ ٢٥ ـ

جامعة الدول العربية

فهرس
كتاب مجموعة المعاهدات والاتفاقات المعقودة في نطاق جامعة الدول العربية. اشير الى الوثائق التي اختيرت بالرمز *

الموضوع — رقم الصفحة

المحتويات

ـ ٢٥ أ ـ
نموذج من الرسائل المتبادلة بين رئيس الوزراء المصري والرؤساء العرب حول جامعة الدول العربية ـ الرسالتان المتبادلتان بين السيد مصطفى النحاس باشا، رئيس وزراء مصر، والسيد حمدي الباجه جي، رئيس وزراء العراق ١٩٤٤/٦/٢١ و١٩٤٤/٧/١٦

(عبد الرزاق الحسني. تاريخ الوزارات العراقية. ص ٢١٧ ـ ٢١٨).

حضرة صاحب الدولة حمدي الباجه جي رئيس الوزارة العراقية

تعلمون دولتكم ان مشاورات الوحدة العربية قد جرت حتى الآن مع العراق، فشرق الاردن، فالمملكة العربية السعودية، فسوريا، فلبنان، فاليمن. وقد كنت ـ ولا ازال ـ أعلق اهمية كبيرة على ان تجري ايضاً مع من يمثلون عرب فلسطين تمثيلاً صحيحاً، ولم أر الانتقال إلى المرحلة التالية من مراحل مشروع الوحدة العربية حتى يتم ذلك، ولما كانت المعلومات المتجمعة لدي تدل على انه إذا لم يفرج عن الزعيمين الفلسطينيين: جمال الحسيني وامين التميمي المعتقلين في جنوب افريقيا كان من المتعذر تأليف هيئة «عربية» يرضى عنها الرأي العام الفلسطيني العربي وتمثله تمثيلاً صحيحاً، فقد بذلت مساعي متصلة للافراج عنهما غير أن هذه المساعي لم تثمر ثمرتها.

ولما كانت المصلحة تقتضي، من جهة اخرى، الاسراع قدر المستطاع في مشروع الوحدة العربية حتى لا تسبقنا الحوادث التي اصبحت اليوم تعدو سراعاً، ولما كان من المتفق عليه ان تكون المرحلة الثانية من مراحل هذا المشروع عقد لجنة تحضيرية بمصر لتسجيل ما اتفقت وجهات النظر عليه في مرحلة المشاورات، وتستوفي ما يحتاج الى استيفاء البحث من الامور، وتمهد لعقد المؤتمر العربي العام، لذلك أتشرف بأن اقترح عقد اللجنة التحضيرية في اواخر يوليو ـ اوائل اغسطس سنة ١٩٤٤ واني لأرجو من دولتكم إفادتي برأي الحكومة العراقية في هذا الاقتراح، وفي حالة الموافقة عليه أرجو إبلاغي أسماء المندوبين الذين يقع عليهم الاختيار لتمثيلها في اللجنة المشار اليها. وتفضلوا دولتكم بقبول فائق الاحترام.

٢١ يونيو ١٩٤٤ رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية:
مصطفى النحاس

[واسرع الرئيس العراقي فعين وفد العراق إلى اللجنة التحضيرية لجامعة الدول العربية ورد على كتاب الرئيس المصري بهذا الجواب:]

حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية.

تلقيت رسالة رفعتكم الكريمة المؤرخة في ٣٠ جمادى الآخرة سنة ١٣٦٣ الموافق ٢١ يونيو سنة ١٩٤٤ المتضمنة اقتراح فخامتكم عقد لجنة تحضيرية بمصر للغرض الذي نوهتم عنه، وذلك في اواخر يوليو ـ اوائل اغسطس سنة ١٩٤٤.

إني أرى من الواجب ان اتقدم إلى رفعتكم بخالص الشكر، ومزيد الامتنان، على ما بذلتموه من جهود صادقة ومساع متصلة، في سبيل تحقيق الوحدة العربية. اني اتفق ورفعتكم كل الاتفاق بأنه من الضروري الاسراع في السير في مشروع الوحدة العربية لئلا تسبقنا الحوادث والمفاجآت. لذلك تقرر انتداب حضرة صاحب الفخامة السيد نوري السعيد، بصحبة معالي السيد عطا أمين الوزير المفوض، ومدير الخارجية العام، ليكونا ممثلين عن العراق في اللجنة التحضيرية الآنفة الذكر.

هذا وبالنظر الى قرب سفري الى لبنان للاستجمام، فقد احاول انتهاز فرصة وجودي هناك للشخوص إلى مصر بغية الاشتراك في مباحثات اللجنة التحضيرية فيما اذا ساعدتني احوالي الصحية على ذلك.

والله أسأل ان يأخذ بيد الجميع لتحقيق ما تصبو أليه الامة العربية وتفضلوا رفعتكم بقبول فائق الاحترام.

١٦ تموز ١٩٤٤ رئيس الوزراء: حمدي الباجه جي

ـ ٢٥ ب ـ
بروتوكول الإسكندرية
١٩٤٤/١٠/٧

(جامعة الدول العربية. مجموعة المعاهدات والاتفاقات ص ١ ـ ٦).

الموقعون على هذا رؤساء الوفود العربية في اللجنة التحضيرية للمؤتمر العربي العام واعضاؤها وهم:

رئيس اللجنة التحضيرية

حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا
رئيس مجلس وزراء مصر
ووزير خارجيتها
ورئيس الوفد المصري

الوفد السوري

حضرة صاحب الدولة السيد سعد الله الجابري
رئيس مجلس وزراء سوريا
ورئيس الوفد السوري
حضرة صاحب الدولة السيد جميل مردم بك وزير الخارجية
سعادة الدكتور نجيب الارمنازي أمين السر العام لرئاسة الجمهورية
سعادة الأستاذ صبري العسلي نائب دمشق

الوفد الأردني

حضرة صاحب الدولة توفيق أبو الهدى باشا
رئيس مجلس وزراء شرق الأردن
ووزير خارجيته
ورئيس الوفد الأردني
سعادة سليمان سكر بك سكرتير مالي وزارة الخارجية

الوفد العراقي

حضرة صاحب الدولة السيد حمدي الباجه جي
رئيس مجلس وزراء العراق
ورئيس الوفد العراقي
حضرة صاحب المعالي السيد أرشد العمري
وزير الخارجية
حضرة صاحب الدولة السيد نوري السعيد
رئيس مجلس وزراء العراق سابقاً
حضرة صاحب السعادة السيد تحسين العسكري
وزير العراق المفوض بمصر

الوفد اللبناني

حضرة صاحب الدولة رياض الصلح بك
رئيس مجلس وزراء لبنان
ورئيس الوفد اللبناني
حضرة صاحب المعالي سليم تقلا بك وزير الخارجية
سعادة السيد موسى مبارك مدير غرفه حضرة صاحب الفخامة رئيس الجمهورية

الوفد المصري

حضرة صاحب المعالي احمد نجيب الهلالي باشا
وزير المعارف العمومية
حضرة صاحب المعالي محمد صبري أبو علم باشا وزير العدل
حضرة صاحب العزة محمد صلاح الدين بك
وكيل وزارة الخارجية

إثباتاً للصلات الوثيقة والروابط العديدة التي تربط بين البلاد العربية جمعاء، وحرصاً على توطيد هذه الروابط وتدعيمها وتوجيهها إلى ما فيه خير البلاد العربية قاطبة وصلاح أحوالها وتأمين مستقبلها وتحقيق أمانيها وآمالها، واستجابة للرأي العربي العام في جميع الاقطار العربية.

قد اجتمعوا بالإسكندرية بين يوم الاثنين ٨ شوال سنة ١٣٦٣ (الموافق ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٤٤) ويوم السبت ٢٠ شوال سنة ١٣٦٣ (الموافق ٧ أكتوبر سنة ١٩٤٤) في هيئة لجنة تحضيرية للمؤتمر العربي وتم الاتفاق بينهم على ما يأتي:

اولا ـ جامعة الدول العربية

تؤلف «جامعة للدول العربية»، من الدول العربية المستقلة التي تقبل الانضمام اليها. ويكون لهذه الجامعة مجلس يسمى «مجلس جامعة الدول العربية» تمثل فيه الدول المشتركة في «الجامعة» على قدم المساواة.

وتكون مهمته مراعاة تنفيذ ما تبرمه هذه الدول فيما بينها من الاتفاقات وعقد اجتماعات دورية لتوثيق الصلات بينها وتنسيق خططها السياسية تحقيقاً للتعاون فيها وصيانة لاستقلالها وسيادتها من كل اعتداء بالوسائل الممكنة وللنظر بصفة عامة في شؤون البلاد العربية ومصالحها.

وتكون قرارات هذا «المجلس» ملزمة لمن يقبلها فيما عدا الاحوال التي يقع فيها خلاف بين دولتين من اعضاء الجامعة، ويلجأ فيها الطرفان الى المجلس لفض هذا الخلاف، ففي هذه الاحوال تكون قرارات «مجلس الجامعة» نافذة ملزمة.

ولا يجوز على كل حال الالتجاء الى القوة لفض المنازعات بين دولتين من دول الجامعة، ولكل دولة أن تعقد مع دولة اخرى من دول الجامعة أو غيرها اتفاقات خاصة لا تتعارض مع نصوص هذ الاحكام أو روحها.

ولا يجوز في أية حال اتباع سياسة خارجية تضر بسياسة جامعة الدول العربية أو أية دولة منها.

ويتوسط المجلس في الخلاف الذي يخشى منه وقوع حرب بين دولة من دول الجامعة وبين اية دولة أخرى من دول الجامعة أو غيرها للتوفيق بينهما

وتؤلف منذ الآن لجنة فرعية من أعضاء اللجنة التحضيرية لإعداد مشروع لنظام «مجلس الجامعة» ولبحث المسائل السياسية التى يمكن إبرام اتفاقات فيها بين الدول العربية.

ثانيا ـ التعاون في الشؤون الاقتصادية والثقافية والاجتماعية وغيرها

١ ـ تتعاون الدول العربية الممثلة في اللجنة تعاوناً وثيقاً في الشؤون الآتية:

أ ـ الشؤون الاقتصادية والمالية بما في ذلك التبادل التجاري والجمارك والعملة وأمور الزراعة والصناعة.

ب ـ شؤون المواصلات بما في ذلك السكك الحديدية والطرق والطيران والملاحة والبرق والبريد.

ج ـ شؤون الثقافة.

د ـ شؤون الجنسية والجوازات والتأشيرات وتنفيذ الأحكام وتسليم المجرمين وما إلى ذلك.

هـ ـ الشؤون الاجتماعية.

و ـ الشؤون الصحية.

٢ ـ تؤلف لجنة فرعية من الخبراء لكل طائفة من هذه الشؤون تمثل فيها الحكومات المشتركة في اللجنة التحضيرية وتكون مهمتها إعداد مشروع قواعد التعاون في الشؤون المذكورة ومداه وأداته.

٣ ـ تؤلف لجنة للتنسيق والتحرير تكون مهمتها مراقبة عمل اللجان الفرعية الأخرى وتنسيق ما يتم من أعمالها أولا فأول وصياغته في شكل مشروعات اتفاقات وعرضه على الحكومات المختلفة.

٤ ـ عندما تنتهي جميع اللجان الفرعية من أعمالها تجتمع اللجنة التحضيرية لتعرض عليها نتائج بحث هذه اللجان تمهيداً لعقد المؤتمر العربي العام.

ثالثا ـ تدعيم هذه الروابط في المستقبل

مع الاغتباط بهذه الخطوة المباركة ترجو اللجنة ان توفق البلاد العربية في المستقبل الى تدعيمها بخطوات اخرى وبخاصة إذا أسفرت الأوضاع العالمية بعد الحرب القائمة عن نظم تربط بين الدول العربية بروابط امتن وأوثق.

رابعا ـ قرار خاص بلبنان

تؤيد الدول العربية الممثلة في اللجنة التحضيرية احترامها لاستقلال لبنان وسيادته بحدوده الحاضرة وهو ما سبق لحكومات هذه الدول أن إعترفت به بعد أن انتهج سياسة استقلالية أعلنتها حكومته في بيانها الوزاري الذي نالت عليه موافقة المجلس النيابي اللبناني بالإجماع في ٧ أكتوبر سنة ١٩٤٣.

خامسا ـ قرار خاص بفلسطين

١ ـ ترى اللجنة أن فلسطين ركن مهم من أركان البلاد العربية وأن حقوق العرب لا يمكن المساس بها من غير إضرار بالسلم والاستقرار في العالم العربي.

كما ترى اللجنة أن التعهدات التي ارتبطت بها الدولة البريطانية والتي تقضي بوقف الهجرة اليهودية والمحافظة على الأراضي العربية والوصول الى استقلال فلسطين هي من حقوق العرب الثابتة التي تكون المبادرة الى تنفيذها خطوة نحو الهدف المطلوب ونحو استتباب السلم وتحقيق الإستقرار.

وتعلن اللجنة تأييدها لقضية عرب فلسطين بالعمل على تحقيق أمانيهم المشروعة وصون حقوقهم العادلة.

وتصرح اللجنة بأنها ليست أقل تألماً من احد لما أصاب اليهود في أوروبا من الويلات والآلام على يد بعض الدول الأوروبية الدكتاتورية، ولكن يجب أن لا يخلط بين مسألة اليهود وبين الصهيونية. إذ ليس أشد ظلماً وعدواناً من أن تحل مسألة يهود أوروبا بظلم يقع على عرب فلسطين على اختلاف اديانهم ومذاهبهم.

٢ ـ يحال الاقتراح الخاص بمساهمة الحكومات والشعوب العربية في «صندوق الأمة العربية» لإنقاذ أراضي العرب في فلسطين الى لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية لبحثه من جميع وجوهه وعرض نتيجة البحث على اللجنة التحضيرية في اجتماعها المقبل.

وإثباتاً لما تقدم وقع هذا البروتوكول بادارة جامعة فاروق الأول بالاسكندرية في يوم السبت ٢٠ شوال سنة ١٣٦٣ (الموافق ٧ أكتوبر سنة ١٩٤٤).

امضاءات	توفيق أبو الهدى
مصطفى النحاس	سليمان سكر
احمد نجيب الهلالي	حمدي الباجه جي
محمد صبري أبو علم	أرشد العمري
محمد صلاح الدين	نوري السعيد
سعد الله الجابري	تحسين العسكري
جميل مردم	رياض الصلح
نجيب الأرمنازي	سليم تقلا
صبري العسلي	موسى مبارك

ـ ٢٥ ج ـ
ميثاق جامعة الدول العربية
١٩٤٥/٣/٢٢

(جامعة الدول العربية. ميثاق جامعة الدول العربية. القاهرة: مطبعة مصر. ١٩٥٠ ص ١ ـ ١١. ومجموعة المعاهدات والاتفاقات: ص ٧ ـ ١٦).

إن حضرة صاحب الفخامة رئيس الجمهورية السورية.
وحضرة صاحب السمو الملكي امير شرق الاردن.
وحضرة صاحب الجلالة ملك العراق.
وحضرة صاحب الجلالة ملك المملكة العربية السعودية.
وحضرة صاحب الفخامة رئيس الجمهورية اللبنانية.
وحضرة صاحب الجلالة ملك مصر.
وحضرة صاحب الجلالة ملك اليمن.

تثبيتاً للعلاقات الوثيقة والروابط العديدة التي تربط بين الدول العربية، وحرصاً على دعم هذه الروابط وتوطيدها على

أساس احترام استقلال تلك الدول وسيادتها، وتوجيهاً لجهودها إلى ما فيه خير البلاد العربية قاطبة وصلاح أحوالها وتأمين مستقبلها وتحقيق أمانيها وآمالها، واستجابة للراي العربي العام في جميع الأقطار العربية:

قد اتفقوا على عقد ميثاق لهذه الغاية وانابوا عنهم المفوضين الآتية أسماؤهم:

حضرة صاحب الفخامة رئيس الجمهورية السورية.

قد أناب عن سوريا:

حضرة صاحب الدولة السيد فارس الخوري، رئيس مجلس الوزراء.

حضرة صاحب الدولة السيد جميل مردم بك، وزير الخارجية.

حضرة صاحب السمو الملكي أمير شرق الاردن

قد أناب عن شرق الأردن:

حضرة صاحب الفخامة سمير الرفاعي باشا، رئيس الوزراء.

حضرة صاحب المعالي سعيد المفتي باشا، وزير الداخلية.

صاحب العزة سليمان النابلسي بك، نائب سر الحكومة.

حضرة صاحب الجلالة ملك العراق

قد أناب عن العراق:

حضرة صاحب المعالي السيد أرشد العمري، وزير الخارجية.

حضرة صاحب الفخامة السيد علي جودة الأيوبي، وزير العراق المفوض بواشنطن.

حضرة صاحب المعالي السيد تحسين العسكري وزير العراق المفوض بالقاهرة.

حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة العربية السعودية

قد أناب عن المملكة العربية السعودية:

سعادة الشيخ يوسف ياسين، نائب وزير خارجية المملكة العربية السعودية.

سعادة السيد خير الدين الزركلي، مستشار مفوضية المملكة العربية السعودية بالقاهرة.

حضرة صاحب الفخامة رئيس الجمهورية اللبنانية

قد أناب عن لبنان:

حضرة صاحب الدولة السيد عبد الحميد كرامي، رئيس الوزراء.

سعادة السيد يوسف سالم، وزير لبنان المفوض بالقاهرة.

حضرة صاحب الجلالة ملك مصر

قد أناب عن مصر:

حضرة صاحب الدولة محمود فهمي النقراشي باشا، رئيس مجلس الوزراء.

حضرة صاحب السعادة محمد حسين هيكل باشا، رئيس مجلس الشيوخ.

حضرة صاحب المعالي عبد الحميد بدوي باشا، وزير الخارجية.

حضرة صاحب المعالي مكرم عبيد باشا، وزير المالية.

حضرة صاحب المعالي محمد حافظ رمضان باشا، وزير العدل.

حضرة صاحب المعالي عبد الرزاق أحمد السنهوري بك، وزير المعارف العمومية.

حضرة صاحب العزة عبد الرحمن عزام بك، الوزير المفوض بوزارة الخارجية.

حضرة صاحب الجلالة ملك اليمن

قد أناب عن اليمن:

الذين بعد تبادل وثائق تفويضهم التي تخولهم سلطة كاملة والتي وجدت صحيحة ومستوفاة الشكل، قد اتفقوا على ما يأتي:

مادة ١ ـ تتألف جامعة الدول العربية من الدول العربية المستقلة الموقعة على هذا الميثاق.

ولكل دولة عربية مستقلة الحق في أن تنضم إلى الجامعة، فإذا رغبت في الانضمام قدمت طلباً بذلك يودع لدى الأمانة العامة الدائمة ويعرض على المجلس في أول اجتماع يعقد بعد تقديم الطلب.

مادة ٢ ـ الغرض من الجامعة توثيق الصلات بين الدول المشتركة فيها وتنسيق خططها السياسية تحقيقاً للتعاون بينها وصيانة لاستقلالها وسيادتها والنظر بصفة عامة في شؤون البلاد العربية ومصالحها.

كذلك من أغراضها تعاون الدول المشتركة فيها تعاوناً وثيقاً بحسب نظم كل دولة منها وأحوالها في الشؤون الآتية:

أ ـ الشؤون الاقتصادية والمالية ويدخل في ذلك التبادل التجاري والجمارك والعملة وأمور الزراعة والصناعة.

ب ـ شؤون المواصلات ويدخل في ذلك السكك الحديدية والطرق والطيران والملاحة والبرق والبريد.

ج ـ شؤون الثقافة.

د ـ شؤون الجنسية والجوازات والتأشيرات وتنفيذ الأحكام وتسليم المجرمين.

هـ ـ الشؤون الاجتماعية.

و ـ الشؤون الصحية.

مادة ٣ ـ يكون للجامعة مجلس يتألف من ممثلي الدول المشتركة في الجامعة ويكون لكل منها صوت واحد مهما يكن عدد ممثليها.

وتكون مهمته القيام على تحقيق أغراض الجامعة ومراعاة تنفيذ ما تبرمه الدول المشتركة فيها من اتفاقات في الشؤون المشار إليها في المادة السابقة وفي غيرها.

ويدخل في مهمة المجلس كذلك تقرير وسائل التعاون مع الهيئات الدولية التي قد تنشأ في المستقبل لكفالة الأمن والسلام ولتنظيم العلاقات الاقتصادية والاجتماعية.

مادة ٤ ـ تؤلف لكل من الشؤون المبينة في المادة الثانية لجنة خاصة تمثل فيها الدول المشتركة في الجامعة وتتولى هذه اللجان وضع قواعد التعاون ومداه وصياغتها في شكل مشروعات اتفاقات تعرض على المجلس للنظر فيها تمهيداً لعرضها على الدول المذكورة.

ويجوز أن يشترك في اللجان المتقدم ذكرها أعضاء يمثلون البلاد العربية الأخرى. ويحدد المجلس الأحوال التي يجوز فيها اشتراك أولئك الممثلين وقواعد التمثيل.

مادة ٥ ـ لا يجوز الالتجاء إلى القوة لفض المنازعات بين دولتين أو أكثر من دول الجامعة، فإذا نشب بينها خلاف لا يتعلق باستقلال الدولة أو سيادتها أو سلامة أراضيها ولجأ المتنازعون إلى المجلس لفض هذا الخلاف كان قراره عندئذ نافذاً وملزماً.

وفي هذه الحالة لا يكون للدول التي وقع بينها الخلاف

الاشتراك في مداولات المجلس وقراراته.

ويتوسط المجلس في الخلاف الذي يخشى منه وقوع حرب بين دولة من دول الجامعة وبين أية دولة أخرى من دول الجامعة أو غيرها للتوفيق بينهما.

وتصدر قرارات التحكيم والقرارات الخاصة بالتوسط بأغلبية الآراء.

مادة ٦ ـ إذا وقع اعتداء من دولة على دولة من أعضاء الجامعة أو خشي وقوعه فالدولة المعتدى عليها أو المهددة بالاعتداء أن تطلب دعوة المجلس للانعقاد فوراً.

ويقرر المجلس التدابير اللازمة لدفع هذا الاعتداء ويصدر القرار بالإجماع فإذا كان الاعتداء من إحدى دول الجامعة لا يدخل في حساب الإجماع رأى الدولة المعتدية.

وإذا وقع الاعتداء بحيث يجعل حكومة الدولة المعتدى عليها عاجزة عن الاتصال بالمجلس فلممثل تلك الدولة فيه أن يطلب انعقاده للغاية المبينة في الفقرة السابقة، وإذا تعذر على الممثل الاتصال بمجلس الجامعة حق لأية دولة من أعضائها أن تطلب انعقاده.

مادة ٧ ـ ما يقرره المجلس بالاجماع يكون ملزماً لجميع الدول المشتركة في الجامعة، وما يقرره المجلس بالأكثرية يكون ملزماً لمن يقبله.

وفي الحالتين تنفذ قرارات المجلس في كل دولة وفقاً لنظمها الأساسية.

مادة ٨ ـ تحترم كل دولة من الدول المشتركة في الجامعة نظام الحكم القائم في دول الجامعة الأخرى وتعتبره حقاً من حقوق تلك الدول وتتعهد بأن لا تقوم بعمل يرمي إلى تغيير ذلك النظام فيها.

مادة ٩ ـ لدول الجامعة العربية الراغبة فيما بينها في تعاون اوثق وروابط اقوى مما نص عليه هذا الميثاق أن تعقد بينها من الاتفاقات ما تشاء لتحقيق هذه الأغراض.

والمعاهدات والاتفاقات التي سبق أن عقدتها أو التي تعقدها فيما بعد دولة من دول الجامعة مع أية دولة أخرى لا تلزم ولا تقيد الأعضاء الآخرين.

مادة ١٠ ـ تكون القاهرة المقر الدائم لجامعة الدول العربية، ولمجلس الجامعة أن يجتمع في أي مكان آخر يعينه.

مادة ١١ ـ ينعقد مجلس الجامعة انعقاداً عادياً مرتين في العام في كل من شهري مارس وأكتوبر، وينعقد بصفة غير عادية كلما دعت الحاجة إلى ذلك بناء على طلب دولتين من دول الجامعة.

مادة ١٢ ـ يكون للجامعة أمانة عامة دائمة تتألف من أمين عام وأمناء مساعدين وعدد كاف من الموظفين.

ويعين مجلس الجامعة بأكثرية ثلثي دول الجامعة الأمين العام. ويعين الأمين العام بموافقة المجلس الأمناء المساعدين والموظفين الرئيسيين في الجامعة.

ويضع مجلس الجامعة نظاماً داخلياً لأعمال الأمانة العامة وشؤون الموظفين.

ويكون الأمين العام في درجة سفير والأمناء المساعدون في درجة وزراء مفوضين.

ويعين في ملحق لهذا الميثاق أول أمين عام للجامعة.

مادة ١٣ ـ يعد الأمين العام مشروع ميزانية الجامعة ويعرضه على المجلس للموافقة عليه قبل بدء كل سنة مالية.

ويحدد المجلس نصيب كل دولة من دول الجامعة في النفقات؛ ويجوز أن يعيد النظر فيه عند الاقتضاء.

مادة ١٤ ـ يتمتع أعضاء مجلس الجامعة وأعضاء لجانها وموظفوها الذين ينص عليهم في النظام الداخلي بالامتيازات وبالحصانة الدبلوماسية أثناء قيامهم بعملهم.

وتكون مصونة حرمة المباني التي تشغلها هيئات الجامعة.

مادة ١٥ ـ ينعقد المجلس للمرة الأولى بدعوة من رئيس الحكومة المصرية وبعد ذلك بدعوة من الأمين العام.

ويتناوب ممثلو دول الجامعة رئاسة المجلس في كل انعقاد عادي.

مادة ١٦ ـ فيما عدا الأحوال المنصوص عليها في هذا الميثاق يكتفى بأغلبية الآراء لاتخاذ المجلس قرارات نافذة في الشؤون الآتية:

أ ـ شؤون الموظفين.

ب ـ إقرار ميزانية الجامعة.

ج ـ وضع نظام داخلي لكل من المجلس واللجان والأمانة العامة.

د ـ تقرير فض أدوار الاجتماع.

مادة ١٧ ـ تودع الدول المشتركة في الجامعة الأمانة العامة نسخاً من جميع المعاهدات والاتفاقات التي عقدتها أو تعقدها مع أية دولة أخرى من دول الجامعة أو غيرها.

مادة ١٨ ـ إذا رأت إحدى دول الجامعة أن تنسحب منها أبلغت المجلس عزمها على الانسحاب قبل تنفيذه بسنة.

ولمجلس الجامعة أن يعتبر أية دولة لا تقوم بواجبات هذا الميثاق منفصلة عن الجامعة وذلك بقرار يصدره بإجماع الدول عدا الدولة المشار إليها.

مادة ١٩ ـ يجوز بموافقة ثلثي دول الجامعة تعديل هذا الميثاق وعلى الخصوص لجعل الروابط بينها أمتن وأوثق ولإنشاء محكمة عدل عربية ولتنظيم صلات الجامعة بالهيئات الدولية التي قد تنشأ في المستقبل لكفالة الأمن والسلام.

ولا يبت في التعديل إلا في دور الانعقاد التالي للدور الذي يقدم فيه الطلب.

وللدولة التي لا تقبل التعديل أن تنسحب عند تنفيذه دون التقيد بأحكام المادة السابقة.

مادة ٢٠ ـ يصدق على هذا الميثاق وملاحقه وفقاً للنظم الأساسية المرعية في كل من الدول المتعاقدة.

وتودع وثائق التصديق لدى الأمانة العامة ويصبح الميثاق نافذاً من قبل من صدق عليه بعد انقضاء خمسة عشر يوماً من تاريخ استلام الأمين العام وثائق التصديق من أربع دول.

حرر هذا الميثاق باللغة العربية في القاهرة بتاريخ ٨ ربيع الثاني سنة ١٣٦٤ (٢٢ مارس سنة ١٩٤٥) من نسخة واحدة تحفظ في الأمانة العامة.

وتسلم صورة منها مطابقة للأصل لكل دولة من دول الجامعة.

ملحق خاص بفلسطين

منذ نهاية الحرب العظمى الماضية، سقطت عن البلاد العربية المنسلخة من الدولة العثمانية، ومنها فلسطين، ولاية تلك

الدولة، وأصبحت مستقلة بنفسها، غير تابعة لأية دولة أخرى، وأعلنت معاهدة لوزان أن أمرها لأصحاب الشأن فيها، وإذا لم تكن قد مكنت من تولي أمورها فان ميثاق العصبة في سنة ١٩١٩ لم يقرر النظام الذي وضعه لها إلا على أساس الاعتراف باستقلالها. فوجودها واستقلالها الدولي من الناحية الشرعية أمر لا شك فيه، كما أنه لا شك في استقلال البلاد العربية الأخرى، وإذا كانت المظاهر الخارجية لذلك الاستقلال ظلت محجوبة لأسباب قاهرة، فلا يسوغ أن يكون ذلك حائلاً دون اشتراكها في أعمال مجلس الجامعة.

ولذلك ترى الدول الموقعة على ميثاق الجامعة العربية أنه نظراً لظروف فلسطين الخاصة وإلى أن يتمتع هذا القطر بممارسة استقلاله فعلا يتولى مجلس الجامعة أمر اختيار مندوب عربي من فلسطين للاشتراك في أعماله.

ملحق خاص بالتعاون مع البلاد العربية غير المشتركة في مجلس الجامعة

نظراً لأن الدول المشتركة في الجامعة ستباشر في مجلسها وفي لجانها شؤوناً يعود خيرها وأثرها على العالم العربي كله ولأن أماني البلاد العربية غير المشتركة في المجلس ينبغي له أن يرعاها وأن يعمل على تحقيقها.

فان الدول الموقعة على ميثاق الجامعة العربية يعنيها بوجه خاص أن توصي مجلس الجامعة، عند النظر في إشراك تلك البلاد في اللجان المشار إليها في الميثاق، بأن يذهب في التعاون معها إلى أبعد مدى مستطاع، وفيما عدا ذلك، بألا يدخر جهداً لتعرف حاجاتها وتفهم أمانيها وآمالها، وبأن يعمل بعد ذلك على صلاح أحوالها وتأمين مستقبلها بكل ما تهيؤه الوسائل السياسية من أسباب.

ملحق خاص بتعيين الأمين العام للجامعة

اتفقت الدول الموقعة على هذا الميثاق على تعيين سعادة عبد الرحمن عزام بك أميناً عاماً لجامعة الدول العربية.

ويكون تعيينه لمدة سنتين. ويحدد مجلس الجامعة فيما بعد النظام المستقبل للأمانة العامة.

ـ ٢٥ د ـ
المعاهدة الثقافية العربية
القاهرة ١٩٤٥/١١/٢٧

(جامعة الدول العربية. مجموعة المعاهدات والاتفاقات، ص ٤٧ ـ ٥١).

إن حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية.
وحضرة صاحب الفخامة رئيس الجمهورية السورية.
وحضرة صاحب الجلالة ملك العراق.
وحضرة صاحب الجلالة ملك المملكة العربية السعودية.
وحضرة صاحب الفخامة رئيس الجمهورية اللبنانية.
وحضرة صاحب الجلالة ملك مصر.
وحضرة صاحب الجلالة ملك اليمن.

رغبة منهم في توحيد اتجاهات دولهم العامة وتوثيق التعاون بينها في الشئون الثقافية وزيادة التقارب الذهني والتآلف الروحي بين أبناء البلاد العربية والعمل على تعميم التعليم ورفع المستوى الثقافي لشعوبها:

قد اتفقوا على عقد معاهدة لهذه الغاية وأنابوا عنهم المفوضين الآتية أسماؤهم:

حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
قد أناب عن المملكة الأردنية الهاشمية.
حضرة صاحب الفخامة رئيس الجمهورية السورية
قد أناب عن سوريا.
حضرة صاحب الجلالة ملك العراق
قد أناب عن العراق.
حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة العربية السعودية.
قد أناب عن المملكة العربية السعودية.
حضرة صاحب الفخامة رئيس الجمهورية اللبنانية
قد أناب عن لبنان.
حضرة صاحب الجلالة ملك مصر
قد أناب عن مصر:
حضرة صاحب الدولة محمود فهمي النقراشي باشا، وزير الخارجية.
حضرة صاحب الجلالة ملك اليمن
قد أناب عن اليمن.

الذين بعد أن أثبتوا إنهم مأذونون من حكوماتهم قد اتفقوا على الأحكام الآتية:

مادة ١ ـ تتفق دول الجامعة العربية على أن تشكل كل منها هيئة محلية تكون مهمتها العناية بشئون التعاون الثقافي بين الدول العربية وتترك لكل دولة الحرية في كيفية تشكيل هذه الهيئة.

مادة ٢ ـ توافق دول الجامعة العربية على تبادل المدرسين والأساتذة بين معاهدها العلمية بالشروط العامة والفردية التي تتفق عليها، وعلى أن تعتبر مدة الخدمة لمن كان موظفاً حكومياً من المدرسين أو الأساتذة الذين يشملهم التبادل كأنها خدمة في حكومته مع حفظ حقه من حيث المنصب والترقية والتقاعد.

مادة ٣ ـ توافق دول الجامعة العربية على تبادل الطلبة والتلاميذ بين معاهدها العلمية وقبولهم في الفصول المناسبة على قدر ما يتوفر لدى كل منها من أمكنة الدراسة ومع مراعاة النظم المتبعة في تلك المعاهد.

وتسهيلاً لذلك تعمل الدول مع احتفاظها بمبادىء التعليم الأساسية المقررة في بلادها على تعادل مراحل التعليم فيها وشهاداته وينظم هذا التعادل باتفاقات خاصة فيما بينها.

وكذلك تقدم كل دولة منها التسهيلات الممكنة للدولة أو الدول التي تريد إنشاء بيوت لإقامة طلبتها في تلك الدولة.

مادة ٤ ـ تعمل دول الجامعة العربية على تشجيع الرحلات الثقافية والكشفية والرياضية بين البلدان العربية. وذلك في المناطق التي تسمح الحكومات بارتيادها وعقد اجتماعات ثقافية ودراسية للطلبة مع تيسير أسباب كل هذا وبخاصة

تسهيل معاملات السفر وخفض نفقاته.

مادة ٥ ـ تتفق دول الجامعة العربية على تبادل إنشاء المعاهد العلمية والتعليمية في بلادها المختلفة.

مادة ٦ ـ تتعاون دول الجامعة العربية على إحياء التراث الفكري والفني العربي والمحافظة عليه ونشره وتيسيره للطالبين بمختلف الوسائل.

مادة ٧ ـ رغبة في مسايرة الحركة الفكرية العالمية تعمل دول الجامعة العربية على تنشيط الجهود التي تبذل لترجمة عيون الكتب الأجنبية القديمة والحديثة وتنظيم تلك الجهود، كما تعمل على تنشيط الإنتاج الفكري في البلاد العربية بمختلف الوسائل، كانشاء معاهد للبحث العلمي والأدبي وتنظيم مسابقات في التأليف ووقف جوائز على المتفوقين من رجال العلم والأدب والفن.

مادة ٨ ـ تتعهد دول الجامعة العربية بأن تضع كل منها تشريعاً لحماية الملكية الأدبية والعلمية والفنية لما ينشر في كل دولة من دول الجامعة العربية.

مادة ٩ ـ تسعى دول الجامعة العربية إلى توحيد المصطلحات العلمية بواسطة المجامع والمؤتمرات واللجان المشتركة التي تؤلفها وبالنشرات التي تنشرها هذه الهيئات وتعمل على الوصول باللغة العربية إلى تأدية جميع أغراض التفكير والعلم الحديث وجعلها لغة الدراسة في جميع المواد في كل مراحل التعليم في البلاد العربية.

مادة ١٠ ـ تعمل دول الجامعة العربية على توثيق الصلات بين دور الكتب فيها ومتاحفها العلمية والتاريخية والفنية بوسائل شتى كتبادل المؤلفات والفهارس والقطع الاثرية ذات النسخ المتعددة والموظفين الفنيين وتبادل بعثات التنقيب على الآثار وذلك بالاتفاق فيما بينها.

مادة ١١ ـ تتفق دول الجامعة العربية على توثيق الصلات وتسهيل التعاون بين العلماء والأدباء ورجال الصحافة والمهن الحرة وأهل الفن والتمثيل والموسيقى والسينما والإذاعة ـ حيث توجد، وذلك بتنظيم زيارات لهم من بلد إلى آخر، وتشجيع عقد المؤتمرات الثقافية والعلمية والتعليمية التي توافق على أغراضها. ووضع أماكن ومختبرات (معامل) ومعدات في المعاهد العلمية بكل بلد عربي تحت تصرف علماء البلاد الأخرى لغرض البحث العلمي، وإصدار نشرات دورية عن المؤلفات والبحوث العلمية التي تنشر في جميع البلاد العربية. وإلزام كل مؤلف أو ناشر بأن يرسل إلى اللجنة الثقافية من كل مطبوع يصدره نسخاً تودع مكتبتها والمكتبة الرئيسية لكل دولة من دول الجامعة.

مادة ١٢ ـ تتفق دول الجامعة العربية على أن تدخل في مناهجها التعليمية من تاريخ البلاد العربية وجغرافيتها وأدبها ما يكفي لتكوين فكرة واضحة عن حياة هذه البلاد وحضارتها، وتعمل على إنشاء مكتبة عربية للتلميذ.

مادة ١٣ ـ تعمل دول الجامعة العربية على تعريف أبنائها بالأحوال الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية في سائر البلاد العربية، وذلك بواسطة الإذاعة والتمثيل والسينما والصحافة، أو بغيرها من الوسائل، وبانشاء متاحف للحضارة والثقافة العربية، وبامدادها بما ييسر نجاحها. وإقامة معارض دورية للفنون والمنتجات الأدبية ومهرجانات عامة ومدرسية في مختلف البلاد العربية.

مادة ١٤ ـ تشجع دول الجامعة العربية إنشاء نواد عربية ثقافية اجتماعية في بلادها.

مادة ١٥ ـ تتخذ دول الجامعة العربية الوسائل اللازمة للتقريب بين اتجاهاتها التشريعية وتوحيد ما يمكن توحيده من قوانينها وإدخال الدراسات القانونية المقارنة للبلاد العربية في برامج معاهدها.

مادة ١٦ ـ يصدق على هذه المعاهدة من الدول الموقعة بالتطبيق لنظمها الدستورية ـ في أقرب وقت ممكن وتودع وثائق التصديق الأمانة العامة لجامعة الدول العربية التي تعد محضراً بايداع وثيقة تصديق كل دولة وتبلغه إلى الدول المتعاقدة الاخرى.

مادة ١٧ ـ يجوز للبلاد العربية أن تنضم إلى هذه المعاهدة باعلان يرسل منها إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية الذي يبلغ إنضمامها إلى الدول المتعاقدة الأخرى.

مادة ١٨ ـ يعمل بهذه المعاهدة بعد شهر من إيداع وثائق التصديق عليها من دولتين، كما يعمل بها بالنسبة للدول التي تنضم إليها بعد شهر من تاريخ إيداع وثيقة انضمام كل دولة.

مادة ١٩ ـ يجوز لأية دولة ملتزمة بهذه المعاهدة أن تنسحب منها وذلك بمقتضى إعلان يرسل إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وينتج الاعلان أثره بعد ستة شهور من تاريخ إرساله.

وإثباتاً لما تقدم وقع المندوبون المفوضون هذه المعاهدة ووضعوا عليها أختامهم:

عن حكومات	إمضاءات
المملكة الاردنية الهاشمية	-
الجمهورية السورية	جميل مردم
المملكة العراقية	تحسين العسكري
المملكة العربية السعودية	-
الجمهورية اللبنانية	سامي الخوري
المملكة المصرية	محمود فهمي النقراشي
المملكة اليمنية	-

ـ ٢٥ هـ ـ
معاهدة
للدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية وملحقها العسكري

القاهرة ـ ١٣/٤/١٩٥٠
(جامعة الدول العربية. مجموعة المعاهدات والاتفاقات، ص ١٨ ـ ٣٣).

إن حكومات:
حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية.
حضرة صاحب الفخامة رئيس الجمهورية السورية.
حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة العراقية.
حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة العربية السعودية.

حضرة صاحب الفخامة رئيس الجمهورية اللبنانية.
حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة المصرية.
حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة المتوكلية اليمنية.

رغبة منها في تقوية الروابط وتوثيق التعاون بين دول الجامعة العربية حرصاً على استقلالها ومحافظة على تراثها المشترك.

واستجابة لرغبة شعوبها في ضم الصفوف لتحقيق الدفاع المشترك عن كيانها وصيانة الأمن والسلام وفقاً لمبادىء ميثاق جامعة الدول العربية وميثاق الأمم المتحدة ولأهدافهما وتعزيزاً للاستقرار والطمأنينة وتوفير أسباب الرفاهية والعمران في بلادها:

قد اتفقت على عقد معاهدة لهذه الغاية وانابت عنها المفوضين الآتية أسماؤهم:

عن المملكة الأردنية الهاشمية:
حضرة صاحب السعادة عوني عبد الهادي بك
وزير المملكة الأردنية الهاشمية المفوض بمصر.

عن الجمهورية السورية :
حضرة صاحب الدولة الدكتور ناظم القدسي بك رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية.

عن المملكة العراقية :
حضرة صاحب الفخامة السيد نوري السعيد
رئيس مجلس الوزراء.

عن المملكة العربية السعودية :
حضرة صاحب المعالي الشيخ يوسف ياسين
وزير الدولة ووزير الخارجية بالنيابة.

عن الجمهورية اللبنانية:
حضرة صاحب الدولة رياض بك الصلح
رئيس مجلس الوزراء.

عن المملكة المصرية :
حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا رئيس مجلس الوزراء.
وحضرة صاحب المعالي الدكتور محمد صلاح الدين بك وزير الخارجية.

عن المملكة المتوكلية اليمنية :
حضرة صاحب السعادة السيد علي المؤيد
المندوب الدائم لدى جامعة الدول العربية.

الذين بعد تبادل وثائق التفويض التي تخولهم سلطة كاملة والتي وجدت صحيحة ومستوفاة الشكل.
قد اتفقوا على ما يأتي :

المادة الأولى

تؤكد الدول المتعاقدة، حرصاً منها على دوام الأمن والسلام واستقرارهما عزمها على فض جميع منازعاتها الدولية بالطرق السلمية، سواء في علاقاتها المتبادلة فيما بينها أو في علاقاتها مع الدول الأخرى.

المادة الثانية

تعتبر الدول المتعاقدة كل اعتداء مسلح يقع على اية دولة أو أكثر منها، أو على قواتها، اعتداء عليها جميعاً. ولذلك فانها، عملاً بحق الدفاع الشرعي ـ الفردي والجماعي ـ عن كيانها، تلتزم بأن تبادر إلى معونة الدولة أو الدول المعتدى عليها، وبأن تتخذ على الفور، منفردة ومجتمعة، جميع التدابير وتستخدم جميع ما لديها من وسائل بما في ذلك استخدام القوة المسلحة لرد الاعتداء ولإعادة الأمن والسلام إلى نصابهما.

وتطبيقاً لأحكام المادة السادسة من ميثاق جامعة الدول العربية والمادة الحادية والخمسين من ميثاق الأمم المتحدة يخطر على الفور مجلس الجامعة ومجلس الأمن بوقوع الاعتداء وما اتخذ في صدده من تدابير وإجراءات.

المادة الثالثة

تتشاور الدول المتعاقدة فيما بينها، بناء على طلب إحداها كلما هددت سلامة أراضي واحدة منها أو استقلالها أو أمنها.

وفي حالة خطر حرب داهم أو قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها تبادر الدول المتعاقدة على الفور إلى توحيد خططها ومساعيها في اتخاذ التدابير الوقائية والدفاعية التي يقتضيها الموقف.

المادة الرابعة

رغبة في تنفيذ الالتزامات السالفة الذكر على أكمل وجه تتعاون الدول المتعاقدة فيما بينها لدعم مقوماتها العسكرية وتعزيزها. وتشترك، بحسب مواردها وحاجاتها، في تهيئة وسائلها الدفاعية الخاصة والجماعية لمقاومة أي اعتداء مسلح.

المادة الخامسة

تؤلف لجنة عسكرية دائمة من ممثلي هيئة اركان حرب جيوش الدول المتعاقدة لتنظيم خطط الدفاع المشترك وتهيئة وسائله وأساليبه.

وتحدد في ملحق هذه المعاهدة اختصاصات هذه اللجنة الدائمة بما في ذلك وضع التقارير اللازمة المتضمنة عناصر التعاون والاشتراك المشار إليهما في المادة الرابعة.

وترفع هذه اللجنة تقاريرها عما يدخل في دائرة أعمالها إلى مجلس الدفاع المشترك المنصوص عنه في المادة التالية.

المادة السادسة

يؤلف، تحت إشراف مجلس الجامعة، مجلس للدفاع المشترك يختص بجميع الشئون المتعلقة بتنفيذ أحكام المواد ٢، ٣، ٤، ٥ من هذه المعاهدة ويستعين على ذلك باللجنة العسكرية الدائمة المشار إليها في المادة السابقة.

ويتكون مجلس الدفاع المشترك المشار إليه من وزراء الخارجية والدفاع الوطني للدول المتعاقدة أو من ينوبون عنهم.

وما يقرره المجلس بأكثرية ثلثي الدول يكون ملزماً لجميع الدول المتعاقدة.

المادة السابعة

استكمالاً لأغراض هذه المعاهدة وما ترمي إليه من إشاعة الطمأنينة وتوفير الرفاهية في البلاد العربية ورفع مستوى المعيشة فيها، تتعاون الدول المتعاقدة على النهوض باقتصاديات بلادها واستثمار مرافقها الطبيعية وتسهيل تبادل منتجاتها الوطنية، الزراعية والصناعية، وبوجه عام على تنظيم نشاطها الاقتصادي وتنسيقه وإبرام ما تقتضيه الحال من اتفاقات خاصة لتحقيق هذه الأهداف.

المادة الثامنة

ينشأ مجلس اقتصادي من وزراء الدول المتعاقدة المختصين بالشئون الاقتصادية، أو من يمثلونهم عند الضرورة لكي يقترح على حكومات تلك الدول ما يراه كفيلا بتحقيق الأغراض المبينة في المادة السابقة.
وللمجلس المذكور أن يستعين في أعماله بلجنة الشئون الاقتصادية والمالية المشار إليها في المادة الرابعة من ميثاق جامعة الدول العربية.

المادة التاسعة

يعتبر الملحق المرفق بهذه المعاهدة جزءاً لا يتجزأ منها.

المادة العاشرة

تتعهد كل من الدول المتعاقدة بألا تعقد أي اتفاق دولي يناقض هذه المعاهدة وبألا تسلك في علاقاتها الدولية مع الدول الأخرى مسلكاً يتنافى مع أغراض هذه المعاهدة.

المادة الحادية عشرة

ليس في أحكام هذه المعاهدة ما يمس، أو يقصد به أن يمس بأية حال من الأحوال، الحقوق والالتزامات المترتبة، أو التي قد تترتب للدول الأطراف فيها بمقتضى ميثاق هيئة الأمم المتحدة أو المسئوليات التي يضطلع بها مجلس الأمن في المحافظة على السلام والأمن الدولي.

المادة الثانية عشرة

يجوز لأية دولة من الدول المتعاقدة، بعد مرور عشر سنوات من نفاذ هذه المعاهدة، أن تنسحب منها في نهاية سنة من تاريخ إعلان انسحابها إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.
وتتولى الأمانة العامة إبلاغ هذا الإعلان إلى الدول المتعاقدة الأخرى.

المادة الثالثة عشرة

يصدق على هذه المعاهدة وفقاً للأوضاع الدستورية المرعية في كل من الدول المتعاقدة.
وتودع وثائق التصديق لدى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وتصبح المعاهدة نافذة من قبل من صدق عليها بعد انقضاء خمسة عشر يوماً من تاريخ استلام الأمانة العامة وثائق تصديق أربع دول على الأقل.
حررت هذه المعاهدة باللغة العربية في القاهرة بتاريخ ٢٥ جمادى الآخر سنة ١٣٦٩ الموافق ١٣ أبريل سنة ١٩٥٠ من نسخة واحدة تحفظ في الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وتسلم صورة منها مطابقة للأصل لكل دولة من الدول المتعاقدة.

امضاءات

عن المملكة الأردنية الهاشمية (عوني عبد الهادي)
عن الجمهورية السورية (ناظم القدسي)
عن المملكة العراقية (نوري السعيد)
عن المملكة العربية السعودية (يوسف ياسين)
عن الجمهورية اللبنانية (رياض الصلح)
عن المملكة المصرية (مصطفى النحاس)
(محمد صلاح الدين)
عن المملكة المتوكلية اليمنية

اوافق على هذه المعاهدة مع ملحقها على ما في
كتابي لسعادة الأمين العام الموضح في المحضر اليوم.
(السيد علي المؤيد)

الملحق العسكري

البند الأول

تختص اللجنة العسكرية الدائمة المنصوص عليها في المادة الخامسة من معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية بالأمور الآتية:
أ ـ إعداد الخطط العسكرية لمواجهة جميع الأخطار المتوقعة، أو أي اعتداء مسلح يمكن أن يقع على دولة أو أكثر من الدول المتعاقدة أو على قواتها وتستند في إعداد هذه الخطط على الأسس التي يقررها مجلس الدفاع المشترك.
ب ـ تقديم المقترحات لتنظيم قوات الدول المتعاقدة ولتعيين الحد الأدنى لقوات كل منها حسبما تمليه المقتضيات الحربية وتساعد عليه إمكانيات كل دولة.
ج ـ تقديم المقترحات لزيادة كفاية قوات الدول المتعاقدة من حيث تسليحها وتنظيمها وتدريبها لتتماشى مع أحدث الأساليب والتطورات العسكرية وتنسيق كل ذلك وتوحيده.
د ـ تقديم المقترحات لاستثمار موارد الدول المتعاقدة الطبيعية والصناعية والزراعية وغيرها وتنسيقها لصالح المجهود الحربي والدفاع المشترك.
هـ ـ تنظيم تبادل البعثات التدريبية وتهيئة الخطط للتمارين والمناورات المشتركة بين قوات الدول المتعاقدة وحضور هذه

التمارين والمناورات ودراسة نتائجها بقصد اقتراح ما يلزم لتحسين وسائل التعاون في الميدان بين هذه القوات والبلوغ بكفايتها إلى أعلى درجة.
و ـ إعداد المعلومات والاحصائيات اللازمة عن موارد الدول المتعاقدة وإمكانياتها الحربية ومقدرة قواتها في المجهود الحربي المشترك.
ز ـ بحث التسهيلات والمساعدات المختلفة التي يمكن أن يطلب إلى كل من الدول المتعاقدة أن تقدمها وقت الحرب إلى جيوش الدول المتعاقدة الأخرى العاملة في أراضيها تنفيذاً لأحكام هذه المعاهدة.

البند الثاني

يجوز للجنة العسكرية الدائمة تشكيل لجان فرعية دائمة أو مؤقتة من بين أعضائها لبحث أي موضوع من الموضوعات الداخلة في نطاق اختصاصاتها ولها أن تستعين بالاخصائيين في أي موضوع من هذه الموضوعات ترى ضرورة الاستعانة بخبرتهم أو برأيهم فيه.

البند الثالث

ترفع اللجنة العسكرية الدائمة تقارير مفصلة عن نتيجة بحوثها وأعمالها إلى مجلس الدفاع المشترك المنصوص عليه في المادة السادسة من هذه المعاهدة كما ترفع إليه تقارير سنوية عما أنجزته خلال العام من هذه البحوث والأعمال.

البند الرابع

تكون القاهرة مقراً للجنة العسكرية الدائمة وللجنة مع ذلك أن تعقد اجتماعاتها في أي مكان آخر تعينه.
وتنتخب اللجنة رئيسها من بين أعضائها لمدة عامين. ويمكن تجديد انتخابه ويشترط في الرئيس أن يكون على الأقل من الضباط القادة «من الضباط العظام».
ومن المتفق عليه أن يكون جميع أعضاء هذه اللجنة من ذوي الجنسية الأصلية لإحدى الدول المتعاقدة.

البند الخامس

تكون القيادة العامة لجميع القوات العاملة في الميدان من حق الدولة التي تكون قواتها المشتركة في العمليات أكثر عدداً وعدة من كل من قوات الدول الأخرى. إلا إذا تم اختيار القائد العام على وجه آخر بإجماع آراء حكومات الدول المتعاقدة.
ويعاون القائد العام في إدارة العمليات الحربية هيئة ركن مشتركة.

إمضاءات

عن المملكة الأردنية الهاشمية (عوني عبد الهادي)
عن الجمهورية السورية (ناظم القدسي)
عن المملكة العراقية (نوري السعيد)
عن المملكة العربية السعودية (يوسف ياسين)
عن الجمهورية اللبنانية (رياض الصلح)
عن المملكة المصرية (مصطفى النحاس)
(محمد صلاح الدين)
عن المملكة اليمنية (السيد علي المؤيد)

بروتوكول إضافي

لمعاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي
بين دول الجامعة العربية وملحقها العسكري

تؤلف هيئة استشارية عسكرية من رؤساء اركان حرب جيوش الدول المتعاقدة للإشراف على اللجنة العسكرية الدائمة المنصوص عليها في المادة الخامسة من المعاهدة ولتوجيهها في جميع اختصاصاتها المبينة في البند الأول من الملحق العسكري.
وتعرض عليها تقارير اللجنة العسكرية الدائمة ومقترحاتها لإقرارها قبل رفعها إلى مجلس الدفاع المشترك المنصوص عليه في المادة السادسة من المعاهدة.
وتقوم الهيئة الاستشارية العسكرية برفع تقاريرها ومقترحاتها عن جميع وظائفها إلى مجلس الدفاع المشترك للنظر فيها وإقرار ما يقتضي الحال إقراره منها.
ويكون لهذا البروتوكول من قبل الدول الموقعة عليه نفس القوة والأثر اللذين للمعاهدة وملحقها وخاصة فيما يتعلق بتنفيذ أحكام المادتين الخامسة والسادسة من المعاهدة والبند الثالث من ملحقها العسكري.

امضاءات

المملكة الأردنية الهاشمية (عوني عبد الهادي)
الجمهورية السورية (ناظم القدسي)
المملكة العراقية (نوري السعيد)
المملكة العربية السعودية (فيصل)
الجمهورية اللبنانية (رياض الصلح)
المملكة المصرية (مصطفى النحاس)
(محمد صلاح الدين)
المملكة المتوكلية اليمنية (السيد علي المؤيد)

بروتوكول بشان إسباغ كيان ذاتي

على المجلس الاقتصادي المنصوص عنه في معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية

إن الدول الأطراف في معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي اقتناعاً منها بما يعود على الأمة العربية من فائدة في توسيع نطاق التعاون في المجال الاقتصادي في البلاد العربية تحقيقاً للأغراض المبينة في المادة السابعة من معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية وتحقيقاً للرغبة التي عبر عنها المجلس الاقتصادي في قراره رقم ١١٦ بتاريخ ٥ رجب سنة ١٣٧٨ الموافق ١٤ يناير

سنة ١٩٥٩ من دور انعقاده العادي الخامس.
وتطبيقاً لميثاق جامعة الدول العربية:
قد اتفقت على الأحكام الآتية التي وافق عليها مجلس جامعة الدول العربية بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٦ مارس سنة ١٩٥٩ من دور انعقاده العادي الحادي والثلاثين:

المادة الأولى - يجوز لأية دولة عضو في جامعة الدول العربية أن تنضم إلى عضوية المجلس الاقتصادي المنصوص عنه في المادة الثامنة من معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية ويتم ذلك بناء على طلب تتقدم به تلك الدولة إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية الذي يبلغ طلب الانضمام إلى الدول الأعضاء.

المادة الثانية - للمجلس الاقتصادي أن يقرر قبول عضوية أي بلد عربي آخر، ويتقدم البلد الراغب في ذلك بطلبه إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية لعرضه على المجلس.

المادة الثالثة - إن الارتباط بعضوية المجلس الاقتصادي وفقاً لأحكام هذا البروتوكول لا يخضع العضو المرتبط بطريق مباشر أو غير مباشر للالتزامات الخاصة بمجلس الدفاع المشترك أو الهيئات واللجان المتصلة به.

المادة الرابعة - يقرر المجلس الاقتصادي الأنصبة التي تؤديها البلاد العربية غير الأعضاء في جامعة الدول العربية التي تقبل في عضوية المجلس الاقتصادي مساهمة منها في الأعباء المالية.

المادة الخامسة - يعتبر هذا البروتوكول فيما تضمنه من احكام جزءاً مكملا لمعاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية.

المادة السادسة - يصدق على هذا البروتوكول وفقاً للنظم الأساسية في كل من الدول المتعاقدة وتودع وثائق التصديق لدى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ويعمل بأحكامه بعد انقضاء خمسة عشر يوماً من تاريخ تسلم الأمانة العامة لوثائق تصديق أربع دول.

عمل هذا البروتوكول بالقاهرة بتاريخ ١٧ رمضان سنة ١٣٧٨ الموافق ٢٦ مارس سنة ١٩٥٩ من أصل واحد باللغة العربية يحفظ بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية وتسلم صورة طبق الأصل لكل دولة من الدول المتعاقدة.
وإثباتاً لما تقدم وقع المندوبون المفوضون المبينة أسماؤهم بعد هذا البروتوكول نيابة عن حكوماتهم وباسمها:

عن حكومات : -

المملكة الأردنية الهاشمية	سعد جمعه
الجمهورية العراقية	محسن الجزائري
المملكة العربية السعودية	طاهر رضوان
الجمهورية العربية المتحدة	احمد فتحي رضوان
الجمهورية اللبنانية	جوزيف أبو خاطر
المملكة المتوكلية اليمنية	علي المؤيد

- ٢٥ و -
اتفاقية
بشان جنسية ابناء الدول العربية المقيمين في بلاد غير التي ينتمون إليها باصلهم

القاهرة - ١٩٥٢/١١/١٢

(جامعة الدول العربية. مجموعة المعاهدات والاتفاقات، ص ٧٠ - ٧١).

ان حكومات:
المملكة الأردنية الهاشمية
الجمهورية السورية
المملكة العراقية
المملكة العربية السعودية
الجمهورية اللبنانية
المملكة المصرية
المملكة المتوكلية اليمنية
نظراً للرغبة المتبادلة في تعيين جنسية من ينتمون باصلهم إلى إحدى دول الجامعة العربية ويقيمون فعلا في دولة عربية اخرى ولم يكتسبوا بعد جنسية معينة قد اتفقت على ما يلي:

المادة الأولى

كل شخص ينتمي بأصله إلى إحدى دول الجامعة العربية ولم يكتسب جنسية معينة ولم يتقدم لاختيار جنسية بلده الأصلي في المهل المحددة بموجب المعاهدات والقوانين يعتبر من رعايا بلده الأصلي.
ولا يؤثر ذلك على حقه في الإقامة في البلد الذي يقيم عادة فيه طبقاً لنظمه المعمول بها ولا على حقه في اكتساب جنسية هذا البلد وفقاً للشروط المطلوبة فاذا كسب جنسية البلد الذي يقيم فيه سقطت عنه جنسية بلده الأصلي.

المادة الثانية

يصدق على هذه الاتفاقية في أقرب وقت ممكن وفقاً للنظم الأساسية المرعية في كل من الدول المتعاقدة وتودع وثائق التصديق لدى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.

المادة الثالثة

يعمل بهذه الاتفاقية بعد شهر من إيداع وثائق تصديق ثلاث من الدول الموقعة عليها. وتسري في شأن كل من الدول الأخرى بعد شهر من إيداع وثيقة تصديقها.
وتأييداً لما تقدم قد وقع المندوبون المفوضون المبينة أسماؤهم بعد هذه الاتفاقية نيابة عن حكوماتها وباسمها.
حررت هذه الاتفاقية باللغة العربية بالقاهرة في يوم الأربعاء الرابع والعشرين من شهر صفر عام ١٣٧٢ الموافق الثاني عشر من شهر نوفمبر عام ١٩٥٢ من أصل واحد يحفظ

بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية وتسلم صورة مطابقة للأصل لكل من الدول الموقعة على الاتفاقية.

عن حكومات:	إمضاءات
المملكة الأردنية الهاشمية	عوني عبد الهادي
الجمهورية السورية	مصطفى الشهابي
المملكة العراقية	نجيب الراوي
المملكة العربية السعودية	عبد الله الفضل
الجمهورية اللبنانية	نديم دمشقية
المملكة المصرية	محمود فوزي
المملكة المتوكلية اليمنية	-

- ٢٥ ز -
اتفاقية الجنسية
القاهرة - ١٩٥٤/٤/٥

(جامعة الدول العربية. مجموعة المعاهدات والاتفاقات، ص ٢٤٥ - ٢٤٩).

إن حكومات :
المملكة الأردنية الهاشمية
الجمهورية السورية
المملكة العراقية
المملكة العربية السعودية
الجمهورية اللبنانية
المملكة الليبية المتحدة
جمهورية مصر
المملكة المتوكلية اليمنية
رغبة في التعاون تعاونا وثيقاً في شئون الجنسية تنفيذاً لما نصت عليه المادة الثانية من ميثاق جامعة الدول العربية:
قد اتفقت على الأحكام الآتية التي وافق عليها مجلس جامعة الدول العربية بجلسته المنعقدة في الخامس من شهر ابريل سنة ١٩٥٤ من دور انعقاده العادي الحادي والعشرين ودعا حكومات الدول الأعضاء إلى الارتباط بها.

المادة الأولى

يعتبر عربياً في أحكام هذه الاتفاقية كل من ينتمي بجنسيته إلى إحدى الدول العربية الأعضاء.

المادة الثانية

تكتسب المرأة العربية بالزواج جنسية زوجها العربي. وتسقط عنها به جنسيتها السابقة ما تطلب تطلب الزوجة الاحتفاظ بجنسيتها في عقد الزواج أو باعلان لاحق خلال ستة اشهر من تاريخ عقد الزواج.
وإذا سحبت حكومة دولة الزوج جنسيتها الجديدة وفقاً لقوانينها تسترد جنسيتها السابقة. أما إذا كان الزوج ليست لـه أية جنسية فلا تسقط عن المرأة العربية بزواجها منه جنسيتها السابقة.

المادة الثالثة

يحق للمرأة العربية عند انتهاء عقد الزوجية أن تعود إلى بلدها الأصلي لتقيم فيه كما يحق لها عند الإقامة أن تسترد جنسيتها السابقة إذا طلبت ذلك. وتفقد في هذه الحالة الجنسية التي إكتسبتها بالزواج.
على أنه يصح في هذا الشأن أن تعفى من شرط الإقامة في بلدها الأصلي بموافقة حكومة هذا البلد.

المادة الرابعة

يتبع الأولاد القصر الجنسية التي كسبها والدهم. على أنه يسوغ لمن ولد منهم قبل كسب هذه الجنسية الجديدة أن يسترد جنسية والده الأصلية خلال السنة الأولى من إتمام الثامنة عشرة الميلادية.

المادة الخامسة

يكتسب اللقيط جنسية البلد الذي ولد فيه ويعتبر مولوداً في البلد الذي وجد فيه حتى ثبوت العكس. ومن ولد لام عربية في بلد عربي ولم تثبت نسبته إلى ابيه قانوناً فيعتبر تابعاً لجنسية أمه.
اما إذا ثبتت نسبته قانوناً إلى أبيه العربي ولم يكن قد أتم الثامنة عشرة الميلادية فيتبع جنسية أبيه وتزول عنه حينئذ جنسيته السابقة.

المادة السادسة

لا يقبل تجنس أحد رعايا دول الجامعة العربية بجنسية دولة أخرى من دول الجامعة إلا بموافقة حكومته وتزول عنه جنسيته السابقة بعد اكتسابه الجنسية الجديدة.

المادة السابعة

لكل عربي ولد في غير بلده من بلاد دول الجامعة العربية حق اختيار جنسية البلد الذي ولد فيه خلال السنة الأولى من تاريخ اتمامه الثامنة عشرة الميلادية متى وافقت على ذلك حكومتا البلدين وتسقط عنه في حالة إكتسابه هذه الجنسية جنسيته السابقة.

المادة الثامنة

لكل من له أكثر من جنسية من جنسيات دول الجامعة العربية الحق في إختيار إحداها خلال سنتين من تاريخ نفاذ هذه الاتفاقية فاذا انقضت السنتان دون وقوع هذا الإختيار فيعتبر أنه اختار الجنسية الأحدث تاريخاً وإذا اتحد تاريخ اكتسابه أكثر من جنسية فيعتبر مختاراً لجنسية البلد المقيم فيه عادة، وتسقط عنه حينئذ ما عداها من جنسيات.